لبنان... بعيونٍ سوريّةٍ

المشـــاركـــون

- أحمد فايز الفوّاز
- ميشيل كِيلو
- علي العبد الله
- بُرهان غَلْيون
- شمس الدين الكيلاني
- منير الحمش
- جاد الكريم الجباعي
- موفّق نيربيّه

ضمن خطّة متكاملة تنتهجها مجلة الآداب طوال هذا العام (٢٠٠٣) بشكل خاصّ، وعنوانُها «العروبة الجديدة،» يأتي هذا الملفّ عن العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة من منظور ٨ مثقفين سوريّين. فلا شكّ في أنّ محور العلاقات العربيّة ـ العربيّة هو أحد المحاور الأساسيّة في تشكيلنا لـ «عروبةٍ جديدة» نَطْمح أن تنتشر في الساحة الثقافيّة والنضاليّة العربيّة، بديلاً من «عروبةٍ قديمةٍ» قامعةٍ تُلغي الاختلافَ، وتُعلي من شأن الرأي الأوحد، وتُقصي الأقليّات والقوميّات الأخرى، وتُنْكر جدوى التحالفات الشعبيّة الأمميّة. ولعلّ أفضل ما يعبّر عن طموحنا هذا هو ما جاء على لسان الأستاذ ميشيل كيلو في هذا العدد بالذات، حين تحدّث عن «أمّة عربيّة جديدة، ثقافيّةٍ أساسًا،» وعن مفهوم جديد يجعل القوميّة «نموّاً مشتركًا ومتوازنًا ومتكافئًا وحرّاً ومستقلاً للجميع، يقوّي دولَهم ومجتمعاتهم.»

في العدد القادم سيَعْمد مثقفون من لبنان إلى قراءة هذا الملفّ، الذي أعدّه الأستاذان محمد جمال باروت وياسين الحاج صالح. كما يَعْمل مراسلُ الآداب في المغرب الأستاذ عبد الحقّ لبيض على إنجاز ملفّ بعنوان «الجزائر... بعيونٍ مغربيّة» إكمالاً لهذه السلسلة من نقاش العلاقات العربيّة ـ العربيّة من منظور المثقفين، وتطويرًا لمفهوم العروبة الجديدة، على أن يُحال هذا الملفّ في العدد الذي يليه على مثقفين جزائريّين لتقويمه. والأمر عينه بالنسبة إلى ملفّ «السودان... بعيون مصريّة.» وهكذا دواليك.

ولا بدّ في الختام من القول إنّ ما دفع الآداب إلى الخوض في ملفّ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة، وإلى تصديره ملفّاتِ «العروبة الجديدة،» رغبةٌ أكيدةٌ في التكامل الحقيقيّ بين البلديْن، بعيدًا عن منطق الهيمنة والسيطرة الذي لا يؤدّي إلاّ إلى سيادة النزعات العنصريّة والاستعلائيّة والانعزاليّة.

سماح إدريس

(بيروت)

هناك عنصر أندلسيّ لصيق بصورة لبنان في ذاكرة كثير من السوريّين، لكنّ لبنان دارُ غربةٍ بالنسبة إلى سوريّين يُعَدّون اليومَ بمئات الألوف. لبنان الأول هو بيروت التي استقبلت الثريَّ السوريَّ والمثقفَ السوريَّ والسياسيَّ السوريَّ المعارضَ؛ فوفّرتْ للأول مصرفًا وشركاء ووكلاء، وللثاني صحفًا ودُورَ نشر، وللثالث ملاذًا أو ممرّاً قبل أن يواصل ترحالَه إلى غرب بعيد. لبنان الثاني هو «لبنانُ الكبير» بالنسبة إلى العمّال، ولبنان أصغرُ بعضَ الشيء بالنسبة إلى العسكريّين. فالخطوط الحُمْر التي تَحْكم انتشارَ الأوّلين لا تَحْكم حاجةَ الأخيرين إلى خبز، ولا حاجةَ أرباب عملهم إلى جهودهم. الثريُّ السوريُّ، وهو اليوم ليس مالكَ أموالٍ خاصةٍ هاربةٍ بل صاحب أموال عامّة مهرَّبة، لم يعد يحتاج إلى لبنان لأيٍّ من أغراضه؛ ولم يعد لبنانُ «منتأى واسعًا» للسياسيّ السوريّ المعارض بعد أن باتت الدولةُ تدْرك الجميعَ كالليل؛ أما المثقف الذي تمَّتْ «بلترتُه» بعد تأميم البنيتيْن التحتيّة والفوقيّة للثقافة، بأدوات إنتاجها ونشرِها كما بمعانيها، هذا المثقفُ المفصولُ عن أدواته وعن حقّ النقد، فلا تكاد حالُه تختلف عن حال العامل: يُستغلّ ويُزدرى في الوقت نفسه.

نخشى أنّ فائض الأُخوّة الذي يُعشّي النظرَ على الصعيد الحكوميّ لا يَعْكس إلا القليلَ من الحقيقة على الصعيد «الشعبيّ،» خلافا لما نُفضّل أن نَفْترض. لكنّ المشكلة ليست هنا مع ذلك ـ فهناك ما يُشْبه هذا الوضعَ بين كل بلديْن جاريْن. المشكلة هي أنّه، رغم كلّ الظواهر، ليست ثمة أدواتٌ أو آلياتٌ للتعرُّف على المشكلات التي قد تطرأ على العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة، وليست ثمّة آلياتُ تعديلٍ وتصحيحٍ ومعالجةٍ مجرّبة لهذه المشكلات. بل أكاد أقول إنّ هذه العلاقات تَشْكو من مشكلة الأخوّة التي تُنْكر وجودَ المشكلات، أو تَحُلّها بأساليب «أخويّة.» لهذا ليس هناك تراكمٌ في الثقة والخبرة في هذه العلاقات. ولذلك أيضًا ما زال التبادلُ التجاريُّ محدودًا بالقياس إلى بلديْن على هذه الدرجة من الجوار و«الأُخوّة»؛ فالرأسمال يفضّل ـ محقّاً ـ أن نتحاسب كالغرباء حتى لو تَزَاورْنا كالإخوان!

في هذا الملفّ نحاول صوغَ المشكلات في إشكاليّات، أيْ في مسائل قابلة للحلّ. فننطلق من أنّ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة أهمُّ من أن تُتركَ للسياسيّين والعسكر في كلا البلديْن، ومن أنّ لدى المثقفين هنا وهناك ما يُمْكن أن يقولوه. هدفُنا هو أن نثير نقاشًا، وسيكون نجاحُنا مضاعَفًا إذا غطّى هذا النقاشُ الجوانبَ العديدةَ التي أغفلناها أو لمسناها لمسًا.

ملاحظة أخيرة: لا يمثّل المشاركون في هذا الملفّ المثقفين السوريّين، ولا المثقفين الديموقراطيّين السوريّين. حَسْبُ المشاركين هنا أنّهم مثقفون ناشطون يحاولون إسماعَ صوتٍ مختلفٍ في الفضاء السوريّ العامّ.

ياسين الحاج صالح

(دمشق)

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

ندوة من إعداد: ياسين الحاج صالح
المشاركون: أحمد فايز الفوّاز،
ميشيل كيلو، علي العبدالله

ياسين الحاج صالح: لماذا كانت العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة إشكاليّةً وقلقةً دائمًا حتى قبل التدخُّل السوريّ في لبنان؟ وهل كان للمثقفين السوريّين تأثير في هذه العلاقات؟

أحمد فايز الفوّاز: أعتقد، بدايةً، أنّ الأساس الذي نهضتْ عليه إشكاليّةُ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة هو عمليّة تقسيم بلاد الشام إلى جملة من الكيانات وُضِعَتْ تحت سيطرة فرنسا وإنكلترا، اللتيْن سادت علاقتَهما تناقضاتٌ كبيرةٌ في المصالح، واعتمدتْ كلٌّ منهما سياسةَ «فرِّقْ تَسُدْ» داخل الكيانات التي حكمتاها. وكان يُمْكن، مع الأيّام، تجاوزُ المفاعيل السلبيّة لهذا التقسيم، لو لم تَجْرِ تغذيةٌ موضوعيّة مستمرّة للسلبيّات، من خلال الفشل المستمرّ لعمليّة تكوين الدولة الديمقراطيّة الحديثة، أيْ دولةِ كلّ المواطنين، ولو لم تُظْهر الفئاتُ الحاكمة في كلا البلديْن قِصَرَ نظرٍ كبيرًا ومحدوديّةً كبيرةً في معالجة المشكلات السياسيّة والاقتصاديّة التي تنشأ بشكل طبيعيّ بين الكيانات المختلفة. والملاحَظ أنّ نموّ المشكلات، وابتعادَ الكيانات بعضِها عن بعض، كانا يجريان بالتزامن مع بدء أوروبا الغربيّة المنقسمة إلى قوميّات متعادية والخارجة من حربٍ مدمِّرةٍ (هي الحرب العالميّة الثانية) بتجاوز انقساماتها وبناءِ وحدتها تدريجيّاً عبر التصالح والمساومات التي تأخذ المصالحَ المختلفةَ بعين الاعتبار. بكلام آخر: كانت بلاد الشام بعد الحرب العالميّة الأولى خارجةً من العهد العثمانيّ، أيْ أنّها لم تكن قد تعرَّفتْ على الحداثة، وكانت تحتوي ـ ولا تزال ـ على انقسامات طائفيّة ومناطقيّة عميقة ومن ثمّ على تنوّع وتناقض في المصالح الماديّة والرؤى والتصوّرات عن الماضي والحاضر والمستقبل؛ وهذه التنوُّعات والاختلافات لم تقدَّرْ حقَّ قَدْرها ولم تعطَ ما تستحقّه من اعتبار. ومع أنّه لا بدّ من الإشادة هنا بالقدرة التي أظهرتْها الحركةُ الوطنيّةُ في كلا البلديْن على توحيد التيّارات والفئات الاجتماعيّة على شعار الاستقلال الوطنيّ، وفي النضال الطويلِ المدى من أجله، فقد كان من الضروريّ أن تستمرّ وتتطوّر سياسةُ معالجة التناقضات والاختلافات في المصالح في إطار الوحدة الجامعة، الأمرُ الذي يتطلّب من القيادات السياسيّة نضجًا كبيرًا وبعدَ نظرٍ وتغليبًا للمصالح العامّة على المصالح الجزئيّة. لكنّ هذا النوع من القيادات لم يكن موجودًا لا عندنا في سورية ولا عندهم في لبنان: فعندهم كان تكوينُ القيادات يجري ضِمْنَ الحواضن الطائفيّة، وعندنا كان يجري ضمن الحاضنة العسكريّة بالدرجة الأولى ولفترة طويلة ـ وكلا النوعيْن من الحواضن غيرُ صالح غالبًا لتكوين قيادات سياسيّة.

إلى ذلك يضاف الانقسامُ العميق في العالم العربيّ بعد الحرب العالميّة الثانية، والذي ترافَقَ مع الانقسام العالميّ بين معسكريْن، وتطوُّرِ حركة التحرر الوطنيّ العالميّة كتعبير عن نهوض الأمم الرازحة تحت الاستعمار. في سوريّة كانت النزعة الوحدويّة العروبيّة هي الطاغية، في حين سادت في لبنان الرسميّ النزعةُ الانعزاليّةُ كتعبير طبيعيّ عن خوف الأقليّة ـ أيّةِ أقليّة ـ على مواقعها، الأمرُ الذي لا يعالَجُ إلا بسياسةٍ طويلةِ النَّفس قائمةٍ على الديموقراطيّة وعلى الاحترام العميق لحقوق كلّ الأطراف.

هناك فرق آخر بين سوريّة ولبنان، يتعلّق بالإنتاج الماديّ: ففي سوريّة حَدَثَ في الأربعينيّات والخمسينيّات ما أُسمّيه الثورةَ الزراعيّةَ التي كان عمادَها الجرّارُ الزراعيُّ (التراكتور) والحصادةُ ومحرِّكُ الديزل، فضلاً عن فلاحةِ أراضٍ جديدةٍ واسعةٍ تُنتج الحبوبَ والقطنَ وتزيد من الدخل الوطنيّ وتطوِّر الصناعةَ والتجارةَ. وأمّا في لبنان فقد نمت البنوكُ والخدمات، ونشط الاستيرادُ من الخارج، ونما الميلُ في الصناعة والحكم إلى تحديد العلاقات الاقتصاديّة بين سوريّة ولبنان وصولاً إلى ما سُمِّي «القطيعة» بين البلديْن.

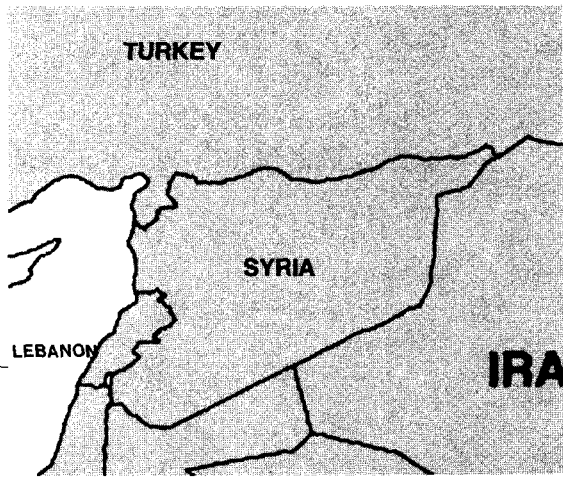

لبنان: إسفين في خاصرة سوريّة، أم طفل صغير في رحمها؟

كذلك نمت الفكرةُ الاشتراكيّة في سوريّة ولبنان في الوسط الشعبيّ، بينما ازداد العداءُ للاشتراكيّة في لبنان ليس في السلطة وحسب وإنما أيضًا في الأوساط المرتبطة بالدولة وفي الميدان الاقتصاديّ المؤثّر على السلطة ـ وهو ميدانُ نشاطٍ ماليّ وخدميّ في الغالب.

هزيمة حزيران ١٩٦٧ أضافت عناصرَ جديدةً في تعقيد العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة، ناجمةً عن نموّ دور إسرائيل وتأثيرها في المنطقة بل وخطرها تحديدًا على لبنان وأطماعها فيه ككيان وأرضٍ ومياهٍ ودورٍ اجتماعيّ اقتصاديّ في المنطقة العربيّة وفي الشرق الأوسط.

كلّ هذه الأمور كانت مبعثَ إشكالات في العلاقة السوريّة ـ اللبنانيّة، حتى قبل الدخول العسكريّ السوريّ إلى لبنان عام ١٩٧٦، وهو دخول أضاف بدوره إشكالاتٍ جديدةً إلى تلك العلاقة التي تتحكّم بها السلطاتُ الحاكمةُ في البلدين، من دون أن يكون للكتلة الشعبيّة تأثير يُذْكر فيها. والأمر عَيْنُه ينطبق على المثقفين أيضًا، الذين لم يكونوا يتمتّعون بوعي متميّز عن «الوعي العامّ.»

ميشيل كيلو: أشارك الدكتور فايز في أنّ الإشكالات قديمة، تَرْجع إلى المرحلة السابقة لتشكُّل سوريّة ولبنان كدولتيْن مستقلتيْن، وإلى ما ترتّب على قيامهما من نتائجَ جعلتْ سوريّةَ ترى في لبنان ضربًا من إسفين مغروس في خاصرتها يهدِّد أمنَها، وجعلتْ لبنانَ يرى في سوريّة ـ وهي التي تحتويه حتى ليبدو على الخريطة وكأنّه طفل صغير يستقرّ في رحمها ـ خطرًا عليه يهدِّد بابتلاعه. في نشأة لبنان أنّه لا يجوز أن يكون ممرّاً أو مقرّاً للاستعمار (ممرّاً إلى سوريّة أو مقرّاً ضدّها)، ولا يجوز أن تَنْتهك سوريّةُ استقلالَه وأن يمدّ يدَه إلى الخارج يحتمي به منها باعتبارها رمزَ عروبةٍ تخترقه. لكنّه قرّر أن يعيش على هامشها، احترامًا لتوازناته الداخليّة ولخصوصيّاته التاريخيّة والثقافيّة.

بسبب ظروف الولادة والنشأة وما خالطها من التباس، وبقاءِ لبنان موصولاً بسوريّة كمجتمع ومفصولاً عنها كدولة، غَلَبَ طابعٌ أمنيٌّ مبكّر على علاقات البلديْن شَحَنَها بعدم الثقة والشكّ والخوف المتبادل، وانعكس على روابطهما جميعها، بما فيها الاقتصاديّة. هذا الطابع الأمنيّ تزايَدَ بعد وصول البعث إلى السلطة عامَ ١٩٦٣. وزاد الطينَ بلّةً أنّ سوريّة اعتبرتْ لبنانَ كيانًا مصطنعًا يَفْتقر إلى مقوّمات عيش ثابتة فَرَضَ الخارجُ وضعَه الخاصَّ عليها، وغَرَسَه في خاصرتها لأغراض ومصالح ستَرْتطم دومًا بالأغراض والمصالح التي تتبنّاها الدولةُ السوريةُ وتقوم عليها. بالمقابل، رأت نخب لبنانيّة في سوريّة تجسيدًا لشرق عربيّ / إسلاميّ متأخّر ثقافيّاً واجتماعيّاً، ميولُه قوميّة / دينيّة = احتوائيّة ودمجيّة، وأَقْلقَها أنّ سوريّة رفضتْ دومًا ـ حتى في طورها «البرجوازيّ» ـ أن تَعْتبر نفسَها كيانًا تامّاً له دولة نهائيّة.

ضَخَّمَ هذا الطابعُ الأمنيّ العلاقةَ بين الدولتيْن وحمّلها مضامينَ سياسيّةً استراتيجيّةَ الأبعاد، تَرْتبط بهويّةِ كلٍّ منهما وتكامُلِه، وانعكس على صلاتهما، حتى قبل ضياع فلسطين، الأمرُ الذي عَزَّز شكوكَ سوريّة وحَوّلها إلى مخاوف جعلتْها ترى في لبنان قطاعًا لا يَخْضع لسيطرتها من جبهتها العسكريّة، ونقطةً رخوةً قابلةً للاختراق يصيب ضعفُها منها مَقْتلاً. في هذا الفهم، يكون تصحيحُ العلاقة هو أوّلَ ما يتبادر إلى الذهن، ريثما يصير ممكنًا إرجاعُ الأمور إلى نصابها، أو إعادةُ لبنان إلى وطنه الأمّ الذي اقتَطَعَ تشكيلُه المصطنعُ أجزاءً واسعةً منه منذ عشرينيّات القرن الماضي.

أودّ أن أقول سلفًا إنّ تصحيح العلاقة يكون أولاً بإزالة طابعها الأمنيّ كطابع مقرِّر. ويكون ثانيًا بالاعتراف بلبنان دولةً مستقلّةً لها مصالحُ خاصةٌ وأخرى مشتركةٌ مع سوريّة. ويكون ثالثًا بتنمية مواقف مشتركة بين الدولتين تقوم على هذه المصالح المشتركة،

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

على أن يتمّ تعريفُها وتحديدُها في علاقة تفاعليّة ترتكز إلى النِّدِّيّة والمساواة، تأخذ خصوصيّاتِ كلٍّ منهما في عين الاعتبار، وتَحْترم إرادةَ بنائه وأبنائه وحقَّهم في التعبير عن مواقفهم والدفاع عنها: فلا طغيانَ لطرف على آخر ولا دمج، خاصةً إنْ كان قسريّاً، بل تكاملٌ يقوم على تفاعل حرّ ومتناسق، لكلٍّ من طرفيْه حقُّ تعيين طريقةِ إسهامه فيه وطابعِه.

علي العبد الله: أنا أعتقد أنّ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة تعاني مشكلةً قابلةً للحلّ، لا إشكالاً مستعصيًا على العلاج. منذ البداية حُكمتْ هذه العلاقات بتناقض بنيويّ. فقد تكوّنتْ دولةُ لبنان الكبير على فلسفة سياسيّة ديمقراطيّةٍ في الظاهر، طائفيّة في الجوهر: إذ اعترف الأساسُ الدستوريُّ (الميثاق) الذي صيَغ لبنانُ على ضوئه بـ ١٧ طائفة، وجَعَلَ شؤونَ هذه الطوائف ومواقعَها في الهرم السياسيّ محرّماتٍ مَنَعَ نَقْدَها وعاقَبَ عليه، كلُّ هذا في مجتمع تتحكّم فيه مجموعةٌ من العائلات النافذة في طوائفها. وهذا حَوَّلَ «الديمقراطيّةَ» اللبنانيّةَ إلى أداة بيد نظام عائليّ /طائفيّ ضيّق. فإذا كان هذا التكوين قد فَتَحَ المجالَ أمام نموّ حريّات سياسيّة وثقافيّة فإنه وضَعها تحت سقف طائفيّ وسيطرة عائليّة، وهذا جَعل تغييرَ الأوضاع والأشخاص عبر الوسائل الديمقراطيّة محالاً.

في المقابل قام الكيان السوريّ على أرضيّة ليبراليّة نسبيّاً: المواطنة، والحريّات السياسيّة،.... إلخ في ظلّ ثقافة سياسيّة عروبيّة مَشُوبة بمحليّة ومرتبطةٍ بدرجة من درجات الوعي الشقيّ، الناجمِ عن الإحساس بالغُبْن نتيجةً لاقتطاع أجزاء من الكيان السوريّ وإلحاقِها بدولة لبنان الكبير. وقد عَبَّرَ هذا الوعيُ الشقيُّ عن نفسه برفض الاعتراف بالكيان اللبنانيّ، والتركيزِ على إقليم بلاد الشام، واعتبارِ سوريّة وريثةَ الشرعيّة ودمشقَ عاصمةَ القرار فيه. وترتَّبَ على هذا التناقض بقاءُ العلاقة متوتِّرةً وصِداميّةً في أحيان كثيرة، وقَيَّدَ فرصَ حلّ المشكلات بين البلدين بتلبية مطالب متعارضة.

فالتيّار السياسيّ النافذ في لبنان يبحث عن تكريس الكيان اللبنانيّ وطنًا نهائيّاً عَبْرَ صيغة محدَّدة هي: فصلُ العروبة عن الإسلام؛ وتحديدُ دلالة العروبة بالكيان، أيْ ألاّ تؤدي عروبةُ لبنان إلى زواله؛ ومن ثمّ رفضُ الوحدة العربيّة العلمانيّة؛ وتخويفُ اللبنانيّين من العرب ومن السوريّين بخاصة، باعتبارهم خطرًا على الكيان اللبنانيّ؛ والتبشيرُ بتفوُّق اللبنانيّ على جواره بعامة وعلى السوريّين بخاصة. وهذا شكّل نقطةً سوداء في الثقافة السياسيّة والاجتماعيّة اللبنانيّة، أو بدايةً عنصريّةً تكرّستْ لاحقًا بتحويل «السوريّ» إلى مزيج من الشرّ والتخلُّف، وبوضعه في مكانةٍ أقلّ من حيث القدرة والكفاءة كقاعدة لرفض مترتّبات ميزان القوى بين البلديْن الذي يَمْنح سوريّةَ فرصًا أكبرَ للسيطرة على مفاصل العلاقة بينهما، وهذا يستدعي توفيرَ حمايةٍ خارجيّةٍ للبنان (كانت آتيةً من فرنسا في البداية ثم دخلت الولاياتُ المتحدةُ على الخطّ، وبعدها غدت إسرائيل لدى قطاع محدود من اللبنانيّين هي الضمانةَ لاستقلال لبنان).

أما حكّام سوريّة فقد تحفّظوا على قيام الكيان اللبنانيّ واعتبروه كيانًا مصطنعًا، مع أنّ صفة الاصطناع تنطبق على الكيانيْن السوريّ واللبنانيّ معًا. كما اعتبروه قطعةً من سوريّة، ورفضوا الإقرارَ به كيانًا شرعيّاً، ولم يقيموا معه علاقات دبلوماسيّة، بل دخلوا معه في صراعات، مُبْرزين قضيّةَ الأقضية السوريّة التي أُلحقتْ به. وقد ارتفعتْ نبرةُ هذه المآخذ بعد صعود التيّار القوميّ وقيام الوحدة السوريّة ـ المصريّة، وعَلَتْ بعد الثامن من آذار عام ١٩٦٣ نبرةُ النقد والرفض باتّهام النظام اللبنانيّ بالارتباط بالغرب والتآمر على الوحدة والثورة. وبعد دخول القوات السوريّة إلى لبنان عام ١٩٧٦ أخذت العلاقةُ شكلاً آخرَ انتقلتْ به من الرفض والاتّهام إلى محاولة إجراء تعديلات في بنية النظام اللبنانيّ تتّفق مع النزعة الشموليّة القائمة في سوريّة. وقد حصل في هذا المجال الكثيرُ، خاصةً في باب تعميم السياسة الأمنيّة التي تعتمدها السلطةُ السوريّةُ منذ عقود على لبنان.

لو كنتُ لبنانياً لاستغللتُ فسحة الحريّة من أجل إقامة نظام ديموقراطيّ يَدْفن الطوائف ويبني الدولة (غورو يعلن دولة لبنان الكبير برعاية الطوائف)

أمّا دور المثقفين السوريّين في صياغة العلاقات بين البلديْن أو التأثير فيها فلا يكاد يُلحظ. ذلك لأنّ سيادة التحليلات السوفيتيّةِ الطراز حول «يسار ويمين،» و«أنظمة تقدُّميّة وأخرى رجعيّة،» على الثقافة السياسيّة السوريّة قد صَبَغَتْ نظرةَ المثقفين السوريّين إلى لبنان وقضاياه، وحَدَّدتْ مضمونَها، وهو: إدانة النظام اللبنانيّ، وتبنّي وجهة النظر السوريّة الرسميّة التي كانت تضعه في خانة الرجعيّة.

هناك ديمقراطيّة لبنانيّة، فيها الكثيرُ من النواقص والعيوب، لكنّها ضمنتْ مستوًى معقولاً من الحريّات العامة. لماذا كان تأثيرُها الإيجابيّ محدودًا في العالم العربيّ؟ وهل هناك علاقة بين الحرب اللبنانيّة والديمقراطيّة اللبنانيّة؟

ميشيل كيلو: هناك حريّات في لبنان، ديموقراطيّة وشخصيّة. وهناك نقابات وأحزاب وصحافة حرّة وبرلمان... الخ. لكنّ لبنان ليس بلدًا ديموقراطيّاً لأنّ نظامه طائفيّ؛ والطائفةُ لا تَصْلح حاضنةً للديموقراطيّة، لأنّها تكوينٌ ما قبل مجتمعيّ، بل لاغٍ للمجتمعيّة. لبنان بلد حرّ، تَحْتجز طوائفُه إمكانيّةَ نموّ حريّاته إلى ديموقراطيّة. لو كنتُ لبنانيّاً، لاستغللتُ فسحةَ الحريّة من أجل إقامة نظام ديموقراطيّ في بلدي يَدْفن الطوائفَ ويبني الدولةَ. أما السبب في تأثير «الديموقراطيّة اللبنانيّة» المحدود في العالم العربيّ فيَرْجع في تقديري إلى حاضنتها الطائفيّة، التي حَوّلت الحريّةَ إلى أداة تَحْفظ توازناتِها، وكانت تنقضّ عليها كلما هَدَّدَ وجودُها قواعدَ لعبتها وسيطرتها.

علي العبد الله: عادةً ما يأخذ حديثُ السياسيّين والمثقفين اللبنانيّين عن «الديمقراطيّة» اللبنانيّة صفةَ الإطلاق، من دون كشفٍ عن نقاط ضعفها الناجمِ عن ارتهانها للطائفة السياسيّة التي تسيطر عليها العائلاتُ، والذي جعلها ديمقراطيّةً عرجاءَ وناقصةً أتاحت ـ كما أشار الأستاذ ميشيل ـ مستوًى من الحريّات (الصحافة، تشكيل الأحزاب...) وحَجَبَتْ أخرى (كالاحتكام إلى الرأي العامّ، وتغييرِ النظام السياسيّ أو رموزه عبر صناديق الاقتراع). نعم، شكّلت «الديمقراطيّةُ» اللبنانيّةُ في جوانبها الإيجابيّة نقطةَ جذبٍ، خاصةً للمثقفين السوريّين الذين رَزحوا تحت وطأةِ سلطاتٍ تُصادر حقّ النقد والتقويم والمعارضة. لكنّ هذا الجذب لم يكن كافيًا لتَلْعب «الديمقراطيّةُ» اللبنانيّةُ دورًا هامّاً وإيجابيّاً في الحياة العربيّة بعامة، والسوريّة بخاصة، وذلك للأسباب التالية: مناخُ المجابهة العربيّة ـ الإسرائيليّة؛ والأثرُ الإيجابيّ لبعض إجراءات النُّظُم الشموليّة الاجتماعيّة (كمجّانيّة التعليم والصحّة ودعم الموادّ الغذائيّة)؛ وحجمُ لبنان وارتباطاتُه العربيّة والغربيّة.

وعلى صعيد آخر يُمْكن تحديدُ دور «الديمقراطيّة» اللبنانيّة في تفجير الحرب الأهليّة. فقد قاد دمجُ الديمقراطيّة بالطائفيّة السياسيّة التي تسيطر عليها العائلاتُ إلى إنتاج أزمات متلاحقة، وذلك بسبب تثبيت التوازن الذي حَكَمَ ميلادَ الكيان اللبنانيّ (الرئاسات الثلاث والمناصب الرئيسة في الدولة وامتيازات الطوائف) رغم المتغيِّرات البشريّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وبسبب حَجْزِ التطوُّر الطبيعيّ وراء سدّ الميثاق/ الصيغة الذي قاد إلى انسدادِ أفقٍ سعت القوى السياسيّةُ النافذةُ في الكيان اللبنانيّ إلى تجاوزه بتوجيه إصبع الاتّهام إلى قوى غير لبنانيّة، فلسطينيّةٍ تحديدًا، وتحميلِها مسؤوليّةَ تأزيمِ الأوضاع وتخريبِ التعايش في لبنان. ورأى قطاع من تلك القوى السياسيّة النافذة في اعتراف مصر بإسرائيل اعترافًا بشرعيّة الدولة الدينيّة، وسعى إلى تكريس لبنان كيانًا مسيحيّاً باستلهام التجربة الصهيونيّة، فأَشْعل الحربَ للإبقاء على الصيغة ومترتّباتها.

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

أحمد فايز الفوّاز: يجب أن نميِّز بين الديمقراطيّة كمثال، والديمقراطيّة كواقع. كواقع، هناك ديمقراطيّة في لبنان، وإنْ كانت بعيدة عن المثال إلى حدّ كبير. وهي ديمقراطيّة لم يتوفَّرْ مثلُها لأيّ بلد عربيّ إلاّ في فترات قصيرة، لكنَّها اشتملتْ على عيوب بنيويّة منعتْها من التطوُّر، وحالت بينها وبين بناء الدولة الحديثة الديمقراطيّة، أيْ دولةِ كلّ المواطنين، وبالتالي حَجبتْ إشعاعَها وخَفضتْ من تأثيرها في الوسط المحيط بلبنان، فينا نحن السوريّين مثلاً. ولكي أُوضحَ الفكرة أَضْربُ مثالَ ما يُسمّى بالديمقراطيّة الكولونياليّة (كما في جنوب أفريقيا) التي تميِّز بين المواطنين، فتعطي للمستوطنين حقوقًا لا تُقرّ بها للسكّان الأصليّين. في لبنان كان هناك نوع من التمييز، وإنْ كان غيرَ قابل للمقارنة بجنوب أفريقيا، ومازال موجودًا في الأفكار والإيديولوجيّات. وهو باعتقادي الأمرُ الأساسيّ الذي يَحُول دون أن يتجاوز المجتمعُ اللبنانيُّ حالةَ انقسامه، ويشوِّه ـ بل يكاد يَقْتل ـ الديمقراطيّةَ اللبنانيّة.

في لبنان، العقد الاجتماعيّ المؤسِّس للدولة معقود بين الطوائف أولاً، لا بين الأفراد بمعزلٍ عن طوائفهم، كما ينبغي أن يكون الأمرُ في الدولة الديمقراطيّة. وعلى الرغم من التبدُّلات الكبيرة الاقتصاديّة والثقافيّة والديمغرافيّة التي حدثتْ في لبنان وغيَّرتْ من توازنات القوى الداخليّة فيه، ورغم التبدُّلات في الأوضاع الإقليميّة المحيطة بلبنان والتحوّلات في العالم، لم يُمْكن تجاوزُ هذا الخلل البنيويّ في الديمقراطيّة اللبنانيّة. وباعتقادي سيبقى لبنان يتعثّر حتى يتحوّل العقدُ المؤسِّسُ للدولة من الطوائف إلى الأفراد، وعمليّةُ التحول هذه لا بدّ أن تكون تدريجيّة ـ وهذه هي في الحقيقة مادةُ البرنامج [المرحليّ] الوطنيّ اللبنانيّ.

لنتحدَّثْ عن دور لبنان الثقافيّ: هل ما زال لدى لبنان ما يقوله ثقافيّاً للعالم العربيّ؟ هل يحتاج دورُ لبنان هذا إلى تصوّر جديد ما دام لم يعد يَحْتكر الاتصالَ بالغرب؟

أحمد فايز الفوّاز: الدور اللبنانيّ في الثقافة العربيّة كان رائدًا وعظيمًا، وكان ذا طابع إحيائيّ. وأهميّة الدور الثقافيّ للبنان، حاضرًا ومستقبلاً، لا يأتي من باب الاتصال بالثقافة الغربيّة، مع الاعتراف بأهميّة هذا الاتصال في الماضي. أعتقد أنّ هناك قضيّتيْن يمكن للبنان أن يكون معلِّمًا ومُلْهِمًا فيهما. الأولى هي قدرة القوى الحيّة في لبنان على تجاوز عقابيلِ الحرب الأهليّة، وحالةِ الانقسام والتشرذم القائمة في المجتمع، والوصولِ إلى مجتمع الديمقراطيّة الموحّد والحيّ (وأقصد الوحدة الحيّة التي تحتوي في إطارها على التناقضات والاختلافات والتلاوين المتنوعة). إذا أَنْجز اللبنانيّون بقواهم هذا الأمرَ، فسيكون ذلك درسًا كبيرًا ونموذجًا يُحتذى من قِبل الأقطار العربيّة الأخرى التي تحتوي الكثيرَ من المشاكل الشبيهة بالمشاكل اللبنانيّة. القضيّة الثانية هي الدور اللبنانيّ في المنطقة العربيّة. في اعتقادي لا يستطيع لبنانُ الاستقالةَ من المكان ومن الدور. يستطيع اللبنانيّون أن يهاجروا إلى أربع أصقاع الأرض، لكنّ لبنان لا يستطيع ذلك. الأوضاع في المنطقة هي شروط معطاة، نغيِّرها عندما نعيها، شرطَ أن تكون قابلةً للتغيير. عندما ينعزل اللبنانيّون عن محيطهم يَفْقدون مكانتَهم التاريخيّة. عالمنا لا يسمح بالانعزال.

علي العبد الله: أرى أنّ الدور الثقافيّ اللبنانيّ الذي لا جدال فيه لم يعد يتناسب مع الأوضاع الجديدة، إذ اتّسع نطاقُ التعليم وانتشرتْ وسائلُ الإعلام وتقنيّاتُ الاتصال، الأمرُ الذي يستدعي إعادةَ نظر في طبيعة الدور الثقافيّ اللبنانيّ بالعمل على جعل لبنان مركزًا إقليميًّا للتفكير في قضايا الديمقراطيّة وحقوقِ الإنسان والمساهمةِ في تأسيس أطر عربيّة لذلك.

ميشيل كيلو: لعب لبنان دورًا فريدًا في تأسيس ثقافة العرب النهضويّة، التي مَهَّدتْ لانفصالهم عن الإمبراطوريّة العثمانيّة /

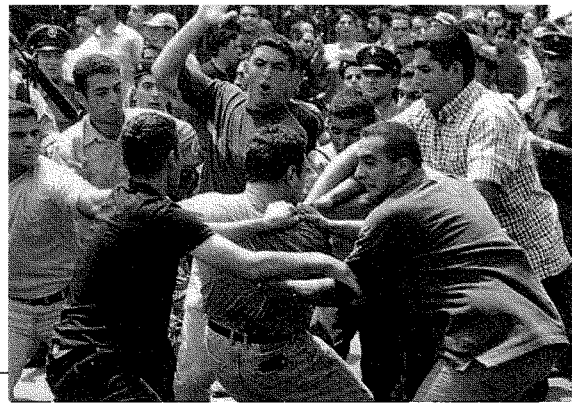

انزلقت السلطة اللبنانيّة نحو تقمّص النموذج السوريّ في الحكم، باعتماد السياسة الأمنيّة في معالجة الملفات السياسيّة والاقتصاديّة

التركيّة، وأدّت إلى تأسيس دولهم الحديثة ومجتمعاتهم المعاصرة. بعد الحرب العالميّة الثانية عامةً، وتحوُّلِ كتلة العرب الرئيسة إلى نُظُم مركزيّة، برز لبنانُ منارةً للثقافة والمعرفة والحريّة، حتى غدت بيروتُ عاصمةً ثقافيّةً وفكريّةً للوطن العربيّ، وصار العربيُّ المقطوعُ عنها مقطوعًا عن المعرفة الحديثة والفكر المعاصر. أعتقد أنّ من واجب لبنان استعادةَ هذا الدور، لصالحه ولصالحنا جميعًا، وهو مؤهّل لممارسته أكثرَ من أيّ بلد عربيّ آخر، رغم ما تعرّضَ له من مشكلات يَرْجع جزء كبير منها إلى كونه واحةَ حريّة!

هل ترَوْن أنّ هناك تقصيرًا من المثقفين الديمقراطيّين السوريّين حيال لبنان كما يُصرّ عدد من المثقفين اللبنانيّين (حين يَزْعمون أنّنا لم نهتمّ بالدفاع عن السيادة اللبنانيّة واستقلاليّة القرار اللبنانيّ...)؟ ما مَصْدر فكرة التقصير؟ وهل هذا منظور صحيح لرؤية موقف المثقفين الديمقراطيّين السوريّين من المسألة اللبنانيّة؟

علي العبد الله: في تقديري أنّ فكرة تقصير المثقفين السوريّين نَبَعَتْ من تصوُّر بعض المثقفين اللبنانيّين لنمط من إدارة الصراع يَقْضي بأن يَخُوض المثقفون السوريُّون معركةَ اللبنانيّين ضدّ السلطة السوريّة واللبنانيّة في آن واحد، وهو تصوُّرٌ تَسَرَّبَ إلى أولئك المثقفين اللبنانيّين من ممارسات السياسيّين التقليديّين اللبنانيّين الذين كانوا يعتمدون على القوى الخارجيّة في حلّ المشكلات اللبنانيّة، أو ربما صَدَرَ من قبول هؤلاء المثقفين الضمنيّ لاعتبار الشعبيْن السوريّ واللبنانيّ شعبًا واحدًا، ومن ثمّ تحميل المثقفين السوريّين ـ باعتبار سوريا الجزءَ الأكبرَ ـ مسؤوليّةَ خوض معركة المصير الواحد.

غير أنّ اعتبار الساحتين ساحةً واحدةً يقضي بتحميل المثقفين اللبنانيّين مسؤوليّةَ المشاركة من أجل قضايا الداخل السوريّ أيضًا! وهذا لم يَحْدث، الأمرُ الذي يرتِّب حصولَ تقصير من كلا الطرفيْن: المثقفين السوريّين واللبنانيّين معًا. لكنّ هذه النزعة السِّجاليّة لا تنفي وقوعَ المثقفين الديمقراطيّين السوريّين في التقصير: ذلك لأنّ طبيعة الصراع مع السلطات الشموليّة في سوريّة كانت ولا تزال تستدعي رؤيةَ الصراع بكلّ أبعاده المحليّة والخارجيّة، وتحديدَ نقاط الاشتباك التي تقود إلى احتواء السياسة الأمنيّة لصالح نظامٍ ديمقراطيّ حقيقيّ منفتح يَخْلق مناخًا وطنيّاً يفْسح المجالَ أمام الشعب والسلطة للعمل معًا لمواجهة أعداء المصير الوطنيّ والقوميّ. وهنا نستطيع القول، تفسيرًا للتقصير الذي حصل، إنّ الاتّجاه الغالب للمثقفين الديمقراطيّين السوريّين لم يكن قادرًا على رؤية الصراع بكلّ أبعاده، وعَجز عن وضع تصوُّر علميّ للصراع. ويعود ذلك إلى اعتبارات عديدة أهمُّها: ثقلُ وطأة السياسة الأمنيّة ونتائجِها المدمِّرةِ على المجتمع (والتي أفرزتْ مناخاتٍ سلبيّةً سِمَتُها الرئيسةُ اللامبالاةُ والبحثُ عن الخلاص الفرديّ)، والإرثُ العقائديّ الشموليّ، والحساباتُ الخاطئة. وهكذا وجد المثقفون الديمقراطيّون السوريُّون أنفسَهم في محرقة استَنْزفتْ طاقاتِهم ودفعتْهم إلى الغرق في الشأن الداخليّ. كما قادهم إلى ذلك العجز امتدادُ السياسة الأمنيّة إلى الساحة اللبنانيّة، وانكشافُ هشاشةِ النخبة السياسيّة اللبنانيّة: فقد كَشَفَتْ هذه النخبةُ ليس عن عجز سياسيّ فحسب، بل عن انهيار أخلاقيّ فاضح أيضًا. لقد زحفتْ على بطنها، وارتَضَتْ أن تأكل بثديْها كما يقال. ومشت بالتزلّف والمداهنة والإغواء والتحريض بعضِها على بعض، للتخلُّص من خصم محليّ وأخذِ ما في يده من مكاسب. وبَدّلتْ مواقعَها ومواقفَها مرارًا. وبالغتْ شخصيّاتُها وأحزابُها في تملّق السلطة السوريّة للحصول على مكاسب شخصيّة، من دون الالتفات أو التفكير بمصالح المواطنين وشؤونهم المعيشيّة الصعبة. بل لقد كان سلوكُهم على حساب المواطنين بالكامل. ناهيك عن انزلاق السلطة اللبنانيّة نحو تقمُّص النموذج

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

السوريّ في الحكم، باعتماد السياسة الأمنيّة في معالجة الملفّات السياسيّة والاقتصاديّة. كما ارتكس كثيرٌ من المثقفين اللبنانيّين وعادوا ـ على نحوٍ غيرِ مفهوم ولا مبرَّر ـ إلى مواقعهم الطائفيّة، فاصطبغ تفكيرُهم بأمراضها، وسكتوا عن تنامي نزعة عنصريّة بين اللبنانيّين ضدّ كلّ ما هو غير لبنانيّ، وخاصةً كلّ ما هو سوريّ، إذ صار «السوري» بالنسبة لهم شيطانًا. ولم نَسْمع عن قيام السياسيّين الموالين والمعارضين والمثقفين اللبنانيّين بأيّ جهد لمقاومة هذه النزعة والحدّ من انتشارها، الأمرُ الذي جعل التحرُّكَ في الساحة اللبنانيّة بالنسبة إلى المثقفين السوريّين أشبهَ بالسير في حقلِ ألغام. وهكذا بات أيُّ نشاط أو مساهمة أو رأي في الشأن اللبنانيّ مادةً للتأويل والتوظيف.

هذا المناخ دَفَعَ بالمثقفين السوريّين إلى الزهد في أيّ تفكير أو دور لحلّ المشكلات اللبنانيّة. لذلك هبط الاهتمامُ بالشأن اللبنانيّ إلى الصفر، وانكمشت العلاقاتُ والنشاطاتُ المشتركة بين أحزاب البلديْن، وتحوّلتْ إلى علاقات فرديّة شخصيّة وفي الحدود الدنيا.

ميشيل كيلو: إذا كان المقصود بالتقصير أنّ المثقفين السوريّين لم يجعلوا لبنانَ أولويّةً أُولى لهم يروْن كلَّ شيء انطلاقًا منها، فنحن مقصِّرون! أما إذا كان المقصود بالتقصير أنّنا أَهْملنا لبنانَ، فنحن لسنا مقصِّرين، لأنّنا وَقَفْنا في حينه ضدّ تدخُّل بلدنا فيه، ودافَعْنا عن حقّه في تقرير شؤونه بنفسه، وأَعْلنّا أنّ حريّاته مَكْسبٌ لنا أيضًا، وكَتَبْنا بيانات، ووقَّعْنا عرائض، ودَبَّجنا مقالات، حَمَلتْ جميعُها وجهةَ نظرنا الصريحة حول وجوب بقائه حرّاً ومستقلاً وسيّدًا... وعربيّاً، تَجْمعه بنا وتَجْمعنا به علاقاتٌ قائمةٌ على النِّدّيّة لا الإكراه، وعلى التكافؤ لا التمييز، وعلى المساواة لا التفاوت، وعلى الحريّة لا القوة. وهناك مَنْ ذَهَبَ منّا إلى السجون على خلفيّةٍ شكّلَ لبنانُ نقطةً جوهريّةً فيها. سؤالي الآن هو: ماذا فعل مثقفو لبنان لنا؟ كم مقالةً كَتَبوا دفاعًا عنّا، وكم عريضةً وَقّعوا، وكم بيانًا أَصْدروا؟ نحن لم نقصِّرْ حتى تَرْكَبَنا عقدةُ ذَنْب تجاههم أو تجاه غيرهم من العرب. هم الذين قَصَّروا، وما زالوا مقصِّرين!

أحمد فايز الفوّاز: في البدء أقول إنّ اللّه لا يحمِّل نَفْسًا إلا وِسْعَها. وأضيف أنه لا يجوز أن نتصوّر أنّ المثقفين السوريّين يعيشون ويَعْملون في بلدٍ شروطُه مثلُ شروط فرنسا، عندما قام مثّقفوها الديمقراطيّون بحملة منظّمة ضدّ حرب فرنسا على الشعب الجزائريّ. المثقفون السوريّين، بكلّ أنواعهم، يَعْتبرون لبنان بلدًا شقيقًا. قد تكون مشاكلُ لبنان ليست واضحةً ومفهومةً عند الجميع، كذلك مشاكلُ سوريّة ليست واضحةً ومفهومةً عند جميع المثقفين السوريّين ولا عند جميع المثقفين اللبنانيّين. وللحقيقة والتاريخ أقول إنّ المثقفين الديمقراطيّين قَدَّموا الكثيرَ من التضحيات في العقديْن الأخيريْن في سوريّة. ربما كانت حصةُ لبنان المباشرة من هذه التضحيات قليلةً، لكنّها تضحياتٌ في سبيل الحريّة والديمقراطيّة، ومن ثمّ فهي للسوريّين واللبنانيّين سواءً بسواء.

يعتقد لبنانيّون كثيرون أنّ لبنان دَفَعَ ثمنَ صراعات الآخرين على أرضه، وأنّه انحكم بالصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، وأنّه نُظِرَ إليه دائمًا من منظور عروبيّ أو فلسطينيّ أو حتى إسلاميّ. لماذا لا يُمْكن التفكيرُ بلبنان خارج هذه الإحداثيّات؟

ميشيل كيلو: لقد دفع لبنانُ ثمنَ صراعات طوائفه، التي طالما اقتتلتْ خلال القرنيْن الماضيَيْن، قبل أن تكون هناك سوريّة وإسرائيل ومقاومةٌ فلسطينيّةٌ. ثمة في لبنان عقل شائع يَزْعم أنّ اللبنانيّين يموتون ببعضهم حبّاً وولهًا، وأنّه لا مشكلات بينهم غير تلك التي يَحْملها إليهم الآخرون الذين يتصارعون ويقتتلون في بلدهم ويُجْبرونهم على دفع ثمن صراعاتهم من حياتهم. وبدلاً من

ثمّة في لبنان عقل شائع يَزْعم أنّ اللبنانيّين لا مشكلات بينهم غير تلك التي يَحملها إليهم الآخرون (اغتيال طوني فرنجيّة وعائلته)

أن يجلس اللبنانيُّون ويفكّروا بموضوعيّة ويتساءلوا: «لماذا نَذْبح بعضنا البعضَ كلَّ خمسة عشر عامًا أو عشرين عامًا وندمِّر الأخضرَ واليابسَ في بلدنا؟» نجدهم يصيحون: «الآخرون يتصارعون في بلدنا، ونحن ضحايا صراعاتهم!» ما هذا البلد الذي يَقْتتل أبناؤه كلّما خَطَر لقوّة خارجيّة أن تَدْفع بهم إلى الاقتتال؟ ولماذا يَخُوضون بدمائهم وأرواحهم صراعاتِ الآخرين على أرضهم؟

أعتقد أنّ حرب لبنان الأهليّة الأخيرة نَجَمتْ عن عوامل متشابكة، أهمُّها اعتقادُ المارونيّة السياسيّة وحلفائها أنّ هزيمة حزيران غَيَّرت الوضعَ العامَّ في المنطقة وطوت الزمنَ القوميَّ العربيَّ إلى الأبد، وأنّ تعاقُدَ ١٩٤٣ لم يعد صالحًا لأنّ تبدُّلَ توازنات المنطقة يحتِّم التخلّي عنه لصالح توازن جديد تحميه إسرائيل. ولمّا كان أصحابُ هذا التصوُّر اعتقدوا أنّ سوريّة صارت خارج أيّة حسابات إقليميّة بعد حزيران وكامب ديڤيد، وأنّها لن تجرؤ على التحرُّك لأنّ نظامها سيَسْقط إنْ حارَبَ وسيَسْقط إنْ سالَمَ، فقد ظنّوا أنّ يدهم صارت طليقةً في لبنان، يفعلون به ما يريدون، في زمنٍ جديدٍ إسرائيليِّ السمات. لم يُدركْ هؤلاء خطأهم إلا بعد فوات الأوان، عندما اكتشفوا أنّ غيرهم كان أشطر!

علي العبد الله: تفوح من هذه المقولة «دَفَعَ لبنانُ ثمنَ صراعات الآخرين على أرضه» رائحةُ الانعزاليّة والعنصريّة، ناهيك عن اللاعقلانيّة السياسيّة. ذلك لأنّها تتصور إمكانيّةَ بقاء لبنان خارج الأحداث التي تَمُور بها المنطقةُ العربيّة، وكأنْ ليس للتاريخ وللجغرافيا السياسيّة والإستراتيجيّة استحقاقاتها. فالحال أنّه لا يُمْكن أن يكون لبنان خارج المعادلة العربيّة والإقليميّة والدوليّة، وخارج الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ خاصةً، وخارج العمل من أجل الحريّة والتنمية والاستقلال الحقيقيّ. ثم إنّ هذه المقولة تتنصّل من المسؤوليّة وتُلقي بتبعاتِ ما حَصَلَ على الآخر غيرِ اللبنانيّ، وكأنْ ليس للصيغة اللبنانيّة سلبيّاتُها، أو كأنْ ليس من مترتِّبات استمرارها من دون تعديل أو تغيير إنتاجُ أضرارٍ كبيرة.

على أنّ هذا لا يسوِّغ الاستنتاجَ غيرَ الأخلاقيّ بقبول استباحة السيادة والمصالح والحقوق اللبنانيّة. إنّ النظر إلى لبنان في إطار المعادلة العربيّة الإقليميّة الدوليّة يجب ألاّ يَقُود إلى الافتئات على الكيان اللبنانيّ، بل يجب أن تنال المصالحُ اللبنانيّةُ اهتمامًا، وألاّ يغريَ ضعفُ لبنان أحدًا بالقفز على استقلاله أو سيادته أو مصالح مواطنيه.

أحمد فايز الفوّار: الحرب في لبنان هي أولاً وقبل كلّ شيء حربٌ بين اللبنانيّين. فإذا قلنا إنّها حربُ الآخرين نكون، أولاً، قد هربنا إلى الأمام وتجاوَزْنا الاختلالاتِ الداخليّةَ التي أدّت إلى نشوب الحرب الأهليّة، التي تدخّلتْ فيها أطرافٌ مختلفةٌ من خارج لبنان لتَقُوم هي الأخرى بحربها فوق الأرض اللبنانيّة مستخدمةً اللبنانيّين أدواتٍ لها. ونكون، ثانيًا، قد تجاوزنا حقيقةَ أنّ الأطراف اللبنانيّة المتحاربة قد بحثتْ بدورها عن أطراف خارجيّة عربيّة وغير عربيّة للاستقواء بها واستجرارِ الأموال والسلاح منها؛ بل نشأ في لبنان أمراءُ حرب وتجّارُ سلاح ومرتزقةٌ مصلحتُهم استمرارُ النزاع.

وتهمّني هذه القضيّة من جهة تأثيرها على المستقبل. ففي لبنان الآن توجد تيّاراتٌ سياسيّة لديها حنينٌ إلى الماضي الذي مضى وانقضى ولم يعد من الممكن بعثُ الروح فيه. ولا بأس أن يكون هناك حنينٌ إلى الماضي؛ أمّا أن يتحوّل هذا الحنينُ إلى برنامج سياسيّ لحركات سياسيّة ونضالات عمليّة لإعادة بناء هياكل الماضي، فهنا الغلط. كانت الحرب الأهليّة إعلانًا عن أنّ المجتمع لم ينضجْ بعدُ لإنجاز مهمةِ بناءِ دولةِ كلِّ المواطنين. واليوم لا يمكن للبنان أن يبدأ بالتعافي من غير اتفاق واسع بين مكوِّنات الوطن اللبنانيّ على برنامج بناء الدولة الديمقراطيّة الحديثة. ومن خلال

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

هذا الاتفاق يصبح من الممكن حلُّ المشاكل اللبنانيّة، أو على الأقلّ تحديدُ هذه المشاكل والبدءُ بالتغلّب عليها. هذا أولاً. وثانيًا، لا يُمْكن معالجة أوضاع لبنان ومشاكله بمعزلٍ عن محيط لبنان ومشاكل المنطقة التي يوجد فيها لبنان، وخصوصًا أوضاع الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ.

كيف تَنْظرون إلى تطوّر العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة في إطار التغيّرات الإقليميّة المتوقَّعة؟ هل سنَشْهد تغيُّرًا للدور السوريّ في لبنان؟ كيف ستؤثّر التغيّراتُ العراقيّة والإسرائيليّة ـ الفلسطينيّة في تلك العلاقات؟

أحمد فايز الفوّاز: أكرِّر القولَ إنّ العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة ذاتُ مسار معقّد، وهي بنتُ تاريخ طويل سابق على تكوُّن الكيانيْن والدولتيْن. وهي تَعكس أيضًا، من خلال مسارها، تأثيرَ الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ. لكنْ أعتقد أنّ فشل كلا المجتمعيْن في تأسيس الدولة الديمقراطيّة الحديثة، أو دولةِ كلّ المواطنين، هو الخلفيّةُ التي كانت تغذّي المشاكلَ، أو تعقّدها، أو تَحُول دون حلّها حلاً صحيحًا. في سوريّة سارت الأمورُ بخلاف لبنان: ففي مرحلة أُولى بعد الاستقلال، أيْ بين عاميْ ١٩٤٦ و١٩٦٣، تناوب على البلاد الحكمُ العسكريّ والحكمُ الديمقراطيّ. وبعد ١٩٦٣ بدأ نمط آخر من التطور هو الدولة الشموليّة. النمط اللبنانيّ الديمقراطيّ المشوَّه والنمطُ السوريّ تعبيران عن فشل المجتمعيْن في حلّ مشكلة الانتقال من العالم القديم إلى العالم الراهن، أو عن عدم نضوجهما لمواجهةِ مشاكلِ تطورهما. فبقيت الدولة، هنا وهناك، دولةَ غزوِ السلطة والغلبة والعصبيّة (حسب ابن خلدون).

التدخُّل السوريّ في لبنان قديم، منذ الاستقلال، وهو تعبير عن القوة النسبيّة للدولة السوريّة (في لبنان كان هناك مَنْ يتباهى بالضعف ويَعْتبر أنّ «قوةَ لبنان في ضعفه!»). لكنْ بعد ١٩٧٦ أخذ الوجودُ السوريُّ شكلَ وجود عسكريّ أيضًا له علاقةٌ بالوضع في المنطقة، وله علاقةٌ أيضًا بالحرب الأهليّة التي كانت لا تزال في بداياتها. هناك أيضًا وجود شعبيّ سوريّ في لبنان، ازداد في السنوات الأخيرة بسبب تفاقم الصعوبات الاقتصاديّة. هناك مئاتُ الألوف من العمّال السوريّين، وهم فلاّحون بلا أرض، أو بأرضٍ إنتاجُها لا يؤمِّن لهم وسائلَ كافيةً للعيش. وما كان يُمْكن أن يَعْملوا في لبنان لولا حاجةُ لبنان إليهم، ولولا استفادةُ أرباب العمل اللبنانيّين من تدنّي أجورهم ونقصِ حقوقهم، وإنِ استغلّتْ بعضُ الأوساط هذا الوجود لإثارة حساسيّات اللبنانيّين ضد السوريّين. حتى الوجودُ العسكريُّ، في حدّ ذاته، ليس من الضروريّ أن يشكّل إساءةً إنْ نُظِّمتْ أمورُه؛ فأكثرُ الدول الأوربيّة مثلاً فيها قواتٌ عسكريّةٌ أجنبيّة. المشكلة ليست هنا، بل في الدور الوصائيّ الذي تمارسه مراكزُ سوريّةٌ معيّنة، وهو في الحقيقة الدورُ الوصائيُّ ذاتُه الذي تمارسه مراكزُ مشابهةٌ في داخل سوريّة.

الأحداث الجارية في المنطقة ستكون عميقةَ التأثير في بلدانها، بما في ذلك سوريّة ولبنان. من الصعب التنبؤُ بما سوف يجري، لكنْ سيتغيَّر الكثيرُ ممّا هو قائم. وأنْ تترتَّب العلاقاتُ بالاتفاق بين اللبنانيّين والسوريّين، من دون تدخُّلٍ مِنْ غيرهم، أفضلُ من أن تأتي أحداثٌ لا سلطانَ لنا عليها ترتِّبُ علاقاتِنا بما يعارِضُ مصالحَنا المشتركة ويوافق مصالحَ قوًى خارجيّة. الدور السوريّ في لبنان مُقْبل حتمًا على التغيُّر؛ فمن الأفضل أن يحدِّد السوريُّون واللبنانيُّون هذا التغيُّر انطلاقًا من احترام سيادة لبنان قبل كلّ شيء، ومن الأخوّة، ومن المصالح المشتركة، وبعيدًا عن التحكُّم والوصاية. ومن الأفضل أن يحدِّدوا التغييرَ والوقتُ مناسبٌ وتحت تصرُّفهم، لأنّه لن يبقى كذلك. حتى إذا تَرَكْنا جانبًا ما يوحِّدنا، وهو كثير، فنحن جيران على الأقلّ، وسوف نبقى جنبًا إلى جنب إلى ما شاء الله. أنا أؤْمن بانتصار الديمقراطيّة. وأتمنّى أن يضمّ اللبنانيُّون جهودَهم ليسيروا نحو بناء لبنان ديمقراطيّ سيكون

العمّال السوريّون ما كانوا ليعملون في لبنان لولا حاجته إليهم، ولولا استفادة أرباب العمل اللبنانيّين من تدنّي أجورهم

متآخيًا مع سوريّة ديمقراطيّة، إذ لا يُمْكن وضعُ السدود بين ما وحّده التاريخُ والجغرافيا، وما ينبغي للآمال والآلام المشتركة أن تقيمه من روابط.

علي العبد الله: تسود التحليلاتِ الرائجةَ في الساحة العربيّة نغمةٌ حول تغيير الخرائط وفرضِ سايكس ـ بيكو جديدة. أنا لا أميل إلى هذه القراءة، بل أعتقد أنّ تغيير الخرائط لا يلبّي مصلحةً لقوى محليّة او إقليميّة أو دوليّة، لما سيُشيعه من عدم استقرار ومن استفزاز لقوى محليّة ودوليّة ستتّجه لمقاومته. هناك مسافة شاسعة بين تغيير الخرائط من جهة، واستبدالِ تكتيكِ الانقلاب على القصر (المدرسة الأمريكيّة) بالانقلاب داخل القصر (المدرسة البريطانيّة) من جهة ثانية. أنا أرجّح عدمَ التغيير في الخرائط، واحتمالَ التغيير في النُّظُم؛ وهنا سيَلْعب كلُّ نظام أوراقَه للحفاظ على وجوده ودوره السياسيّ. وقناعتي أنّ المعادلات الإقليميّة والدوليّة الراهنة لن تؤثّر سلبًا على الدور السوريّ في لبنان، بل ستَتْرك له هامشًا واسعًا للتحرُّك. ودليلُ ذلك فرقعةُ تجمُّع «قرنة شهوان،» وتنصُّلُ غبطة البطريرك صفير من نزعة التطرّف الماروني التي بَرَزَتْ في مؤتمر لوس أنجلوس، وحديثُ السفير الأمريكيّ في دمشق للتلفزيون السوريّ عن بلاد الشام ودورِ سوريّة فيه. لذا لن تَشْهد العلاقاتُ السوريّة ـ اللبنانيّة تغيُّرًا دراميّاً، بل ستَشْهد «استقرارًا واستمرارًا» مع تحسُّنٍ في الأدوار والأساليب.

ميشيل كيلو: لبنان فخٌّ مخيفٌ بالنسبة إلى سوريّة، التي تديره في إطارٍ إقليميّ ودوليّ معقّد ومزاجيّ يمكن أن يتغيّر بعد السلام مع العدوّ أو ضِمْنَ تحوّلات إقليميّة كالّتي نعيشها اليوم، بحيث يقفز اللاعبون الأساسيّون إلى المنصّة ليزيحوا سوريّة إلى ما وراء الكواليس، مع الثمن الباهظ الذي سيترتّب على ذلك. لبنان فخّ، أسأل اللهَ السترَ وحسنَ العاقبة!

كمثقفين ديمقراطيّين سوريّين، ماذا نتوقّع من زملائنا اللبنانيّين؟ وماذا نَطْلب منهم؟

علي العبد الله: يجب أن نوسّع نطاق السؤال ليَشْمل السلطةَ والمعارضةَ والموالين والمثقفين. فالسلطة اللبنانيّة مطالبةٌ بالعودة عن الديمقراطيّة المصنوعة على المقاس، وبالسماح بوجود معارضة، والتوقُّفِ عن الانزلاق نحو السياسة الأمنيّة، والعملِ من أجل الاندماج الوطنيّ وبناءِ دولة حديثة. وأما المعارضة اللبنانيّة فمطالبةٌ بالكفّ عن العويل والصراخ والبحث عن حماية خارجيّة، وبالجلوس إلى طاولة الحوار الداخليّ والعربيّ بعقل مفتوح للبحث عن مَخْرج للأزمات. وأما الموالون فمطالبون بالكفّ عن النفاق السياسيّ، والعملِ بدلالة مصلحة الوطن والمواطن. وأخيرًا فإنّ المثقفين مطالبون بالبحث عن حلّ داخلَ المعادلة المحليّة والعربيّة لا خارجها، والعملِ مع الآخرين من أجل تغيير ديمقراطيّ حقيقيّ؛ فالمتوقَّعُ منهم هو المساهمةُ في معالجة المشكلات، وحلِّها بعيدًا عن الانعزاليّة والعزلة، وبالتحرر من عقدة الاستعلاء والشعور بالتميّز والامتياز.

ميشيل كيلو: أطالب زملائي اللبنانيّين بأشياء كثيرة، منها امتلاكُ مشروعٍ ديموقراطيّ لبلدهم يصل بحريّاتهم إلى إطار سياسيّ ومجتمعيّ يَكْسر حلقةَ الحروب الأهليّة بكَسْر الطائفيّة كنظام. ومنها تطويرُ منظورٍ وطنيٍّ عامّ يضع العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة خارج إطارها الأمنيّ الحاكم، فيعمّق دورَها في التنمية الديموقراطيّة والسياسيّة الحرة للبلديْن، ويعزّزها في حاضنةٍ جديدةٍ تبدّل وظيفةَ القوميّة الراهنة ـ وهي استبدادُ قويٍّ بضعيف، وكبيرٍ بصغيرٍ باسم الأمة العربيّة الغائبة ـ وتُحِلُّ محلَّها مفهومًا آخرَ يجعل القوميّةَ نموّاً مشتركًا ومتوازنًا ومتكافئًا وحرّاً ومستقلاً للجميع، يقوّي دولَهم ومجتمعاتهم.

المثقفون اللبنانيّون مطالبون أيضًا بتعزيز دور بلدهم الثقافيّ كبلد يجب أن يَلْعب دورًا رياديّاً في أمة عربيّة جديدة، ثقافيّةٍ

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

أساسًا. وأتمنّى عليهم أن يشرّفونا بزيارات ليتعرّفوا خلالها على سوريّة، ويكتشفوا أنّ فيها شعبًا كغيره من شعوب الدنيا، ليس صحيحًا جَمْعُهُ تحت مصطلح «السوري» الذي أَطْلقه «الفيلسوفُ» الراحل بشير الجميّل؛ وليس صحيحًا الاعتقادُ أنّ «كلّ فردٍ فيه مخابرات،» كما قال رئيسُ تحرير جريدة عروبيّة جدّاً في سياقِ تحذيرِ أصدقائي اللبنانيّين منّي؛ وليس صحيحًا أنّ طبيعتَه تَدْفع به دفعًا إلى العنف والقسوة والغدر والطمع والكذب والتخلُّف والميل إلى الاستبداد والفصام... إلخ كما يَعْتقد عددٌ كبيرٌ من الإخوة اللبنانيّين، بينهم عددٌ لا يُستهان بهم من المثقفين!

أخيرًا، أتمنّى أن يخفّف بعضُ اللبنانيّين تملُّقَهم، المخجلَ والزائدَ عن اللزوم، الذي يُحْرج كثيرًا منافقي سوريّة ويُفْقدهم الأملَ في اللحاق بشخصٍ كناصر قنديل أو كإيلي الفرزلي. فهذا الأخير رأى مؤخّرًا، في برنامج «أكثر من رأي» على قناة الجزيرة، حتميّةَ انضمام لبنان إلى «مشروع نهضويّ عروبيّ مشرقيّ تقوده سوريّة،» ثم أعْلن في نَفَسٍ واحدٍ أنّ لبنان رأى ما فعلتْه الحركةُ الصهيونيّةُ في فلسطين فقرّر منعَ توطين الفلسطينيّين فيه (مشروع نهضويّ عروبيّ مشرقيّ تقوده سوريّة ضد الحركة الصهيونيّة الفلسطينيّة في لبنان!). هؤلاء المتملّقون وأمثالُهم لا يحبّون سوريّة، ولو كانوا يحبُّونها لأَوْقَفوا تملُّقَهم، ولأَقْلعوا عن توريطها في «مشاريع نهضويّة» وظيفتُها الوحيدة إبقاؤها غافلةً ريثما تَحِين ساعةُ الحساب!

أحمد فايز الفوّاز: حالُ الحريّات في لبنان أفضلُ من حالها عندنا. حريّة الحركة والنشاط والمبادرة متاحةٌ في لبنان أكثرَ من سوريّة. فلماذا لا يبادر الديموقراطيّون اللبنانيّون ويهتمُّون بما هو مشترك بين السوريّين واللبنانيّين، مثلما كان الأمرُ «أيامَ زمان،» أيامَ الأحزابِ المشتركة، والعملِ الفكريّ المشترك، والنضالِ المشترك؟ أرجو أن لا يُفهم من هذا الكلام الدعوةُ إلى إحياء الماضي، بل الاستفادة منه. إنّ الكرة هي في ملعب اللبنانيّين أكثرَ ممّا هي في ملعب السوريّين!

أحمد فايز الفوّاز

كاتب وطبيب وناشط ديموقراطيّ.

ميشيل كيلو

كاتب ومترجم معروف. من مؤسّسي لجان إحياء المجتمع المدنيّ.

علي العبد الله

كاتب وناشط سوريّ. رئيس سابق للقسم السياسيّ في مركز التخطيط الفلسطينيّ التابع لمنظّمة التحرير.

ياسين الحاج صالح

أحد معدّي هذا الملف. كاتب ومترجم سوريّ.

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)
حوار مع برهان غليون

أجراه: ياسين الحاج صالح

يسعى د. برهان غليون إلى أن يكون هذا الحوار منطلقًا لحوار جدّيّ بين المثقفين السوريّين واللبنانيّين، وحافزًا للخروج من الخطاب الاتّهاميّ التبسيطيّ السهل الذي يرى أنّ انتشاره يعمّم على المسائل الأساسيّة للعلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة ويسيء إليها. والأسئلة المطروحة هنا هي عينُها التي طرحناها في الندوة أعلاه، لكنّ غليون أجابَ عنها عبر الانترنت. ولذلك، أيْ لاعتبارات فنيّة، آثرنا أن نُفْرد ردودَه ههنا.

ي.ح.ص.

ياسين الحاج صالح: لماذا كانت العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة إشكاليّة وقلقة دائمًا حتى قبل التدخّل السوريّ في لبنان؟ وهل كان للمثقفين السوريّين تأثيرٌ في هذه العلاقات؟

برهان غليون: كان نشوء لبنان، من حيث هو كيان سياسيّ مستقلّ عن محيطه، ثمرةَ تقاطع ديناميّتيْن رئيسيّتيْن حَكَمتا تكوُّنَ المجتمع اللبنانيّ في الرقعة التي كانت تُسمّى «لبنانَ الصغير» قبل أن يتحوّل إلى الدولة التي نَعْرفها في الحدود الجديدة القائمة. الأولى ديناميّةُ التناحر الداخليّ المستمرّ بين جماعات قويّة وشبهِ متوازنة في القوة على السيطرة على الأرض والسلطة، وهي الديناميّة التي تجد أساسَها في أنّ الرقعة الصغيرة من الأرض التي تُسمّى «جبلَ لبنان» وما يحيط بها قد تحوّلتْ منذ زمن بعيد إلى موطن أقليّات دينيّة عديدة مهمّشة من قِبل الدولة ومهمِّشة لنفسها أيضًا بسبب ضعف انتمائها الدينيّ إلى دولةٍ دينيّةِ الطابع، الأمرُ الذي خَلَقَ بؤرةً جغرافيّة سياسيّة ملائمة لاستقرار ثم نموّ روح الاستقلاليّة. والديناميّة الثانية نابعةٌ من الانفتاح المبكّر للبنان على عالم الحداثة الغربيّة، الناجم عن الضغوط الغربيّة المستمرّة والقويّة على منطقة الساحل السوريّ في إطار الصراعات الجيوسياسيّة التاريخيّة، ولاسيّما مع تراجع قوة الدولة العثمانيّة وبداية النزوعات التوسعيّة الأوروبيّة. وقد ساهم هذا الانفتاح المبكّر، الذي تعزّز بوجود وشائج القربى الدينيّة، منذ القرن السابع عشر وتحت نفوذ الإمارة المعنيّة بشكل خاصّ، في تمثُّلِ عناصر حداثة متعددة جعلتْه سبّاقًا في القرن التاسع عشر إلى الانخراط في النهضة الفكريّة العربيّة. وكانت نتيجةَ التقاء هاتيْن الديناميّتيْن بنيةٌ اجتماعيّة متميِّزة ومفارقة يَخْتلط فيها ـ أكثرَ من أيّ مجتمع عربيٍّ آخر ـ تعزيزُ البنى والعصبيّات الطائفيّة والعشائريّة مع تنامي المكتسبات الحديثة وتمثُّلها. وإذا كانت للبنان خصوصيّةٌ ما، فهي هذا الجمعُ الاستثنائيّ، السعيدُ أحيانًا والمأساويُّ غالبًا، للمشيخة التقليديّة العشائريّة والعائليّة وللفردانيّة البرجوازيّة المدينيّة الأكثر مغالاةً.

شكّلتْ هذه البنيةُ الحاملةُ لعناصر توتُّر قويّةٍ ودائمةٍ تحدِّيًا لسلطة الدولة المركزيّة العثمانيّة، فاضطرّت الدولةُ منذ القرن التاسع عشر تحت ضغط القوى الأوروبيّة إلى القبول بإخضاع جبل لبنان لنمطٍ متميِّزٍ من الحُكْم يُشْبه ما نسمّيه اليوم بالحكم الذاتيّ، عنيتُ: المتصرِّفيّة. ثم جاء الانتداب الفرنسيّ على لبنان ليعزِّز من هذا التطوّر المفارق للمجتمع اللبنانيّ. فهو بقدْر ما أقام الدولةَ الحديثةَ على الأسس الطائفيّة أو المِلِّيّة التي عملتْ بها الدولةُ العثمانيّة منذ نهاية القرون الوسطى، عَمّقَ النزوعَ لدى هذه الطوائف والملل ذاتها ـ وفي مقدّمِها الملّةُ التي ستتيح لها الظروفُ السيطرةَ على مقاليد الأمور ـ إلى ربط لبنان بالغرب، سواءٌ من حيث الامتدادات والتصاهرات الثقافيّة أو من حيث الاختيارات الإستراتيجيّة والسياسيّة. وقد أعطى هذا الوضعُ طابعًا خاصّاً للحداثة المفارقة اللبنانيّة التي تَجْمع أكثرَ العناصر الاجتماعيّة عتقًا وقدمًا مع أكثر عناصر الحداثة تجدُّدًا ومع آخرِ الصَّرْعات التقانيّة.

انعكستْ هذه البنية الخاصة على النخبة الاجتماعيّة والسياسيّة نفسها في شَكْلِ انقسامٍ عميقٍ في الولاءات وأنماط الحياة

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)

حوار مع برهان غليون

والتفكير، وأحدثتْ توتُّرًا عميقًا ومستمرّاً في الهويّة السياسيّة اللبنانيّة ذاتها. ولم يكن من الممكن خروجُ لبنان من تحت الانتداب إلا في إطارِ ما سوف يُسمَّى بـ «الميثاق الوطنيّ» الذي تخلّتْ بموجبه بعضُ نُخب الطوائف عن المطالبة بإبقاء الارتباطات القويّة مع فرنسا لقاءَ تخلّي النُّخب الأخرى الإسلاميّة عن مطالبتها بالارتباط بالمحيط العربيّ ـ وبشكل خاصّ السوريّ. وممّا زاد من عوامل التوتّر والصراع داخل الهويّة اللبنانيّة دخولُ جماعات دينيّة إضافيّة بعد توسيع حدود لبنان الصغير. وهكذا، خلال فترة طويلة من مرحلةٍ ما بعد الاستقلال، ظلّت قطاعاتٌ عديدةٌ لا تجد نفسَها في إطار الهويّة السياسيّة اللبنانيّة بقدرِ ما تَطْمح إلى أن تُدْرج نفسَها في إطار هويّة أوسع ـ سوريّةٍ أو عربيّةٍ أو إسلاميّةٍ.

في المقابل، تكوَّنَ النسيج الوطنيّ السوريّ الحديث في سياق مختلف تمامًا عن السياق اللبنانيّ، واتَّسم منذ البداية بنزعة قويّة إلى التمحور حول الدولة البيرقراطيّة الحديثة التي لم تتخلَّ أيضًا عن الأنماط العثمانيّة. وتفاقَمَ هذا النزوعُ بعد الاستقلال إلى درجةٍ انمحت فيها هويّةُ المجتمع السوريّ السياسيّة في هويّة دولته والفئات المتحكّمة فيها. وقد كان هذا الاختلاف دافعًا لتبلور أساليب عمل وطنيّ مختلفة منذ الانتداب، وللتباعد المستمرّ بين الكيانيْن المحدثيْن فيما بعد.

لكنّ الخلاف السوريّ ـ اللبنانيّ الأعمق لن يتبلور إلا بعد استقلال البلديْن وبسبب الاختيارات المتباينة للنخب الاجتماعيّة المسيطرة. فبقدْرِ ما راهنت النخبةُ اللبنانيّة الاستقلاليّة على العلاقات الممتازة مع الغرب وخاصةً فرنسا، اختارت النخبةُ السوريّة في وقت مبكّر سياساتٍ وطنيّةً مستقلةً أو شبهَ مستقلّة دفعتْها إلى توقيع صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا الشيوعيّة منذ عام ١٩٥٦ وقبل أن تَدْخل سوريّة في إطار الاختيارات الاشتراكيّة. وقد قاد نمطُ الاختيار الوطنيّ سوريّةَ نحو سياسات تعليميّة ثم اقتصاديّة، وفيما بعد سياسيّة واجتماعيّة، قائمةٍ على تجاهل الطائفيّة والتمايزات العصبويّة لصالح المساواة القانونيّة الشكليّة بين الأفراد، وعلى تعميم التعليم الوطنيّ على حساب التعليم الخاصّ، وعلى الحماية الاقتصاديّة بهدف إنشاء صناعات وطنيّة، وعلى سيطرة الدولة على الحياة العموميّة وإمساكها بناصية العمليّة التحديثيّة. غير أنّ نمط الاختيار الليبراليّ اللبنانيّ المراهن ـ بالعكس ـ على الالتصاق بالدول الغربيّة وعلى الاعتماد على دعمها وحمايتها قد قاد لبنان إلى تعبئة الانتماءات ما قبل الوطنيّة كأساس لبناء التوازنات السياسيّة الداخليّة وتوسيع قاعدة الانفتاح على الغرب والاعتماد عليه في تحقيق الأمن والرخاء. ومن الواضح أنّ هذه الاختيارات المتباينة للنخب السوريّة واللبنانيّة لم تكن ثقافيّةً ولا دينيّةً بقدْرِ ما كانت تعبيرًا عن المصالح المتناقضة للطبقة التجاريّة الصناعيّة السوريّة الناشئة التي أرادتْ خلقَ سوق محليّة مستقلّةٍ نسبيًّا، وللطبقة التجاريّة الكمبرادوريّة اللبنانيّة المسيطرة التي كانت تعيش على دور الوساطة التجاريّة الإقليميّة. وكانت القطيعة الجمركيّة في بداية الخمسينيّات، بقرار من خالد العظم رئيسِ الوزراء السوريّ، بدايةً لمرحلةٍ جديدةٍ من الطلاق بين التشكيلتيْن السياسيّتيْن وأحيانًا بين المجتمعيْن أيضًا. ثم أكّدت الأحداثُ والاختياراتُ القادمة في البلديْن هذه القطيعةَ، وعمَّمَتْها على جميع الميادين، ورسَّختْها: فصار لبنان بلدًا معاديًا باختياراته الأساسيّة لسوريّة في رأي النخبة السوريّة الحاكمة التي نَظَرتْ إليه وكأنّه هونغ كونغ الصين، وصارت سوريّةُ بلدًا معاديًا للبنان في نظر النخبة الحاكمة اللبنانيّة وكأنّها مثالٌ للوباء الشيوعيّ الأحمر الزاحف على أوروبا الليبراليّة.

ولا شكّ أنّ الهزة التي أحدثتْها الثورةُ الوطنيّةُ المصريّةُ بزعامة عبد الناصر، وما تبعها من هزّات في الساحة العربيّة في صورة تنامي النزعة القوميّة العربيّة، قد زعزعتْ منذ عام ١٩٥٨ التوازنات الداخليّةَ اللبنانيّةَ، وجعلت الميثاقَ الوطنيَّ متجاوَزًا تمامًا. ولكنْ بدل أن تُحْني النخبةُ اللبنانيّة الليبراليّة الحاكمة ظهرَها للموجة الجديدة

حرب ٥٨ لم تحدث بسبب تدخُّل سورية أو الناصرية بل لتغيّر في الرأي العامّ تحت تأثير أفكار القوميّة العربيّة (المقاومة الشعبيّة في بيروت)

الاستقلاليّة التحرريّة في المنطقة بأكملها، اختارت الانكفاءَ على مواقف أكثر يمينيّةً وتبعيّةً للغرب. وما كان من الممكن الاستمرارُ في مثل هذه السياسة للتكيُّف مع الموجة الصاعدة من دون تعريض لبنان لحرب أهليّة. وهو ما حصل بالفعل، لا بسبب تدخُّل الناصريّة أو سوريّة في لبنان في ذلك الوقت، ولا بسبب إصرار الرئيس شمعون على انتزاع ولاية رئاسيّة ثانية، بل بسبب تغيُّر موقف قطاع كبير من الرأي العام اللبنانيّ تحت تأثير أفكار التقدم القوميّة والاشتراكيّة، الأمرُ الذي جعل الاستقرارَ مستحيلاً من دون إعادة النظر بالصيغة القديمة. وليس هناك شكّ في أنّ السوريّين والمصريّين قد لعبوا دورًا في الحرب الأهليّة اللبنانيّة لعام ١٩٥٨، لكنّهم لم يكونوا هم الذين فَجّروها، بل استغلُّوا الشرَخ الذي أحدثه هذا العجزُ الذي ذكرناهُ للنخبة السياسيّة اللبنانيّة. فلا ريب أنّ هذه النخبة لم تُبْدِ، في مواجهة تصاعد المد القوميّ العربيّ المعادي للإمبرياليّة الغربيّة، المرونةَ الضروريّةَ التي تَسْمح بتجاوز الاتفاقات السابقة التي عُقدتْ في ظروف استعماريّة مختلفة تمامًا، وبإعادة بلورة ميثاق وطنيّ جديد، أو بتجديد الميثاق القديم، بما يتيح استيعابًا أفضلَ للقوى الاجتماعيّة والسياسيّة الصاعدة مع الموجة الجديدة. وكان من الطبيعيّ أن لا تَتْركَ مصرُ الناصريّةُ وسوريّةُ السائرةُ في ركابها نفسيْهما معرّضتيْن لسقوط لبنان تحت نفوذ الدول الغربيّة المعادية لها، في الوقت الذي كان فيه محورُ كفاح هاتيْن الدولتيْن مقاومةُ الأحلاف الغربيّة المفروضة على دول المنطقة. ومن هنا يُمْكن أن يُفسَّر تدخُّلُ مصر وسوريا باعتباره دفاعًا عن النفس في إطار منطق المواجهة الإقليميّة الطبيعيّ لتلك الفترة. فكما كان انتصارُ الرئيس شمعون في انتزاع ولاية جديدة يعني بالنسبة إلى حكومتَي البلديْن تمكُّنَ الدول الغربيّة من إضعاف موقفهما الإستراتيجيّ، كان استغلالُ الحرب الأهليّة اللبنانيّة يشكّل في نظرهما جزءًا من المعركة القائمة ضد عودة الهيمنة الاستعماريّة.

هذه الخيارات المتباينة للبنان وسوريّة سوف تَظْهر بشكلٍ أعمق بعد وصول البعث إلى السلطة في دمشق. فلم يَبْدُ لبنان، بنظامه الليبراليّ وعلاقاتِه مع الغرب وموضاتِه الثقافيّة وقيمِه الاستهلاكيّة، تهديدًا للاختيارات السوريّة الاشتراكيّة والشموليّة فحسب، بل بدا أيضًا وكأنّه ثغرةٌ حقيقيّةٌ في الدفاعات السوريّة عن النظام الجديد وساحةٌ جانبيّةٌ يمكن أن تستغلّها المعارضةُ السوريّةُ للحفاظ على نفسها حيّةً بالرغم من نجاح السلطات البعثيّة في تدمير قواعدها في سورية. وهنا أيضًا جاءت الحربُ الأهليّةُ اللبنانيّةُ منذ ١٩٧٥ بسبب الطريقة الخاطئة التي سعت من خلالها بعضُ أطراف النخبة السياسيّة اللبنانيّة إلى معالجةِ تزايُدِ نفوذِ الثورة الفلسطينيّة، ومراهنتها على الحرب اللبنانيّة ـ الفلسطينيّة كمَخْرج للأزمة. وقد أدّت هذه المعالجة إلى انقسام النخبة السياسيّة اللبنانيّة نفسها، وإلى تشكُّل محاور جديدة في مواجهةٍ أصبحتْ لبنانيّة ـ لبنانيّة أكثرَ بكثير ممّا هي لبنانيّة ـ فلسطينيّة أو عربيّة. وقد دارت الحرب اللبنانيّة ـ اللبنانيّة حول تحديد الخيارات الإستراتيجيّة للبنان، ومن وراء ذلك حول إعادة ترتيب المواقع والحصص الطائفيّة على ضوء التحوُّلات في ميزان القوة الذي أَحْدثه جزئيّاً الوجودُ الفلسطينيُّ السياسيّ والعسكريّ، ولكنْ أَحدثَهُ بشكلٍ أكبرَ تراكُمُ القوة الكبير في وسط الطائفة الشيعيّة المتزايدة موقعًا ونفوذًا وعددًا. ولا شكّ أنّ السلطات العربيّة، وفي مقدّمها السلطة السوريّة التي كانت تخوض معركتها الخاصة داخلَ سوريّة نفسها لتثبيت نفسها وخارجَها لمواجهة تفاقم التحدّي الإستراتيجيّ الإسرائيليّ، قد وَجَدتْ في هذه الحرب اللبنانيّة ـ اللبنانيّة فرصةً لا تعوَّض لإغلاق الساحة اللبنانيّة الجانبيّة التي تَنْظر إليها تلك السلطاتُ كثغرة في نظام تحصيناتها السياسيّة، سواء في ما يخصّ إسكاتَ المعارضات العربيّة أو في ما يتعلّق بمنع حصول اختراق إسرائيليّ محتمل بسبب تداعي التوازنات التقليديّة اللبنانيّة. وزاد الرهانُ على إغلاق هذه الساحة

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)
حوار مع برهان غليون

بعد أن أصبح لبنان مسرحًا لنشاطات المنظّمات الفلسطينيّة التي تخشى السلطاتُ السوريّةُ (مع العديد من السلطات العربيّة الأخرى وفي مقدّمها لبنان) أن تكون وسيلةً لتوريطها في حرب غير مستعدّة لها مع إسرائيل. وما إن استتبّ الأمرُ للقوات السوريّة في لبنان، وبتفويضٍ عربيٍّ لا شكّ فيه، حتى نشأتْ عن الوضع الجديد بدءًا من عام ١٩٧٦ رهاناتٌ جديدةٌ أهمُّ من الأولى، وعلى رأسها استخدامُ سوريّة للبنان كساحةِ صراع ثانويّةٍ وجانبيّةٍ مع إسرائيل؛ ساحةٍ تَضْمن أن لا تَخْلد المنطقةُ للسكون الذي يكرّس مكاسبَ إسرائيل الإقليميّة واحتلالَ الأرض، وتُجنِّب في الوقت نفسه سوريّةَ الدخولَ في حربٍ مكلفةٍ وغيرِ مضمونةِ النتائج مع إسرائيل. كما كان هناك مستفيدون لبنانيّون كثر من نخب الطوائف اللبنانيّة المختلفة بحسب تطور الحرب ومراحلها. لكنّ الشعب السوريّ لم يَحْصل من هذه الحرب على أيِّ مكسب، لا من الناحية الاقتصاديّة فحسب بل من الناحية السياسيّة أيضًا: فقد عَزّزَ الدخولُ السوريُّ إلى لبنان النزوعاتِ الشموليّةَ في السلطات السوريّة، والاستخدامَ الموسّعَ للعنف في كبح الاحتجاجات الداخليّة.

من الواضح أنّه في الحالتيْن، أعني حربَيْ ١٩٥٨ و١٩٧٥، ارتبط تدخُّلُ الدول العربيّة في لبنان باندلاع الحروب الداخليّة، وخَضَعَ لحسابات سياسيّة وإستراتيجيّة محضة. فقد كان تدخُّلُ عام ١٩٥٨ يَهْدف إلى منع التحالف اليمينيّ اللبنانيّ من استخدام لبنان أداةً للضغط على دولٍ تبنّتْ توجُّهاتٍ مناقضةً للتوجُّهات الغربيّة. وعبّر عامُ ١٩٧٥ عن سعي النُّظم العربيّة، التي كانت تواجه تحدِّياتٍ قويّةً خارجيّةً من دون أن تتمتّع بأيّ قاعدة شعبيّة عريضة تَضْمن لها الحدَّ الأدنى من الثقة بالنفس والاستقرار، إلى تعزيز دفاعاتها في معارك داخليّة وخارجيّة كانت تعتبرها مصيريّةً. ولا شكّ أنّ هذه التدخُّلات ما كانت لتَحْصل لولا الضعفُ الإستراتيجيُّ للبنان بالمقارنة مع البلدان الأخرى، على اعتبار أن تَرْكَ لبنان يتخبّط في حروبه الداخليّة يُمْكن أن يشكّل عبئًا كبيرًا على البلدان العربيّة المجاورة ويحوّلَ لبنانَ إلى ثغرة استراتيجيّة عربيّة وإلى منفذٍ للقلاقل الداخليّة. ولن يَكتشف القادةُ السوريُّون إلا متأخِّرين الفرصَ الجديدةَ التي تقدِّمها لهم السيطرةُ على لبنان ـ بما يتعدّى وضعَ حدٍّ للفوضى التي يُمْكن أن تهدِّد بالانتشار إلى مناطق أخرى، وصَدِّ النفوذِ الإسرائيليّ الصاعدِ فيه ـ وهي الحصول على إمكانيّة بناء تكتيك هجوميّ يعوِّض قليلاً عن الإستراتيجيّة الدفاعيّة الجامدة التي اضطرّوا إلى الانكفاء عليها بعد حرب ١٩٧٣ بسبب التفوُّق الإسرائيليّ الساحق.

لم يكن الدافعَ إذن للسيطرة السوريّة على لبنان رَفْضُ السوريّين كشعب الاعترافَ باستقلال لبنان وسيادته، ولا نزوعُ السلطات السوريّة إلى توحيد البلديْن من منطلق الإيديولوجيا القوميّة، ولا هو ناجمٌ عن أيّ شعور سلبيّ تجاه لبنان واللبنانيّين. ليس وراء هذه السيطرة، لا في الماضي ولا في الحاضر، أيُّ تصوّر عقائديّ، بل تَخْضع فقط لحسابات إستراتيجيّة سياسيّة واقتصاديّة محضة معروفة. فسياسة السلطات السوريّة في لبنان كانت سياسة براغماتيكيّة بكل المعايير. وهنا تَكْمن أيضًا نقطةُ ضعفها الرئيسيّة. ولو كانت هناك رؤيةٌ وحدويّة أو مستقبليّة لكانت هناك سياسةٌ مختلفةٌ تمامًا، ولَوَجَد لبنانُ في العلاقة المتميِّزة مع سوريّة مكاسبَ استراتيجيّةً وسياسيّةً واقتصاديّةً لا يُمْكن التخلّي عنها.

لكنّ ما حصل لا يبرهن على ميكيافيليّة السياسة العربيّة بقدْر ما يُثبت الأسسَ الهشّةَ التي قامت عليها الحساباتُ الإستراتيجيّة الوطنيّة للحكومات اللبنانيّة التقليديّة وما ارتبط بها من اختيارات غيرِ صائبة وضيِّقةِ الأفق معًا. فلم يكن هناك أيُّ أمل للبنان في الاحتفاظ بالأمن والرخاء من خلال إدارة ظهره للداخل العربيّ والاستمرار في سياسة دفن الرأس في التراب، مهما كانت الذرائعُ الدينيّةُ أو الطوائفيّةُ في منطقةٍ تهزُّها بعنفٍ زوابعُ الانقلابات

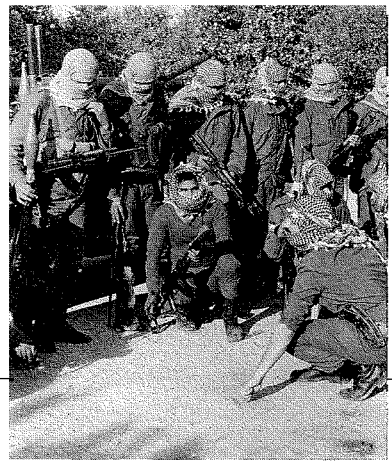

خشيت السلطات السورية أن تورّطها المقاومة الفلسطينيّة في حرب غير مستعدّة لها مع إسرائيل

الاجتماعيّة العنيفة والحروبُ الخارجيّة المدمِّرة. لقد تأخّرت النخبةُ المسيطرةُ اللبنانيّةُ كثيرًا قبل أن تدرك دروسَ حرب ١٩٦٧، ومن بعدها دروسَ حرب ١٩٧٣، ودروسَ الحروب الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة التي سيجري جزء كبير منها على أرض لبنان. ولن يعود الاستقرارُ إلى هذا البلد إلا بموازاة استيعابه لهذه الحقائق ومشاركته، ولو بوسائل وأساليب مختلفة أهليّة، في الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة وتحقيق أهمّ انتصار فيها. وهو اليوم أكثرُ استقرارًا من العديد من الدول العربيّة الأخرى.

لم يَخْتر المثقفون السوريُّون، ولا اختار السوريُّون عامّةً، هذا الوضعَ للبنان، أكثرَ ممّا اختاروا الوضعَ الذي يَسُود في سوريّة نفسها. بل إنّ من الممكن القول إنّ استمرار هذه الأوضاع العربيّة جميعًا هو ثمرة لما وَسَمَ تفكيرَنا وعملَنا في لبنان وفي البلاد العربيّة الأخرى من عجز عن استيعاب حقائق التاريخ والجغرافية السياسيّة للتحكّم ولو بجزء من تقرير مصيرنا. لقد كنّا جميعًا ضحايا اختيارات لم نتعمّق كثيرًا في دراستها، أو دُفِعنا إليها. والمطلوب من الجميع العودةُ إلى التفكير في هذه الخيارات الإستراتيجيّة والسياسيّة والثقافيّة في لبنان وسوريّة وبقيّة العالم العربيّ، ومعرفةُ ما إذا كان هناك مجالٌ لبلورة خياراتٍ أفضلَ وأكثرَ معقوليّةً وإيجابيّةً على الصعيدَيْن الوطنيّ والإقليميّ.

هناك ديمقراطيّة لبنانيّة، فيها الكثيرُ من النواقص والعيوب، لكنّها ضَمنتْ مستوًى معقولاً من الحريّات العامة. لماذا كان تأثيرُها الإيجابيّ محدودًا في العالم العربيّ؟ وهل هناك علاقة بين الحرب اللبنانيّة والديمقراطيّة اللبنانيّة؟

برهان غليون: هناك وهم كبير عند السوريّين واللبنانيّين معًا حول ما نسمّيه «الديمقراطيّة اللبنانيّة.» ثمّة بالتأكيد تعدديّة سياسيّة في لبنان، لكنّ هذه التعدديّة خاضعةٌ لنظام الطوائف الذي يشكّل ضمانَة وجودها، وليست لها وظيفةٌ إلا إعادةُ توزيع حصص السلطة على نخب الطوائف المختلفة وتكريس هذه النخب وإعادة إنتاجها في الوقت نفسه. فالديمقراطيّة اللبنانيّة هي إطار التفاهم الإجباريّ والموقّت بين طوائف أو عصبيّات أَثْبتتْ جميعُها عجزَها عن الانفراد في السلطة وعن الإخضاع الكامل للطوائف أو الجماعات الأخرى. فليست الدولةُ هنا ذلك المجالَ الحديثَ لبناء المواطنيّة الواحدة والمتساوية في الحقوق والواجبات، كما تقتضي الفكرةُ الديمقراطيّةُ الحديثةُ، بل هي المنطقة المحايدة التي تَفْصل بين زبائن القبائل المتحاربةِ والمتربِّصةِ بعضها بالبعض الآخر والقادرةِ على العيش فيها ما لم يكن هناك حرب أو تهديد بالحرب من قِبل إحداها أو أكثر. الدولة هنا أداةُ التقاسم السلميّ للغنائم العامة. ولذلك فإنّها تنهار وتنحلّ منذ اللحظة التي ينهار فيها التفاهم الطائفيّ، فلا يبقى وراءها سوى الحرب الأهليّة. وليست هذه الحرب الدوْريّة ظاهرةً عرضيّةً على النظام العامّ، بل هي جزء لا يتجزّأ من آليّة ترتيب المواقع في نظام قائم على مبدإ التقاسم والاقتسام، وهي الوحيدة التي تَحْسم مسألةَ تغيّر موازين القوى التاريخيّة مع تغيُّر الظروف الإقليميّة أو التوازنات الاجتماعيّة الداخليّة وما يَتْبعه بالضرورة من تغيير في توزيع الحصص الخاصة بكل زعامة عائليّة أو عشائريّة.

ولذلك، وعلى الرغم من وجود مساحات لا شكّ فيها لحريّة الرأي والتنافس على السلطة في الصيغة التآلفيّة الطائفيّة اللبنانيّة، فإنّ هناك جمودًا كبيرًا في عمليّة تداول النخب، سواء منها الوطنيّة أو الطائفيّة. ومن الدولة إلى الأحزاب فالإدارة، يقوم النظامُ على توريث الآباء أبناءَهم مناصبَ المسؤوليّة مهما كان نوعُها. ولذلك تعود الأسماءُ ذاتُها في كلّ عهد في قيادات الدولة والبرلمان والأحزاب والهيئات الأهليّة أيضًا، ولا تتغير قائمةُ هذه الأسماء قليلاً إلا بعد الحروب الطاحنة التي تقضي على قمة الزعامات

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)
حوار مع برهان غليون

المحليّة أو القبليّة. وهذا يعني أنّ التعدديّة اللبنانيّة هي الناتج الجانبيّ للسلام القائم على إيجاد صيغ مقبولة لتوزيع الحصص على زعامات الطوائف، بقَدْر ما يُمْكن أن يشكّلَ الإخفاقُ في الوصول إلى هذه الصيغ أساسَ الحربِ وانهيارِ الدولة. وما يحدِّد طبيعةَ أيّ نظام توزيع زبائنيّ متغيِّر ومتبدِّل بالضرورة هو ميزان القوة الناشئ عن آخر حربٍ حصلتْ داخل العصبيّة المحليّة أو بين العصبيّات المتناحرة.

وتختلف هذه الديمقراطيّة التي تقوم على التحييد المتبادل للسيطرة الطائفيّة المنفردة، ومن ثمّ على ضمان الحدّ الأدنى من حريّة الحركة للأفراد الذين يستفيدون من فرص السلام الموقّت، عن الديمقراطيّة كما تَفْرضها الصيغةُ الجمهوريّة الكلاسيكيّة القائمة على أساس المواطنيّة واستخراج إرادة وطنيّة واحدة أو مشتركة. وبقدْر ما يؤدّي تداولُ السلطة بين المواطنين المتساوين والمتفردين إلى بناء إرادة وطنيّة على حساب الانتماءات العصبويّة، يَعْمل التوزيعُ الزبائنيّ الطائفيّ للحصص على إعادة إنتاج العصبيّة القبليّة عند كلّ فرد على حساب المواطنيّة. وبقَدْر ما يَضْمن النظامُ الديمقراطيّ الزبائنيّ أن يظلّ مصيرُ الفرد مرتبطًا بمصير طائفته، يمنع الدولةَ من أن تتحرَّر هي أيضًا من هيمنة السلطة الطوائفيّة.

لقد نشأ هذا النظام الديمقراطيّ الزبائنيّ في سياق تاريخ طويل من الصراع الطائفيّ الذي عرفه لبنان، ومن التوازنات التي أسّسها، والثقافةِ التي طَبَعَت الطوائفَ اللبنانيّةَ في الحرب والسِّلْم معًا. ومن الصعب تعميمُ مثل هذا النموذج الخاصّ جداً والتأثُّرُ به، ومن الصعب أكثرَ النظرُ إليه كمثالٍ أعلى يُحتذى. يُمْكن أن يُعجَبَ قسمٌ كبيرٌ من الرأي العام العربيّ بما يبدو من بعيدٍ بلدًا للحريّات الفكريّة ـ وهو كذلك بالفعل ـ لكنْ لا أحد ينسى الثمنَ المرتفعَ لمثل هذه الديمقراطيّة الزبائنيّة الهشة والمسدودة الآفاق والتي تجعل من لبنان في الوقت نفسه بلدَ العصبيّات الأكثر استعصاءً على الحلّ والتغيير وبلدَ الحداثة الأكثر استغراقًا في ثقافة الاستهلاك الرمزيّ و«التنمير.» ولا يقتصر الثمنُ المرتفع لهذه الديمقراطيّة على الحروب الأهليّة والتصفيات العشائريّة المتكرِّرة، بل يتجاوز ذلك إلى المعاناة الإنسانيّة والمعنويّة في مجتمع يتردّد من دون وسيط بين أقصى قطبَي الحداثة والتقليد.

ربما زاد إغراءُ النموذج اللبنانيّ اليوم بالنسبة إلى السوريّين، بعد أن خاب أملُهم في النموذج الذي عرفوه والقائم على التعبئة الوطنيّة المُبَالغ فيها وعلى إنكار كلّ التمايزات أو الهويّات والعصبيّات الجزئيّة من قِبَل دولةٍ هي مركزُ التنظيم الوحيد للإرادة الجمعيّة. فبدل أن يحقّق النظامُ الجمهوريّ الانصهاريّ المساواةَ المنتظرة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وينشئَ إطارًا ثابتًا لنموّ المواطنيّة الفرديّة على حساب العصبيّات الطائفيّة، حوّلَ الدولةَ إلى غول ابتلع كلَّ العصبيّات والقوى الوسيطة الاجتماعيّة من دون أن يَفْتح ثغرةً مهما كانت صغيرةً لنموّ المواطنيّة والفرديّة. فصارت السلطة خارج أيّ مفهوم حديث للأمن الشخصيّ والحريّة والمساواة والحقّ والقانون. وأصبحت الدولةُ ذاتُها منتِجةً لطائفةٍ قائمةٍ بذاتها من البيرقراطيّة المتعفّنة، ومتطفّلةٍ على جميع الطوائف الأخرى. ومن الواضح اليوم أنّ كلا البلدين وصل بوسائل مختلفة تمامًا إلى الطريق المسدودة نفسها. لكنْ في الوقت الذي لا أعتقد فيه أنّ من الممكن المراهنةَ على النمط السوريّ القائم على إلغاء ما يميِّز الإنسانَ من وعي وفرديّة وهويّة خاصة، فإنّني لا أعتقد أيضًا أنّ من الممكن المراهنةَ طويلاً على النمط اللبنانيّ القائم على تعايشِ عصبيّات متنافسةٍ ومتربِّصةٍ واحدتِها بالأخرى ومستعدّةٍ في كل لحظة لشهر سيوفها المسنونة في وجه بعضها البعض.

لنتحدّثْ عن دور لبنان الثقافيّ: هل ما زال لدى لبنان ما يقوله ثقافيّاً للعالم العربيّ؟ هل يحتاج دورُ لبنان هذا إلى تصوّر جديد ما دام لم يعد يَحْتكر الاتصالَ بالغرب؟

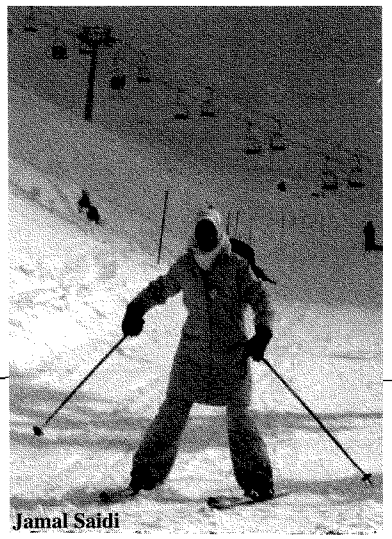
Jamal Saidi

لبنان مجتمع يتردّد من دون وسيط بين أقصى قطبي الحداثة والتقليد

برهان غليون: نعم، وسيظلّ كذلك، وهذه نقطة قوته. فالحريّة الفكريّة هي مصدر الشرعيّة الأساسيّ لنظام التعدديّة السياسيّة والطائفيّة اللبنانيّة. وفي اعتقادي، أكثرَ من ذلك، أنّ ما يقوله لبنان ثقافيّاً يتجاوز اليوم التعبيرَ عن احتكار الاتصال بالغرب أو نَقْلَ رسالة الشرق إلى الغرب والعكس. ففي لبنان إبداع ثقافيّ وفنيّ حقيقيّ يَجْعل من هذا البلد الصغير مَرْكزًا من مراكز الثقافة العربيّة الحديثة الأساسيّة. وهذا الموقع الثقافيّ لم يدركه لبنانُ بالمصادفة والعرض، بل هو ثمرةُ تاريخٍ طويلٍ أيضًا من الارتباط بالثقافة الحديثة والتعامل معها. وليس هناك في نظري أيُّ بلد عربيّ آخر يمكن أن يحلّ محلّ لبنان في هذا المجال. في سوريّة مبدعون كبار من دون شكّ، لكنْ لا يوجد فيها ـ بالمعنى الحَرْفيّ للكلمة ـ ثقافة ولا صناعة فعليّة، ولن يكون فيها ذلك لزمن طويل. بل إنّ المبدعين فيها لا يزالون عالةً في نشر أعمالهم وانتشار إبداعهم على آلة الإنتاج الثقافيّ اللبنانيّة. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ مَنْ يتابع أحاديثَ الكثير من المسؤولين السياسيّين السوريّين يعتقد لا محالة أنّ النخبة السياسيّة السوريّة السائدة قد تحتاج إلى قرن من الزمن حتى تدركَ معنى الحريّة الحقيقيّ وتَشْعرَ بقيمةٍ تمثُّلها. فالواقع أنّه بقدْر ما يغطّي نمطُ الحكم الديمقراطيّ اللبنانيّ على نقاط ضعفه الكثيرة بالحريّات الفكريّة، لا ينجح نمطُ الحكم السوريّ في بناء السلطة المركزيّة إلاّ بتحويل الناس إلى أدوات في يدِ آلتِه الحديديّة.

هل ترون أنّ هناك تقصيرًا من المثقفين الديمقراطيّين السوريّين حيال لبنان كما يصرّ عددٌ من المثقفين اللبنانيّين (حين يزعمون مثلاً أنّنا لم نهتمّ بالدفاع عن السيادة اللبنانيّة واستقلاليّة القرار اللبنانيّ...)؟ ما مصدر فكرة التقصير؟ وهل هذا منظور صحيح لرؤية موقف المثقفين الديمقراطيّين السوريّين من المسألة اللبنانيّة؟

برهان غليون: لقد وقفتُ منذ البداية موقفًا نقديّاً من التدخُّل السوريّ في لبنان، وليس لديّ أيُّ سبب للتساهل مع بقيّة المثقفين السوريّين ولا للدفاع عنهم. لكنْ إذا أردنا فعلاً تجاوزَ الموقف الاتهاميّ السطحيّ الذي يرمي أصحابُه من ورائه إلى رمي المسؤوليّة على الآخرين، وإلى تعزيز الأطروحة التبسيطيّة القائلة بأنّ الحروب اللبنانيّة ليست حروبًا داخليّةً بل هي حروب الآخرين على أرض لبنان، فسوف نجد أنّ هناك أسبابًا كثيرةً موضوعيّةً حالت بين المثقفين السوريّين والحماس للبنان واستقلاله وسيادته. **أولُ** هذه الأسباب إيديولوجيّة. ففكرة السيادة القُطْريّة فكرةٌ ضعيفةٌ جدّاً، إنْ لم تكن محارَبةً، في الوعي العام العربيّ وفي وعي المثقفين ولدى الرأي العام السوريّ عمومًا الخاضع لسيطرة إيديولوجيّة قوميّة عروبيّة ومغالية معًا. ولهذا ما كان من الممكن لمسألة التدخُّل السوريّ العربيّ في لبنان أن تُطْرح من منظور مفهوم السيادة، الذي ليس له أيُّ معنى في الفكر السوريّ حتى في ما يتعلق بالسيادة السوريّة نفسها. والسبب **الثاني** سياسيّ وإستراتيجيّ. فليس هناك شكّ أيضًا في أنّ التحالف الذي حصل (إلى هذه الدرجة أو تلك) بين أحد أطراف النزاع اللبنانيّ الداخلي وإسرائيل، والذي جعل من إسرائيل المنافِسَ المباشرَ لسوريّة على بسط النفوذ على لبنان ممزِّقٍ وفاقدٍ لوحدته وإرادته الوطنيّة، قد جعل الرأيَ العامَّ السوريَّ، الذي لم يعلِنْ بأيّ شكلٍ تأييدَه لهذا التدخّل ولا استُشيرَ فيه، يَشْعر بأنّ المطالبة بانسحاب القوات السوريّة من لبنان ربما كانت تعادل التنازلَ لإسرائيل عن حقّ النفوذ فيه. والسبب **الثالث** أنّ جزءًا كبيرًا من الرأي العام اللبنانيّ اليمينيّ قد انزلق إلى مواقف عنصريّة حقيقيّة ضدّ السوريّين عمومًا، إلى درجةِ أنّه استَفَزّ حتى أولئك الذين كانوا يعتقدون أنه ليس من حقّ سوريّة ولا من مصلحة شعبها التدخُّلُ في لبنان. ولا تزال هذه النظرةُ العنصريّةُ إلى السوريّين ـ ولا أقول إلى العمّال الموسميّين منهم فحسب ـ تلعب دورًا كبيرًا في استفزاز مشاعر المثقفين وتحدّ

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)
حوار مع برهان غليون

من حماسهم للعبِ أيّ دورٍ في الدفاع عن علاقات متساوية بين سوريّة ولبنان. والسبب **الرابع** هو أنّ الرأي العام اللبنانيّ كان ـ ولا يزال ـ هو نفسه منقسمًا أيضًا في ما يتعلق بالموقف السياسيّ من الوجود السوريّ في لبنان. وإذا كانت هناك بعضُ التيّارات السياسيّة التي تندِّد بهذا الوجود، فإنّ هناك تياراتٍ أكبرَ وأكثرَ تدافع عن هذا الوجود وتجد فيه مصلحةً لها، أو هي على الأقلّ تَرْفض إدانتَه أو المطالبةَ بإزالته. وليس من المبالغة القولُ إنّ وجود مثل هذا الانقسام السياسيّ على الوجود السوريّ في لبنان يَجْعل من الصعب على المثقفين السوريّين اتخاذَ موقف لصالح احترام سيادة لبنان من دون أن يترجَمَ هذا الموقفُ لصالح طرف من اللبنانيّين ضدّ طرف آخر، خاصةً أنّ الذين يركّزون على استقلال لبنان وسيادته غالبًا ما كانوا يَخْلطون الوجودَ السوريَّ بالوجود الإسرائيليّ ويضعونهما على المستوى ذاته، أو يَخْلطون بين السياسة السوريّة وبين الشعب السوريّ. ولا ينبغي أن ننسى ذهولَ الكثير من المثقفين السوريّين المعارضين أمام استزلام شرائح واسعةٍ من النخبة السياسيّة اللبنانيّة التي أصبحتْ تزاود على البعثيّين أنفسهم في تدبيج آيات المديح للسلطات السوريّة والإشادةِ بإنجازاتها وبطولاتها. ولا ينبغي أن ننسى كذلك أنّ قليلاً جدّاً من المثقفين اللبنانيّين أعْلنوا عن تعاطفهم مع ما كابده السوريّون في الماضي من انتهاكات لأبسط حقوق الإنسان. لكنّ الأهم من ذلك كلّه، وهو السبب **الخامس**، أنّ المثقفين اللبنانيّين الذين ينتقدون المثقفين السوريّين على عدم مطالبتهم بانسحاب القوات السوريّة من لبنان ينسَوْن أنّ مثل هذا الإعلان يمثِّل بالنسبة إلى معايير الحياة السياسيّة السوريّة انشقاقًا وطنيّاً بالمعنى الذي كان مستخدَمًا في البلاد السوفييتيّة ـ وهو انشقاق يضع صانعيه مباشرةً في مواجهة السلطات السوريّة، ويحوّلهم إلى معارضين رسميّين متطرفين، وقد يكلِّفهم وظيفتَهم وربما الاعتقالَ لسنوات وسنوات. والسبب **السادس** هو أنّ من طبيعة النُّظُم الشموليّة أن لا تَسْمَح بوجود مثقفين، أيْ لا تسمح بتكوّن وعي جماعيّ ومتفاعل لجماعةٍ مدركةٍ لموقعها ولدورها في الحياة السياسيّة والعموميّة. ذلك أنّ كلّ استراتيجيّة هذه النُّظُم قائمةٌ على تيئيس الناس، وردْعِهم عن الاهتمام بالشؤون العامة، وتجويفِهم أخلاقيّاً وسياسيّاً معًا. وما نَذْكره تحت اسم «المثقفون السوريّون» ليس في الواقع سوى أفراد منفصلين بعضهم عن بعض، ومُبْعَدين عن أيّ فعل جمعيّ سياسيّ أو ثقافيّ، ومُخْضَعين مباشرةً من قِبل مؤسسات ونقابات تسيطر عليها السلطةُ سيطرةً مباشرةً وكليّةً. وربما كان توقيعُهم على بيان الـ ٩٩ في العام الماضي، وما تبعه من حركة تنشيط للمنتديات بعد النشاط الذي قام به بعضُ السينمائيّين في الدفاع عن مؤسسة السينما العامة، هو الذي كَشَفَ الحجابَ عن وجودِ ما يُمْكن أن نسمّيَه «كتلةَ المثقفين السوريّين» بالمعنى السياسيّ للكلمة.

كلّ هذه الأسباب تجعل من غير المنطقيّ أن نتوقّع من المثقفين السوريّين أن يكونوا أكثرَ حماسًا من المثقفين اللبنانيّين أنفسهم في الدفاع عن استقلال لبنان وسيادته. بل إنّ أكثرهم صار يعتقد أنّ القسمَ الأكبر من المثقفين والسياسيّين اللبنانيّين قد لعب دورًا قويّاً في تدعيم السلطات الشموليّة السوريّة.

ما ذكرتُ لا يلغي أنّ هناك مشكلةً في موقف المثقفين السوريّين واللبنانيّين معًا. لكنّ هذه المشكلة ليست «تقصيرَ» المثقفين السوريّين، وإنما هي ما حصل في العقود القليلة الماضية من تهميش حقيقيّ ومن اعتقالات بالجملة للمثقفين، وما قاد إليه كلُّ ذلك من إبعاد المثقفين عن ساحة العمل العموميّ بل وعن التفكير بالشأن العامّ والخوف من الخوض فيه. وإذا لم يكن لدى المثقفين السوريّين في العقديْن الماضيَيْن اهتمامٌ بالشأن اللبنانيّ ككلّ، ولم يكن عند المثقفين اللبنانيّين إحساسٌ عميقٌ بالمشاكل الكبيرة التي يواجهها المجتمعُ السوريُّ (وفي مقدّمها مسألةُ الاحتلال الإسرائيليّ وغيابُ الديمقراطيّة)، فذلك لأنه لم يكن هناك تواصلٌ فعليٌّ بين المثقفين السوريّين واللبنانيّين أنفسهم، ولأنّ كلّ فريق أدار ظهرَه للفريق

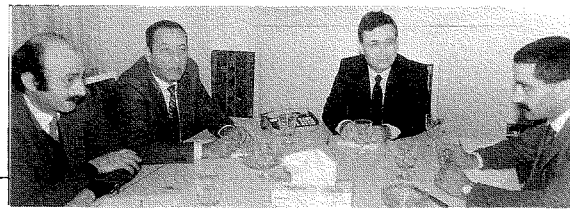

ثمّة تعدُّديّة سياسيّة لكنّها خاضعة لنظام الطوائف (أركان الاتفاق الثلاثيّ مع نائب الرئيس السوريّ)

الثاني أو لم يضعْه في الحسبان ولا وَثِقَ بإمكانيّة التعاون معه. ومن هذا التباعد وانعدام التواصل وعدم الإيمان بنجاعة العمل المشترك تَنْبع الاتهاماتُ المتبادلةُ بالتقصير، وتستمدّ فكرةُ التقصير قوّتها. والحال أنّ ما حصل حتى الآن يَعْكس الحاجةَ الماسةَ في نظري إلى انفتاح المثقفين السوريّين واللبنانيّين بعضِهم على بعض، وتعزيزِ التواصل بينهم لمواجهة مخاطر مشتركة ومهدِّدة للجميع.

غير أنّ ما مَنَعَ مثلَ هذا التواصل والتفاهم والتعاون حتى الآن بين المثقفين السوريّين واللبنانيّين لا يعود إلى عدائهم أو جهلهم بعضهم بعضًا، بل يعود إلى غياب رؤية مشتركة جديدة للعلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة وللشأن العامّ عمومًا في سوريّة ولبنان معًا. فلا ينبغي أن ننتظر من المثقفين السوريّين حماسًا للدفاع عن سيادة لبنان تجاه سوريّة إذا كان الهدفَ هو تعزيزُ طلب الطلاق التاريخيّ بين البلدين والتوحيدُ بين موقع سوريّة وإسرائيل. ولا يمكن أن ننتظر من المثقفين اللبنانيّين انشغالاً حقيقيّاً بالهموم السوريّة العديدة والمتفاقمة إذا كان المطلوبَ هو تكريسُ حقّ البلد الأكبر في السيطرة على البلد الشقيق الأصغر. إنّ تجاوز عدم الاهتمام المشترك السوريّ / اللبنانيّ بمصير الطرف الآخر، وهو ما أُشيرَ إليه بكلمة «التقصير،» يحتاج إلى تصور جديد للعلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة لا يَقْبل بعدم المساواة في العلاقة لكنه في الوقت نفسه لا يَقْصر المسألةَ على طلب انسحابِ القوات السوريّة أو إبعادِ النفوذ السوريّ. ولا يمكن لمثل هذا التصور أن ينشأ ما لم يَحْصل لدى الجميع إيمانٌ بأنه لم يعد هناك بديلٌ للحفاظ على استقلال سوريّة ولبنان وسيادتهما **معًا** من دون التعاون في ما بينهما في جميع المجالات، وبشكل خاصّ على الصعيد الاقتصاديّ. ومثلُ هذا التعاون لا يُمْكن أن يستمرّ وينجح ما لم يقم على أساس من النِّدّيّة بصرف النظر عن الحجم والوزن، أيْ ما لم يقم على أساس القبول والاقتناع والاختيار الطوعيّ لكلّ طرف. في إطار هذا التصوّر، الذي يَسْتبعد الشعورَ بالتفوّق والتميُّز العسكريّ أو الثقافيّ أو الحضاريّ كما هو الحال اليوم، يُمْكن بناءُ علاقات جديدة وإيجابيّة بين سوريّة ولبنان وفتحُ مجال للتواصل بين المثقفين في البلديْن.

يعتقد لبنانيّون كثيرون أنّ لبنان دَفَعَ ثمنَ صراعات الآخرين على أرضه، وأنه انحكم بالصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، وأنّه نُظر إليه دائمًا من منظور عروبيّ أو فلسطينيّ أو حتى إسلاميّ. لماذا لا يمكن التفكيرُ بلبنان خارج هذه الإحداثيّات؟

برهان غليون: كلّ بلد عربيّ يمكن أن يقول الشيءَ ذاتَه إذا انغلق على نفسه وشَعَرَ أنْ لا علاقة له بمن حوله من البلدان العربيّة. فالمصريّون قالوا ذلك في عهد السادات، واتّهموا عبدَ الناصر بأنه أضاع ثروةَ مصر وضحّى بشبابها للدفاع عن مصالح عربيّة ولخوض معارك العرب التي لا علاقة لهم بها، وقالوا إنّهم لو تخلّوْا عن العرب وارتبطوا بالولايات المتحدة فستُحلّ جميعُ مشاكلهم. والسوريّون يعتقدون أنهم لولا تمسُّكهم بحقوق الفلسطينيّين لاسترجعوا أراضيَهم منذ فترة طويلة ووفّروا الكثيرَ من الحروب أيضًا. وكلّ البلدان العربيّة تستطيع أن تقول ـ وهي على حقّ في ذلك ـ إنّها لو تخلّت عن القضيّة الفلسطينيّة وأقامت علاقات دبلوماسيّة وتجاريّة مع إسرائيل فسوف تستفيد من الحماية والرعاية الأمريكيّة والغربيّة عمومًا. لبنان يَدْفع ثمنَ كونه لبنان: أيْ بلدًا عربيّاً من جهة، وضعيفًا عسكريّاً من جهة ثانية، وموطنًا مهمّاً لحريّة الفكر والثقافة من جهة ثالثة في منطقة عربيّة جرداء تتحكّم بعقول أبنائها نخبٌ عسكريّةٌ تَجْعل من القضاء على أيّ روح نقديّة أو تساؤليّة مبدأ تربيةٍ وطنيّةٍ وقاعدةَ حُكْمٍ. ثم إنه، بعكس ما يفيد السؤالُ، ليس الآخرون هم الذين لا يستطيعون أن يفكّروا بلبنان خارج الإحداثيّات العروبيّة والفلسطينيّة والإسلاميّة، بل اللبنانيّون أنفسهم أو القسمُ الأكبرُ منهم. وهذه ليست خصوصيّةً لبنانيّةً أبدًا، ولكنّها تنطبق بالتساوي على أيّ بلد عربيّ آخر.

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)

حوار مع برهان غليون

كيف تَنْظرون إلى تطور العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة في إطار التغيّرات الإقليميّة المتوقّعة؟ هل سنَشْهد تغيُّرًا للدور السوريّ في لبنان؟ كيف ستؤثّر التغيّرات العراقيّة والإسرائيليّة ـ الفلسطينيّة في تلك العلاقات؟

برهان غليون: لا أجد هناك أملاً بتغيير سريع في هذه العلاقة. فليس في سياق التحوُّلات الإقليميّة الراهنة أو القريبة ما يَدْفع أنصارَ حيادِ لبنان وابتعادِه عن الكتلة العربيّة واستقلالِه عن سوريّة إلى التفاؤل. وبالمقابل لا أرى أنّ هناك تطوُّرًا سريعًا في القاعدة التي لا تزال تَحْكم علاقات القوى السوريّة واللبنانيّة منذ اتفاقيّة الطائف، والتي تَجْعل الضعيفَ يَخْضع لإرادة القويّ بانتظار فرصةٍ سانحةٍ للتحرر منها ـ أيِّ فرصةٍ حتى لو جاءت من جانب إسرائيل ـ وتَجْعل القويَّ يعتدّ بقوته غيرَ عابئ بما يشكو منه الضعيفُ ما دام يَضْمن أو يَعْتقد أنّ أصحاب السيادة على الساحة الدوليّة موافقون. وفي اعتقادي أنّه لن يكون هناك تغيُّرٌ في طبيعة العلاقات ما لم يترسّخ الوعيُ لدى النخب السوريّة واللبنانيّة معًا بأولويّة الاهتمام بمصالح الناس والارتقاء بشروط حياتهم، أيْ ما لم تنشأ فعلاً نخبٌ وطنيّةٌ بالمعنى البسيط للكلمة تفكّر بمصالح المجتمع ولا تَسْتخدم مواردَه لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة فحسب. ولن يكون هناك تغيُّرٌ في طبيعة العلاقات أيضًا ما لم يحصل تطور في تصوّرات القوى اللبنانيّة والسوريّة، من مثقفين وسياسيّين، لعلاقات من نمط جديد تَخْدم مشروعَ التنمية الإنسانيّة والارتقاء بشروط حياة الإنسان في البلديْن.

كمثقفين ديمقراطيّين سوريّين، ماذا نتوقّع من زملائنا اللبنانيّين؟ وماذا نَطْلب منهم؟

برهان غليون: أن يدركوا أنّ عصر متصرفيّة جبل لبنان قد ذهب إلى الأبد، وأنّ لبنانَ اليومَ دولةٌ، وأنّ استقرار الدول وازدهارها لم يعودا يقومان على الانكفاء على الذات في محيط معادٍ بل على الانخراط الإيجابيّ في المحيط والعمل المشترك لتجاوز المصاعب ومواجهة التحدّيات الجماعيّة. ولا يمكن للبنان أن يَعْرف مثلَ هذا الاستقرار والازدهار إلا إذا كانت سوريّة وفلسطين والأردنّ والعراق وغيرها تعيش هي أيضًا في استقرار وازدهار. والمطلوب من مثقفي لبنان هو عينُ ما هو مطلوب من مثقفي سوريّة: الخروجُ من النظرة الضيّقة والاستعلائيّة والمعازليّة، والعملُ الجديّ لبناء المصير المشترك والمتساوي. أنا أعرف أنّ هذا الكلام يستفزّ الكثيرَ من المثقفين اللبنانيّين الذين استَبْطَنوا فكرةَ أنّ لبنان هو الغربُ والحداثةُ وأنّ سوريّةَ هي الشرقُ والتخلّفُ والفلاحةُ، وأنّ مجرّد الحديث عن بناء مصير مشترك سوريّ ـ لبنانيّ وعربيّ هو تقليل من شأن لبنان. لكنْ أريد أن أؤكّد لهؤلاء أنّهم مخطئون، وأنه لم يعد هناك أحد في المنطقة يمكن أن يَحْلم بعد اليوم ـ مهما كانت مواهبُه وتحالفاتُه الخارجيّة ـ في أن يَنْفد بريشه ويَهْربَ من مشاكل هذا الإقليم، تاركًا الشقاءَ على الغير. وينطبق هذا أيضًا على إسرائيل، الدولةِ الأقوى عسكريّاً والأكثر حمايةً ودعمًا ورعايةً من قِبل النظام الدوليّ. فإذا غرق المركبُ فسيغرق الجميع. وها هي إسرائيل الكبرى والقويّة أول الغارقين في وحل الحرب الاستعماريّة التي فرضتْها على نفسها لأنها أرادت أن تتجاهل الحلم الفلسطينيّ وأن تتصرف كما لو كانت غيرَ مسؤولة ولا علاقة لها بما يمكن أن يحصل لعالم عربيّ بقي في نظرها عدوّاً وبعيدًا ملايينَ السنين بالرغم من أنه على بُعْدِ أقدام... بل هو مستوطن فيها هي نفسها!

برهان غليون

أستاذ علم الاجتماع السياسيّ ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون في باريس. من كتبه: **بيان من أجل الديموقراطيّة**، **واغتيال العقل**، **والمحنة العربيّة**، **ونقد السياسة: الدين والدولة**.

مواقف النخب السوريّة من العلاقة اللبنانيّة ـ السوريّة

شمس الدين الكيلاني

لم يكن بمقدور المثقف السوريّ أن يتنبّأ بمدى التبدّل المروِّع الذي سيصيب بلادَ الشام والأرضَ العربيّة نتيجةً للحرب الكونيّة الأولى. فهذا المثقف في صورتيْه اللتيْن انقسم إليهما، العثمانيّةِ أو العروبيّةِ، كانت قد استقرّت في ذهنه حقائقُ أخرى. فالمثقف السوريّ في صورته العثمانيّة كان يَأْمل بنصر عثمانيّ يؤمِّن للعرب، من خلال مشاركتهم فيه، دورَهم المميَّز في ظلّ دولةٍ عثمانيّةٍ لامركزيّة وحديثة. وأما المثقف السوريّ العروبيّ فقد كان يَأْمل على الأقلّ بدولة تضمّ بلادَ الشام، أو بلادَ آسيا العربيّة تحت راية الهاشميّين، ولم يُزحزحْه عن آماله تلك انفضاحُ وعد بلفور ومعاهدة سايكس ـ بيكو. فبعد دخول الأمير فيصل إلى دمشق في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ انتَخَبَ السوريّون ممثّلين عنهم إلى ما سُمِّي «المؤتمر السوريّ،» الذي ضمّ في صفوفه ممثّلين عن لبنان وغيرِه من الأقطار السوريّة، وعَقد أُولى جلساته في ٧ آذار (مارس) ١٩١٩، فأَعلن استقلالَ البلاد السوريّة بحدودها الطبيعيّة على الأساس المدنيّ النيابيّ، واختار الأميرَ ملكًا دستوريّاً على البلاد.[١]

وعندما ألّف فيصل حكومتَه الأولى، ضمّت في صفوفها رياض الصلح (اللبنانيّ) وزيرًا للداخلية.[٢] إلى جانب ذلك أَجمعتْ أحزابُ العهد الفيصليّ في سوريّة على تبنّي هدف «وحدة سوريّة الطبيعيّة» ـ وفي مقدّمة هذه الأحزاب: حزبُ الاستقلال، والحزبُ الوطنيّ السوريّ.[٣] وحافظت الأحزابُ السوريّة والنخبُ النافذة حتى نهاية الثلاثينيّات على هذا الهدف دون إغفالها الهدف الأبعدَ، وهو الوحدة العربيّة، وذلك رغم اختراق الانتداب الفرنسيّ في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠ للأراضي السوريّة، واقتطاعِه دولةَ لبنان الكبير في ٢١ آب (أغسطس)، وتجزئتِه البلادَ السوريّةَ الحاليّةَ إلى دويْلات عدّة. فلقد تضمّن برنامجُ «حزب الشعب» برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، والذي تأسّس عام ١٩٢٥، وحدةَ سوريّة الطبيعيّة.[٤] ويَنْطبق الأمرُ نفسُه على «حزب الكتلة الوطنيّة»: فالدستور الذي صاغته الجمعيّةُ التأسيسيّة التي نال أعضاءُ ذلك الحزب أكثريّةَ مقاعدها نَصَّ على وحدة البلاد السوريّة المنفصلة وعدمِ الاعتراف بما طرأ عليها من تجزئة منذ نهاية الحرب.[٥]

لكنْ نتيجةً لما أَفْرزه الانتدابُ من وقائع، بما فيها تقسيمُ سوريّة نفسِها إلى دويْلات صغيرة، وانخراطُ النخب السياسيّة المدنيّة ممثّلةً بـ «حزب الكتلة الوطنيّة» في عمليّات التفاوض للوصول إلى صيغة استقلاليّة تعاقديّة، ثم انخراطُها في المؤسّسات الحكوميّة والإداريّة والبرلمانيّة، ظَهَرَ في صفوف هذه النخب وإلى جوارها نمطٌ من المثقف مَرْكَزَ عملَه على المسائل المرحليّة والراهنة التي اعتبرها أكثرَ أهميةً وجدوى. فاهتمّ أولاً بوحدة سوريّة بحدودها الراهنة، ولاسيّما بعد أن تكشّف لديْه مدى الصعوبات التي راكمها الانتدابُ أمام استعادة وحدة الأقطار السوريّة، ناهيك عن العربيّة. وهكذا انصرفت النخبُ النافذةُ إلى البحث عن السبيل الأقصر والأسهل للاستقلال، مع اقتران الطرح هذه المرة بشعار «الوحدة العربيّة،» أيْ من دون المرور بالحلقة الوسيطة التي هي وحدةُ سوريّة الطبيعيّة، ومن دون طرح برنامج عمليّ لهذه الوحدة!

١ ـ غالب عيّاشي، **الإيضاحات السياسيّة وأسرار الانتداب الفرنسيّ على سوريّة** (بيروت: دار شقر، ١٩٥٤)، ص ٥٥.

٢ ـ وليد المعلم، **سوريّة ١٩١٨ ـ ١٩٥٨** (نيقوسيا: شركة بايل للنشر، ١٩٨٥)، ص ٧.

٣ ـ هاشم عثمان، **الأحزاب السياسيّة في سوريّة** (بيروت: دار الريّس، ٢٠٠١)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٤ ـ محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبيّة في سوريّة بين عاميْ ١٩٠٨ و١٩٥٥** (سوريّة: منشورات دار الروّاد)، ص ١١٤.

٥ ـ المصدر السابق.

مواقف النخب السوريّة من العلاقة اللبنانيّة ـ السوريّة

أما المثقف القوميّ الراديكاليّ فقد حافظ على نظريّته الثابتة المعادية للحدود التي أفرزتْها معاهدةُ سايكس ـ بيكو ووعدُ بلفور. فظهرتْ في أواسط الثلاثينيّات وبداية الأربعينيّات صورٌ من المثقفين القوميّين الراديكاليّين أبرزتْ قضيّةَ الوحدة العربيّة في مقدّمات عملها ونشاطها. وهكذا تأسّستْ «عصبةُ العمل القوميّ» في بداية الثلاثينيّات، وعَقدتْ مؤتمَرها عام ١٩٣٣. وقد شدّد برنامجُ «العصبة» على النظر إلى جميع الأقطار العربيّة كأمّة واحدة ذاتِ جنسيّةٍ ولغةٍ واحدة، وتحدّث عن إزالة الحواجز الجمركيّة بين الدول العربيّة، ودعا إلى التسليم بأنّ قضيّة القطر الشماليّ هي جزء من قضيّة الوطن العربيّ الأكبر وأنّ مصيرها مرتبط بمصير الأقطار العربيّة الأخرى.(١)

وفي تلك الفترة أيضًا، وعلى إثر التصدُّعات التي أصابت «العصبة» نتيجةً لاضطهاد سلطات الانتداب، ظهرت النواةُ المؤسِّسة لحزب البعث، الذي دَمَجَ بين مسألة الوحدة والاشتراكيّة والطريقة الانقلابيّة للوصول إلى الهدف. ثم ظهرتْ «حركةُ القوميّين العرب» في مناخ نكبة فلسطين وردّاً عليها، فوَضعت الوحدةَ العربيّةَ في سلّم أولويّاتها. كما ظهر الحزبُ العربيّ الاشتراكيّ (الحورانيّ)، الذي توحّد مع البعث عام ١٩٥١، وكوّنَ حزبَ البعث العربيّ الاشتراكيّ. وقد عَكستْ هذه الأحزاب ذاتُ التوجه العربيّ اتجاهاتِ الرأي العام الشعبيّ. وعلى هامش المزاج الشعبيّ العامّ، ظَهر نوعٌ من المثقف اختار الرابطةَ السوريّةَ، وتجسّدتْ أفكارُه في الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ الذي تأسّس في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٢ على مبدإ وحدة سوريّة الطبيعيّة، وبنهج علمانيّ يدعو إلى فصل الدين عن الدولة وإلى إزالة الحواجز بين الطوائف لمصلحة الرابطة السوريّة الكبرى.(٢) أما المثقف الشيوعيّ الذي كان قد ظَهَرَ للتوّ، فهو وإنْ لم يضع الوحدةَ العربيّةَ في جدول أعماله إلاّ في بداية الثلاثينيّات،(٣) فإنّ الوحدةَ السوريّة ـ اللبنانيّة كانت في رأس ذلك الجدول، وهو ما يُستدلّ عليه من واقع جمعِه للشيوعيّين في البلديْن (سوريا ولبنان) في تنظيم واحدٍ.

ولكنْ في برامج تلك الأحزاب العقائديّة تضاءَلَ الاهتمامُ الملموس والبرامجيّ بمصير العلاقة اللبنانيّة ـ السوريّة. وبموازاة ذلك، اتجهت النخبُ النافذة، المعبّرُ عنها بالكتلة الوطنيّة، إلى الإفلات تدريجيّاً من البحث الشائك عن المصير الواحد للبلديْن لصالح «التعاضد» بينهما للوصول إلى معاهدات منفردة تطوي عهدَ الانتداب، واكتفت بالطرح النظريّ لمسألة الوحدة العربيّة الشاملة، تاركةً البحثَ عن جداول عملٍ ملموسةٍ إلى المستقبل.

من التكامل إلى التباعد

لم تكن العلاقة بين البلديْن من الأمور الطارئة، بل تَذْهب عميقًا في التاريخ، وترسّختْ على جميع الصُّعد. وهذا الوضع فَرَضَ نفسَه على الانتداب: فعندما دخلتْ جيوشُ فرنسا إلى لبنان كانت البلاد العربيّة بمجموعها وحدةً اقتصاديّةً كاملة، بما فيها الجمهوريّةُ اللبنانيّة الحاليّة التي كانت تسمّى متصرفيّةَ لبنان. فأبقتْ فرنسا الوحدةَ الاقتصاديّة بين لبنان وسوريا، وأصبحتْ دائرةُ الجمارك واحدةً، والتشريعُ الجمركيّ والاقتصاديّ واحدًا.(٤)

١ ـ هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ١٥١. وأيضًا أسامة زكي عواد، **تاريخ الأحزاب السياسيّة في سوريّة** (دمشق: دار المشرق العربيّ، ١٩٩٧)، ص ٢١.

٢ ـ هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ١٦٥ وما بعد.

٣ ـ شمس الدين الكيلاني، **الحزب الشيوعيّ السوريّ ١٩٢٤ ـ ١٩٩٧**(دمشق: دار الأهالي، ٢٠٠٢).

٤ ـ خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، المجلد الثاني (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ط ٢، ١٩٧٣)، ص ٧ ـ ٨.

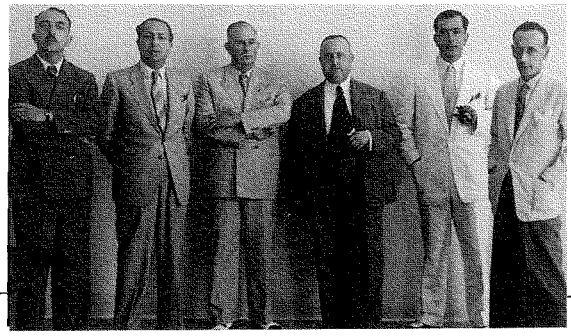

اللجنة العليا اللبنانيّة ـ السوريّة لتسلّم المصالح المشتركة (١٩٤٤)

لكنّ ما أبقاه الانتدابُ من وحدة اقتصاديّة بين البلديْن فرَّقَتْه نخبُ الطبقة الوسطى الليبراليّة الحاكمة بعد الاستقلال. إذ التقى عام ١٩٤٣ ممثِّلو الحكومتيْن وقرّروا فصلَ سائر المصالح التي كانت موحَّدةً تحت الإدارة الفرنسيّة، وعَقَدوا بدلاً من ذلك الوحدةَ الجمركيّةَ وأنشأوا مجلسًا أعلى للمصالح المشتركة نِيطَ به التشريعُ الجمركيّ.[١] ولن يطول الأمرُ حتى يتولّى خالد العظم نفسُه إلغاءَ هذه الوحدة الجمركيّة، عندما تولّى رئاسةَ الحكومة السوريّة في آذار (مارس) ١٩٥١. وقد لاقى هذا الإلغاءُ القبولَ من قِبل حزب الشعب وكتلة الحزب الوطنيّ على السواء، ولم يعارضه في البرلمان سوى جلال السيّد وحسني البرازي.[٢]

بموازاة هذا الانتقال من الوحدة إلى التباعد على الصعيد الاقتصاديّ جرى انتقالٌ مماثلٌ على الصعيد السياسيّ. فأثناء الانتداب ساد نوع من التفاهم والتنسيق بين النخب في كلا البلديْن، ولاسيّما تلك النخب التي قادت المفاوضات مع سلطة الانتداب. وكانت النخب السياسيّة في كلّ المحطات (ثورة العشرينيّات، معاهدة ١٩٣٦، العهد الوطنيّ عام ١٩٤٣، الجلاء عام ١٩٤٦) على التصاق وتفاهمٍ وتشاور.[٣] لكنْ مع الجلاء صارت الخطوط السياسيّة بين النخبِ النافذة من الطبقة الوسطى تتباعد، وتتجاذبها تيّاراتُ الأحداث العربيّة، وذلك على حساب انشغالها بتطوير العلاقة مع لبنان، بدلاً من المواءمة بين الاهتماميْن. ومن هنا نرى أنّ برامج الأحزاب التي نشأتْ عن تفكك الكتلة الوطنيّة قد خلت من الإشارة إلى العلاقة اللبنانيّة، مكتفيةً بطرح شعار الوحدة بطريقة مجرَّدة. فالحزب الوطنيّ الذي تأسس عام ١٩٤٧ التفت أكثرَ إلى مسألة الوحدة مع العراق على ضوء تصاعد الخطر على فلسطين، فقرَّر في جلسته بتاريخ ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٩ التوجُّهَ نحو الاتحاد مع العراق.[٤] أمّا حزبُ الشعب برئاسة رشدي الكيخيا، الذي تأسّس عامَ ١٩٤٨ في خضمّ الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة، فقد دعا إلى مشروع لإنشاء الدول العربيّة المتحدة، وكان أكثرَ ميلاً إلى الوحدة مع العراق من شقيقه الحزب الوطنيّ. فإذا أضفنا إلى تلك التوجُّهات الوحدويّة ما طرحتْه الأحزابُ الراديكاليّةُ القوميّة، بما فيها البعث وحركةُ القوميّين والاشتراكيّ العربيّ، نجد أنّ اتجاهات النخب السوريّة في أغلبها قد اندفعتْ باتجاه المحيط العربيّ الأكبر، وغدت علاقتُها بلبنان جزءًا من العمل الوحدويّ العربيّ الشامل.

من تماثل الحياة السياسيّة إلى انقطاعها: ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤

رغم اختلاف قواعد التوازنات الاجتماعيّة الكبرى في كلا البلديْن، فإنّ مدوّنة الحياة السياسيّة عندهما ظلت متماثلة، مع ما داخَلها من تفتّح الحياة الثقافيّة ووجود حريّات صحافيّة، في عالم برلمانيّ مفتوح على الحوار والتنوُّع. فكانت بيروت ودمشق وحلب متماثلةً من زاوية انفتاح عوالمها الداخليّة على الحريّة والتنوُّع، وبقيت الصلاتُ بين نخب البلديْن ـ حاكمةً ومحكومةً ـ مستمرّةً. لكنّ الوضع برمّته انقلب مع بداية حكم العسكر في سوريّة ما بين عاميْ ١٩٤٩ و١٩٥٤، وهو حكمٌ افتتحه الجنرالُ حسني الزعيم. عندها حَدَثَ نوع من الانقطاع الجدّيّ بين الحياة السياسيّة لكلا البلديْن، إذ دخلتْ سوريّة في حقبة حُكْم النُّخَب للمدينة، فضَرَبَ ذلك منعةَ حياتها المدنيّة والسياسيّة والثقافية، وكان لذلك دورٌ في

١ ـ ٢ ـ المصدر السابق، ص ٨.

٣ ـ وقد أشار إلى هذه الحقائق جوزيف أبو خليل بقوله في كتابه **لبنان وسوريّة ـ مشقّة الأخوّة** (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩١)، ص ٢١: «قليلون هم اللبنانيّون والسوريّون الذين يَعْرفون اليوم، أو يتذكّرون، أنّ استقلال كلّ من البلديْن قد تمّ من خلال تنسيق كامل في السياسة الخارجيّة العربيّة والدوليّة...»

٤ ـ هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ٣٠٥.

مواقف النخب السوريّة من العلاقة اللبنانيّة ـ السوريّة

تعميق الشقّة بين البلديْن. وتمّ في هذا العهد أيضًا إلغاءُ الوحدة الجمركيّة والنقديّة بينهما، وزادت الريبة والحذرُ ما بين نخبتيْهما الحاكمتيْن. ولولا تمسُّكُ المجموعات الوطنيّة ـ الإسلاميّة اللبنانيّة بخيار التقارب مع سوريّة لكانت الخسارة أفدح.

ولكنْ في هذا العهد أيضًا بدأتْ تزهو صورةُ لبنان وبيروت في نظر النُّخَب السوريّة، ولاسيّما المعارضة، إذ بدأ يُنظر إلى بيروت على أنّها الملجأُ من اضطهاد العسكر، فالتجأتْ إلى بيروت وجوهٌ كثيرة من المعارضة السوريّة بما فيها أكرم الحوراني وميشيل عفلق، وكانت منطلقًا لاستعادة الديمقراطيّة في سوريّة.

كل الدروب تمرّ بالقاهرة: ١٩٥٤ ـ ١٩٦١

تخلّصتْ سوريّة من حكمها العسكريّ عام ١٩٥٤، واستعادت حياتَها الديمقراطيّة البرلمانيّة في مناخ عربيٍّ جديد افتتحتْه ثورةُ ٢٣ يوليو. وفي عام ١٩٥٦ خرج عبد الناصر من اختبار العدوان الثلاثيّ زعيمًا للعرب بلا مُنازع، وتحوّلت القاهرة إلى إقليمٍ قاعدة ومركزٍ للعمل الوحدويّ.

تجاذبت النخبَ السوريّةَ ما بين عاميْ ١٩٥٤ و١٩٥٨ خياراتٌ عدة للوحدة العربيّة (الخيار العراقيّ، خيار الهلال الخصيب،...) دون أن يمرّ أيّ منها في بيروت. واستقرّ الخيارُ الحاسمُ على مصر الناصريّة، التي خاضت مع سوريا المعركةَ الشاملةَ ضدّ الأحلاف الغربيّة. وكان من الطبيعيّ في غمار هذه المعمعة أن يتقارب هذان المركزان، وأن يَشْعر كلٌّ منهما بالحاجة إلى حماية الآخر والتضامن معه. ومن هنا بدأ الطريقُ الوحدويُّ الذي قاد إلى قيام الجمهورية العربيّة المتحدة.(١)

استقطبتْ زعامةُ عبد الناصر الشارعَ الشعبيّ السوريّ، بما في ذلك قواعدُ الأحزاب كافةً. فاختار البعث الوحدةَ مع مصر عبد الناصر، ولعبَ دورَ المُحفِّز إليها، وانحنى للعاصفة الشعبيّة قادةُ الأحزاب المختلفة، وساندتْ هذا الخيارَ الكتلُ المختلفةُ في الجيش بعد أن أثخنتْها الانقلابات. أمّا العلاقة مع لبنان فلم تعد سوى تفصيل ضئيل أمام الطريق إلى الوحدة، وبدأ الاضطرابُ الشعبيّ الكبير يَعْصف بالنظام القُطْريّ، ولم يَسْلم من هذا لبنانُ نفسُه الذي شاركتْ كتلةٌ أساسيّةٌ من شعبه الدمشقيّين فرحَهم بقيام دولة الوحدة وباستقبال زعيمها عبد الناصر. ومنذ ذلك الحين صارت النزعة العربيّة للقوى الوحدويّة اللبنانيّة وللكتلة الإسلاميّة تؤكّد نفسَها وتعبِّر عنها بالولاء للقاهرة أولاً، ولم تعد بالضرورة تمرّ بدمشق إلا عبر القاهرة. كما صارت علاقاتُ النخب السوريّة واللبنانيّة تمرّ سلبًا أو إيجابًا بالقاهرة التي غَدَت المرجعيّةَ العليا للعمل القوميّ العربيّ.

لقد صارت الوحدةُ فيصلاً انقسمتْ بدلالاته الحياةُ السياسيّة العربيّة. وكان الشعب السوريّ يَرْقب بتفاعلٍ تداعياتِ حدث الوحدة، منتظرًا وافدين جددًا. فانطبعتْ في ذاكرة ذلك الجيل صورةٌ سلبيّةٌ عن شمعون وشركائه الذين استَقْدموا الأسطولَ السادس مُظْهرين موقفًا سلبيّاً من الوحدة. ولم يتسامح ذلك الجيل مع الوضع الحياديّ الذي فرضه فؤاد شهاب، إلاّ لإدراكه تعقيدَ الوضعيّة اللبنانيّة أمام الوحدة، ولأنّ السوريّين كانوا يتوقّعون أن يأتي الرافدُ الأكبرُ لوحدتهم من العراق. وبعد خمسة أشهر من قيام الوحدة، اندلعتْ حركةُ ١٤ تموز في العراق، وخرجت الجماهيرُ في بغداد صباح ذلك اليوم تَهْتف للوحدة العربيّة وتَحْمل صورَ عبد الناصر، فجرى إنزالٌ أمريكيٌّ في بيروت في اليوم الثاني، وبعده بيوميْن أَنْزل الإنجليزُ قواتهم في الأردن لملاقاة مخاطر انضمام العراق إلى الجمهوريّة المتحدة. وقد ظلّ السوريّون يتطلّعون إلى الرافد العراقيّ حتى مع تراجع احتمالات الوحدة، بسبب تحالف قاسم والشيوعيّين والأكراد ضدّ هذا الخيار. وظلّت

١ ـ ياسين الحافظ، **في المسألة القوميّة الديموقراطيّة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٩٣.

انطبعت في ذاكرة السوريّين صورة سلبيّة عن شمعون وشركائه الذين استقدموا الأسطول السادس في مواجهة الوحدة (المارينز في خلدة عام ١٩٥٨)

علاقاتُ النخب السوريّة المختلفة بالشأن اللبنانيّ وبالنخب اللبنانيّة والعربيّة تمرّ عبر بوّابة القاهرة.

لم تتغيّر هذه الحال كثيرًا بعد الانفصال في ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦١. فكما انقسمت الحياة السياسيّة السوريّة ونخبُها على قاعدة الموقف من استعادة الجمهوريّة المتحدة، فإنّ الحياة السياسيّة اللبنانيّة مسّها هي أيضًا هذا الحدث. وظلّت علاقةُ النخب في البلديْن تمرّ بالقاهرة مادام الموالون للعروبة في لبنان يتّخذون من هذه العاصمة مرجعيّتهم العليا. وأسْهمت القوى القوميّة والإسلاميّة في قيادة الحملة الدعاويّة ضدّ الرموز القياديّة للانفصال، وقابلتها القوى الانفصاليّةُ بدعاية مضادّة تناولتْ على الأخصّ كمال جنبلاط. وحدها النخبةُ الشيوعيّة، والنخبُ البرجوازيّة الليبراليّة في سوريّة بعد أن تضرّرتْ من تأميمات عام ١٩٦١، وجدتْ في لبنان متنفّسًا لها أمام ضِيق سُبُل التعبير لديها في الجمهورية المتحدة. وأمّا الكتلة الشعبيّة الأساسيّة فكان ولاؤها لعبد الناصر وللوحدة حاسمًا، هانت دونهما مسألةُ الحريّات العامّة.

صعود نخب جديدة مع انقطاع لغة التخاطب: ١٩٦٣ ـ ١٩٧١

تدهورتْ حالُ النخب السوريّة القديمة حين حمّلها الشارعُ السوريُّ وزرَ الانفصال أو الضلوع فيه أو تأييده. وطال هذا التدهور النخبَ الليبراليّةَ لقادة الحزب الوطنيّ وحزبِ الشعب والشيوعيّين أيضًا؛ ولم يَسْلم منه أبرزُ قادة البعث، كأكرم حوراني وصلاح البيطار، لارتباط هذه القوى بالتوقيع على وثيقة الانفصال التي باركت الانقلابَ العسكريّ وسمّتْه «انتفاضة.» فاجترح الشارعُ الوحدويُّ قياداتٍ جديدةً من صفوف قيادات الصف الثاني للأحزاب القديمة. وفي سياق السباق لملء هذا الفراغ الهائل في تجديد النخبة برز دورُ الجيش مجدّدًا في ٨ آذار (مارس) عام ١٩٦٣، معلنًا ميلادَ مرحلة جديدة في تاريخ سوريّة وتاريخِ علاقات نخبها الجديدة بالساحة اللبنانيّة.

قاد البعث ٨ آذار، يعاضده الناصريّون. ثم افترق الإخوةُ الأعداءُ، وانقسمت الحياةُ السياسيّةُ السوريّةُ مجدّدًا على الموقف من الوحدة وعبد الناصر: فاستقوى البعثُ بالجيش، والناصريّون بالشارع. وظلّ هذا الاستقطاب يَحْكم الحياةَ السياسيّة السوريّة إلى حدّ كبير حتى غياب عبد الناصر، ومن ثمّ غياب راهنيّة الوحدة مع مصر. في هذا المناخ الذي سقطتْ فيه مصداقيّةُ النخب القديمة شعبيّاً، سيطرت الثقافةُ التقدُّميّةُ لتلك النخب التي برزتْ بعد عام ١٩٦٣ واستقت نموذجَها من أبطال **العقب الحديديّة والأم ودروب الآلام**، بوجوهها المتصلّبة وجُمَلها القاطعة ويقينها الثابتِ بدورها وبطلائعيّتها. وتغذّت هذه النخب ـ بعثيّةً أو ناصريّةً أو ماركسيّةً ـ بموقفٍ سلبيٍّ واحد تجاه الحياة البرلمانيّة، التي اقترنتْ لديها بالحياة البرجوازيّة. وهكذا صارت «الثورة» أو «الديمقراطيّة الشعبيّة» أو «سلطة الشعب العامل» مفردات القاموس المشترك للنخب الجديدة، التي تضاءلتْ لديْها قيمةُ الديمقراطيّة اللبنانيّة بعد أن اقترنتْ بسلطة التجّار والإمبرياليّة! ولكنّ بعض أفراد هذه النخب الجديدة، ولاسيّما في صفوف المعارضة، تعامَلَ بطريقةٍ براجماتيّةٍ مع تلك الديمقراطيّة التي توفّرها بيروتُ للزائر والمقيم واللاجئ: فقد نظر المضطَهدون إليها كملجإ؛ وأمّا النخب البرجوازيّة الليبراليّة فرأت فيها حلمَها الذي ضاع ـ أو ضيّعته ـ في دمشق، فأقامت فيها روحًا وأحيانًا جسدًا.

وبقي البعثُ الممسكُ بالسلطة، وبخاصّة بعد حركة ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٦٦، حَذِرًا من المناخ الحُرّ لجاره اللبنانيّ، وتحديدًا بعدما لم يجد اللغةَ المشتركةَ التي يُمْكن أن يتحدّث بها مع النخبة الحاكمة في بيروت: فهي ليست عنده سوى برجوازيّة ليبراليّة مرتبطة بالإمبرياليّة، وتميل إلى ترتيب علاقاتها مع النظام العربيّ بإعطاء الأرجحيّة لعبد الناصر، وهو المنافس الأخطر للبعث. كما وجد هذا الحزب الأبوابَ شبهَ موصدةٍ أمام علاقاته بالقوى الوطنيّة والإسلاميّة التي تَدين للقاهرة بالولاء، مجاراةً منها لشارعها

مواقف النخب السوريّة من العلاقة اللبنانيّة ـ السوريّة

الناصريّ الذي كان يعبّر عن ولائه للعروبة عَبْرَ ولائه لمصر الناصريّة لا عبر علاقته بدمشق. ومن هنا فحين احتدم الأمرُ في نيسان عام ١٩٧٠، ذهب الجميعُ إلى عبد الناصر لتوقيع اتفاقيّة القاهرة.

إلا أنّ خبرة الأيّام علّمت المثقفَ السوريَّ، بصوره المختلفة، قيمةَ المتنفَّس الثقافيّ اللبنانيّ الحرّ، حين افتَقَدَ في بلده حريّةَ التعبير، وضاقت أمامَه مساحةُ النشر إذ تقلّص عددُ صحف بلده إلى صحيفتيْن لهما صوتٌ واحد. في تلك الأيام قدّمتْ له بيروتُ شرفةً مناسبةً ليُطلّ بها على العالم العربيّ، فسَمِعَ العربُ عبر النافذة البيروتيّة أسماء: إلياس مُرْقص، وياسين الحافظ، وجورج طرابيشي، ومُطاع صفدي، وبرهان غليون، وغيرهم.

التدخُّل السوريّ في الساحة اللبنانيّة

تبدّلت الأحوالُ بعد غياب عبد الناصر وغيابِ دور مصر الراجح في النظام العربيّ. وتواقتَ هذا الغياب مع حزمة من الأحداث في سوريّة، كان أهمُّها إمساكُ الرئيس الأسد بالسلطة. فقد أزاح بحركته التصحيحيّة القيادةَ اليسراويّةَ لحركة ٢٣ شباط (فبراير)، واستطاع خلقَ نوع من التوافق الوطنيّ النسبيّ بين السوريّين ما بين عاميْ ١٩٧١ و١٩٧٦ إذْ جَذَبَ القوى التقدُّميّة المختلفة إلى صفوف الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة (وإنْ ظهرتْ خلافاتٌ وانقساماتٌ فيما بعد)، وخاض بالتنسيق مع القاهرة حربَ تشرين ١٩٧٣ بعدما وثّق علاقاته مع الاتحاد السوفيتيّ، ثم استطاع إبرازَ دور سوريّة الإقليميّ بعد ذهاب السادات إلى «إسرائيل» وانشغال العراق بالحرب مع إيران ـ وهو ما ظهر جليّاً في بروز دور سوريّة في الحياة الداخليّة اللبنانيّة.

تواقَتَ التشاغلُ السوريُّ في لبنان مع تنامي الحضور الفلسطينيّ ما بين عاميْ ١٩٧٣ و١٩٧٦، في ظلّ توجّه النظام العربيّ برمّته نحو التسوية. فاستقطب العملُ الفلسطينيُّ المسلّح ضدّ إسرائيل تأييدَ الشعوب العربيّة عامةً، والسوريّ خاصةً. وتعاظمتْ علاقةُ السلطة السوريّة بالقوى اللبنانيّة والفلسطينيّة في الساحة اللبنانيّة إلى أن غدتْ بمثابة اللاعب العربيّ الرئيسيّ هناك. أمّا النخب السياسيّة السوريّة المختلفة فكانت تقيس مواقفَها من هذه القوّة اللبنانيّة أو تلك على ضوء قربها أو بُعْدها من المقاومة الفلسطينيّة، فاسترجعتْ صورتَها السلبيّة التي اتّخذتْها عن الرئيس شمعون والشيخ بيار الجميّل اللذيْن كانا يَرْمزان لديها إلى كلّ نزوع طائفيٍّ وتبعيّة للأجنبيّ. ولهذا استقبلتْ معظمُ هذه النخب السياسيّة، والأغلبيّة الشعبيّة السوريّة، دخولَ الجيش السوريّ إلى لبنان بالمرارة عندما بدا لها بمثابة نجدةٍ لشمعون والجميّل وتحجيمٍ لدور المقاومة الفلسطينيّة وللحركة الوطنيّة اللبنانيّة. فكان لهذا الحدث وقعُه الكبيرُ على السوريّين، وبه انتهت مرحلةُ التوافق الوطنيّ النسبيّ الممتدّة منذ عام ١٩٧٠. وقد عبّر المثقفون السوريّون في بيانٍ لهم عن احتجاجهم على هذا التدخُّل. كما أصْدر الحزبُ الشيوعيّ ـ المكتب السياسيّ موقفًا على صيغة بيان افتتاحيّ في جريدتهم **نضال الشعب** أظْهرَ فيه أنّ هذا التدخُّل لن يَخْدم القضيّةَ العربيّة ولا النضالَ الفلسطينيّ ولن يعزّز وحدةَ اللبنانيّين، وكان هذا البيان بمثابة إعلان من هذا الحزب عن انسحابه من آخر خيط يَرْبطه بالجبهة الوطنيّة التقدُّميّة. واتخذ حزبُ الاتحاد الاشتراكي العربيّ (د. جمال الأتاسي) موقفًا مماثلاً، منهيًا بذلك نوعًا من التوافق النسبيّ مع السلطة رغم كونه قد سبق أن انسحب من جبهتها عام ١٩٧٣. وممّا له دلالتُه في هذا الصدد إعلانُ حزبَيْن عن ولادتهما عام ١٩٧٧ على خلفيّة الدخول السوريّ إلى لبنان: فقد أعْلن كلٌّ من رابطة العمل الشيوعيّ والتنظيم الشعبيّ الناصريّ أنّ الأحزاب القائمة، بما فيها المكتبُ السياسيّ والاتحادُ الاشتراكيّ، لم ترتقِ إلى مستوى مخاطر ذلك التدخُّل، الأمرُ الذي فَرَضَ ضرورةَ ملء الفراغ السياسيّ الاحتجاجيّ.

قوّمتْ تلك القوى التدخُّلَ السوريّ على ضوء رؤيتها إلى الصراع في لبنان باعتباره صراعًا بين قوًى وطنيّة وقوًى متواطئة مع

المثقفون السوريّون أصدروا بيانًا يحتجّ على الدخول السوريّ إلى لبنان عام ١٩٧٦، وولّد حزبان على خلفيّة هذا الدخول

الصهيونيّة والاستعمار، فرأت أنّ ذلك التدخُّل أضعفَ الفريقَ الوطنيّ. وقد عَبَّرَ عن هذا التصور المشترك التنظيمُ الشعبيّ الناصريّ، بقوله: «لم تكن الحرب الأهليّة التي دارت على الساحة اللبنانيّة حربًا طائفيّةً رغم الكثير من مظاهرها. ولم تكن حربًا اجتماعيّةً رغم بعض سماتها. ولكنّها كانت حربًا وطنيّة في مواجهة المخطّط الصهيونيّ والإمبرياليّ، وكانت الطائفيّةُ بعضًا من أدوات الصهيونيّة في معركتها.»[١] ويقول في مكان آخر: «كان تدخُّل القوات السوريّة لحظةَ الحرب الأهليّة بناءً على طلبِ ومناشدة الدولة اللبنانيّة وقوى الجبهة اللبنانيّة لحماية القوى الانعزاليّة، فأُحبطتْ فرصةُ قيام نظام تقدُّميّ تتعايش فيه كلُّ الطوائف من خلال انتمائها الوطنيّ.»[٢]

أما الحالة الديمقراطيّة، فلم تكن في مركز اهتمام تلك النخبة في ذلك الحين، بل كانت فرعًا صغيرًا من اهتمامها بالمسألة الاجتماعيّة والقوميّة. كما لم تكن مسألةُ استقلال قرار السلطة اللبنانيّة محطَّ اهتمام المثقف القوميّ أو اليساريّ السوريّ، بل نظرا إلى هذه المسألة على ضوء خدمتها لمستلزمات التقدُّم الاجتماعيّ والقوميّ. قلّةٌ من المثقفين السوريّين وعلى رأسهم ياسين الحافظ، وقلّةٌ من الأحزاب ومن بينها حزبُ العمال الثوريّ الذي كان ياسين أحدَ قادته، أَفْردتْ مساحةً من اهتمامها للمعضلات الشائكة التي يُمْكن أن تترتّب عن اختلال التوازنات الطائفيّة والمذهبيّة اللبنانيّة، ولمسؤوليّة ما يسمّيه ياسين «الانقسامات الاجتماعيّة العموديّة» في إثارة الحرب الأهليّة اللبنانيّة. بل وصف هذه الحرب بالطائفيّة القذرة، معارضًا بذلك اتّجاهاتِ التقدُّميّين السوريّين واللبنانيّين.

واعتَبَر إيقافَ الحرب على قاعدة الحفاظ على وحدة الكيان اللبنانيّ من المهامّ الأولى لكلّ ديمقراطيّ علمانيّ وقوميّ عربيّ.[٣] كما أَدْرَكَ حجم الخسارة التي ستصيب الحياةَ العربيّة إنْ فقدتْ نافذةَ الحريّة في بيروت. وعَبَّرَ عن شعوره أمام فاجعة الحرب الأهليّة بقوله: «أحسستُ، أنا ذا الهوى القوميّ العربيّ، أنّه ليس وطني فقط الذي يَحْترق، بل بيتي أيضًا، وأنّ فاجعة لبنان كانت مجانيّةً. فكثيرة هي الأسبابُ الأصليّة والمباشرة التي دفعتْ إلى إحراق لبنان، لكنْ يخيَّل إليَّ أنّه لقي هذا المصيرَ لأنّ نافذة للديمقراطيّة ـ مهما بدت مثلومةً ـ جعلتْ من لبنان مختَبَرًا فكريّاً للوطن العربيّ، ومن بيروت عاصمتَه الثقافيّة والسياسيّة...»[٤]

أما الليبراليون السوريّون فلم يروْا في ما يجري في لبنان إلاّ تكرارًا أكثرَ مأساويّةً لما جرى في بلدهم سابقًا من عسكرة الحياة السياسيّة. وفَضَّلَ بعضُهم، مثل خالد العظم، أن يُدفن في لبنان، اعترافًا بالجميل للبلد الذي رَقَدَ فيه حتى نهاية العمر.

بقيت المشكلات التي يَطْرحها الوجودُ السوريُّ في لبنان في مرمى نظر النخب السياسيّة السوريّة. فقد وقفتْ أحزابُ الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة خلف الموقف الرسميّ السوريّ. أمّا الجماعات التي عَبَّرَتْ عن نفسها تحت يافطة «التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ» الذي جَمَعَ الاتحادَ الاشتراكيَّ (جمال الأتاسي)، والحزبَ الشيوعيّ ـ المكتب السياسيّ، وحزبَ العمّال الثوريّ، وحركةَ الاشتراكيّين العرب، والبعثَ الديموقراطيّ، فقد أَعْربتْ عن عدم رضاها عن طريقة تعاطي السلطات السوريّة في الشأن اللبنانيّ حتى بعد انتقال هذه السلطات إلى التحالف مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة والقوى

١ ـ **الراية الناصريّة**، صوت التنظيم الشعبيّ الناصريّ ـ الإقليم السوريّ، حزيران (يونيو) ١٩٨١، العدد ٦٤، ص ١.

٢ ـ المصدر السابق، عدد ٨٨، أيار ١٩٨٣، ص ٢.

٣ ـ صحيفة **الثورة العربيّة**، أواسط كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦.

٤ ـ ياسين الحافظ، **الهزيمة والإيديولوجية المهزومة** (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧)، ص ٤٥.

مواقف النخب السوريّة من العلاقة اللبنانيّة ـ السوريّة

الوطنيّة اللبنانيّة واصطدامِها بـ «الجبهة اللبنانيّة.» فقد لاحظتْ تلك الجماعات أنّ هناك بعضَ المظاهر السلبيّة لذلك التدخُّل، ومن شأنها أن تعيد تدويرَ الأزمة اللبنانيّة بدلاً من أن تقود إلى حلِّها جذريّاً. من هذه المظاهر اعتمادُ السلطات السوريّة على الحلول الأمنيّة، الأمر الذي يقود إلى تشويه الحياة السياسيّة اللبنانيّة، ويعوّق الاقترابَ من المخرج السياسيّ السليم. ومنها أيضًا اعتمادُ هذه السلطات على إحداث توازنات موقّتة تَسْمح لها بالإمساك بأطرافها، بدلاً من اعتمادها خططًا استراتيجيّةً للوصول إلى تسوية تاريخيّة تَلْقى رضى الجميع وتوفِّر الأمنَ للجميع. وشدّدت هذه الجماعات أيضًا على ما يصيب الحياةَ الديمقراطيّةَ في لبنان من ضمور وضرر جرّاء هذا النهج التدخُّليّ. كما استرجعتْ ـ على ضوء مراجعتها النقديّة للتجربة الناصريّة، ولتجارب الأنظمة التقدُّميّة العربيّة، وما تكشّفتْ عنه أزمةُ الأنظمة الشيوعيّة بدلالة أحداث بولونيا ـ أهميّةَ المسألة الديموقراطيّة، ووضعتْها في سلّم أولويّاتها، على الرغم من الشوائب المتبقّية في وعيها الجديد. وخَلَصَتْ في بداية الثمانينيّات إلى قراءة جديدة للحرب اللبنانيّة، فرأت أنّ من أهدافها الرئيسيّة ضربَ نظامها الديموقراطيّ: «فرغم العديد من المآخذ، فقد كان [هذا النظام] أفضلَ حالاً من كل الإمبراطوريّات العربيّة، وكان عليه بسبب ذلك أن يَدْفع الثمنَ غاليًا. فالشكل اللبنانيّ للديموقراطيّة أخاف الحكّامَ العربَ من أن تمتدّ جرثومتُه إلى أقطارهم وشعوبهم، وكان هذا أحدَ الأسباب التي دعتهم إلى أن يَسُوقوه ويَسُوقوا معه المقاومةَ الفلسطينيّةَ إلى محنة تدمير الذات.»[1]

في ظلّ محنة الثمانينيّات، واجهت الحياةُ السياسيّة السوريّة حالةً من الانطفاء وسيطرةِ المنطق الأمنيّ من جراء الإرهاب الإخوانيّ. ولم تَسْلم من هذا المنطق الأمنيّ القوى الديمقراطيّةُ واليساريّةُ. ومع ذلك لم تكفّ النخب السياسيّة السوريّة عن التعبير عن وجهة نظرها تجاه ما يجري في الساحة اللبنانيّة، وأظهرت ارتياحها لعودة دورة الحياة الطبيعيّة بعد مؤتمر الطائف على طريق استرجاع لبنان لعافيته ولحياته الديمقراطيّة، رغم ما يَشُوب كلَّ ذلك من نواقص ولاسيّما في ما يخصّ الحضورَ السوريَّ الكثيفَ في الشأن اللبنانيّ.

التطلُّع إلى المستقبل

مع بداية عهد الرئيس بشّار الأسد انتعش التفاؤلُ في سوريّة ولبنان على السواء، بعد أن أعْلن في خطابه الافتتاحيّ عن نواقص تَشُوب علاقةَ البلديْن، وأنّه يَطْمح إلى أن يحوّل تلك العلاقةَ إلى نموذج يُحْتذى. وقال إنّ المسائل الخلافيّة يعود حلُّها إلى المؤسسات السياسيّة الرسميّة وحسب؛ وهو ما يُشير ضمنًا إلى إزاحة وصاية الأجهزة عن هذه العلاقة، وإلى وقف تدخُّلها في الحياة اليوميّة للبنانيِّين.

وتجدّد اهتمامُ النخب السوريّة بالشأن اللبنانيّ مع الانتعاش النسبيّ للحياة السياسيّة والثقافية السوريّة، يوجّهها إدراكٌ متزايدٌ بتعاظم ترابط المسألة الديموقراطيّة في كلا البلديْن، ومدى الفائدة التي يجنيها البلدان في حال تطوُّر حياتهما السياسيّة على قاعدة انتعاش النظام الديموقراطيّ البرلمانيّ اللبنانيّ واستعادةِ آليّاته في سوريّة مجدّدًا.

شمس الدين الكيلاني

كاتب سوريّ. من مؤلّفاته: **مصير الجماعة العربيّة، ومن العود الأبديّ إلى الوعي التاريخيّ.**

١ ـ من رسالة داخليّة، صادرة عن التجمع الوطنيّ الديمقراطي عامَ ١٩٨٢.

إشكاليّات العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة

منير الحمش

من الوحدة إلى التقسيم

عندما سيطر العثمانيّون على بلاد الشام عام ١٥١٦ قسّموها إلى مجموعة ولايات (ولاية دمشق، ولاية حلب، ولاية بيروت) ومجموعةِ متصرفيّات (دير الزُّور، جبل لبنان، القدس). وقد شكّلتْ هذه السيطرة امتدادًا وحدويّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً وجغرافيّاً استمرّ، على الرغم من الاستثناءات أو الأحداث المصطنعة، إلى نهاية الحرب العالميّة الأولى (١٩١٨). وأسفرتْ إحدى نتائج الحرب، كما هو معلوم، عن تقسيم البلدان العربيّة بين دول الاستعمار الغربيّ تنفيذًا لاتفاقيّة سايكس ـ بيكو السريّة (١٩١٦)، وتكرّس هذا التقسيم في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠). وبذلك أصبح لبنان وسوريّة وحدةً اقتصاديّةً وسياسيّةً تحت سلطة الانتداب الفرنسيّ، في حين أصبحت القدسُ وشرقُ الأردنّ تحت سلطة الانتداب الانكليزيّ. وكان ذلك أوّلَ انفصالٍ في بلاد الشام في العصر الحديث.

عملتْ سلطةُ الانتداب الفرنسيّ على إحداث التجزئة السياسيّة وتعميقها، جنبًا إلى جنب مع انتهاج سياسة التوحيد الاقتصاديّ. فقد أصدر الجنرال غورو مجموعةً من القرارات قضَتْ بإنشاء دويْلات في المشرق العربيّ هي دولةُ لبنان الكبير ودولةُ العلويّين ودولةُ حلب (١٩٢٠) ودولةُ جبل الدروز (١٩٢٢) بهدف تسهيل عمليّة السيطرة على هذه البلاد، إلاّ أنّ ذلك لم يَنَلْ من التقاء سائر الفعاليّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سوريّة ولبنان، الأمرُ الذي جعلهما يشكّلان وحدةً اقتصاديّةً تحت سلطة الانتداب الفرنسيّ. وتجسّدتْ هذه الوحدة بإصدار قوانين نقديّة موحّدة قضت بإيقاف التعامل بالعملة التركيّة والليرة المصريّة، وإصدارِ الليرة الورقيّة السوريّة ـ اللبنانيّة من خلال «بنك سوريّة» (١٩٢٠). كما تجسّدتْ هذه الوحدةُ باتفاقيّة كانون الثاني ١٩٢٣ التي تمّ بموجبها إصدارُ نقود سوريّة ـ لبنانيّة بامتيازٍ لبنك سوريّة ولبنان لمدة ١٥ عامًا جرى تجديدُها بعد ذلك لمدة ٢٥ عامًا ابتداءً من كانون الثاني ١٩٤٠. وقد استمرّت الارتباطاتُ النقديّةُ مع فرنسا، إضافةً إلى تجاذبات بريطانيا وتدخُّلاتها، حتى عام ١٩٤٨، رغم استقلال لبنان عام ١٩٤٣ وسوريّة عام ١٩٤٦.

وارتبطتْ سوريّة بلبنان في وحدة جمركيّة إلى جانب الوحدة النقديّة. كما تمّ عقدُ العديد من المؤتمرات الاقتصاديّة المشتركة، وأهمُّها اثنان: الأول هو المؤتمر الصناعيّ الاقتصاديّ الذي عُقد في دمشق بإشراف غرفة تجارة دمشق عام ١٩٢٩ وهَدَفَ إلى الوقوف على حالة الصناعات الوطنيّة ودراسةِ الطرق المؤدّية إلى تنشيطها وبثّ فكرة التعاون والمساعدة بين أربابها؛ والثاني هو المؤتمر الاقتصاديّ عام ١٩٣٨ الذي عُقد في غرفة تجارة بيروت، وخَرَجَ بقرارات مفادُها الإبقاءُ على المصالح المشتركة موحّدةً بين البلديْن، وعدمُ الموافقة على مبدإ الانفصال الجمركيّ بين سوريّة ولبنان، والإصرارُ على تعميق الروابط الاقتصاديّة، وإزالةُ الحواجز الجمركيّة بينهما. كما تمّ في هذا المؤتمر الاتفاقُ على تحديد حصة كلّ من البلدين من مداخيل الجمارك تبعًا لدرجة الاستهلاك العامّ في كلٍّ منهما.

بعد نيل البلديْن استقلالَهما، وقبل أن يتسلّما الصلاحيّات الاقتصاديّة من السلطة المنتدبة، تمّ الاتفاقُ على تحديد المصالح المشتركة وإقامة «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» لمتابعة جميع المسائل المتعلّقة بالتعاون الاقتصاديّ والاجتماعيّ بين البلديْن (١٩٤٣). وقد تولّى هذا المجلسُ الإشرافَ على جميع هذه المصالح وإداراتِها، وإعدادَ التشريعات اللازمة والاتفاقيّات التجاريّة والاقتصاديّة الدوليّة وعرضَها على الحكومتيْن لإقرارها. ونصّت الاتفاقيّةُ الموقّعةُ بين البلديْن على أنّهما يُؤلّفان منطقة جمركيّة واحدة ذاتَ وحدة جمركيّة واحدة، تُنقل البضائعُ ضِمْنَها بحريّة كاملة، ومن دون أيّة ضريبة أو رسم جمركيّ. كما نصّ الاتفاق على توزيع موارد المصالح المشتركة بنسبة ٥٦٪ لسوريّة و٤٤٪ للبنان.

إشكاليّات العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة

وحُدِّدتْ مدّةُ الاتفاق بسنتين تجدّدُ حُكْمًا، ما لم يَطْلب أحدُ الطرفيْن نقضَه قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء العمل به.

إلاّ أنّ تطورات سياسيّة واقتصاديّة حصلتْ بعد توقيع هذه الاتفاقيّة، ثم تسارعت الأحداثُ لتؤدّي إلى الانفصال التدريجيّ للمصالح المشتركة. وكانت البداية في اتفاق شتورة عامَ ١٩٤٣، الذي أصبحتْ بموجبه العلاقةُ الاقتصاديّةُ مقتصرةً على الاتحاد الجمركيّ دون باقي تلك المصالح. وبعد سلسلة من الأحداث وتداعياتها التي قادت إلى الانفصال النقديّ عام ١٩٤٨، جرى في سوريّة انتهاجُ سياسة الحماية الاقتصاديّة لصناعاتها الوليدة، في حين انتهج لبنانُ سياسةَ حريّةِ التجارة، وهو ما قاد في عام ١٩٥٠ إلى الانفصال الجمركيّ بين البلديْن.

لكنّ المسؤولين في كلا البلديْن كانوا يُدْركون تمامًا أنّه لا يُمْكن تجاهلُ الروابط الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة بين سوريّة ولبنان. فكانوا يلجأون باستمرار إلى تغطية العجز في الإجراءات الحكوميّة من خلال عقد الاتفاقات التجاريّة والاقتصاديّة التي كان أهمُّها: الاتفاقُ التجاريُّ بين سوريّة ولبنان عام ١٩٥٣، المعدّلُ عام ١٩٦٨؛ والاتفاقُ الأوّلُ للوحدة الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة عامَ ١٩٥٥. وهذا الاتفاق الأخير نَصَّ على قيام وحدة تدريجيّة اقتصاديّة كاملة بين سوريّة ولبنان تَضْمن بصورةٍ خاصةٍ حريّةَ انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع والمنتجاتِ الوطنيّة والأجنبيّة، وحريّةَ العمل والإقامةِ وممارسةِ النشاط الاقتصاديّ، وحريّةَ التملّك والإيصاء والإرث، وحريّةَ النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات. كما تَضَمّن الاتفاقُ إقامةَ «المجلس الاقتصاديّ المشترك للوحدة الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة» الذي تنبثق عنه مجموعةٌ من اللجان، ومنها لجنةٌ جمركيّة وأخرى اقتصاديّةٌ وثالثةٌ ماليّةٌ.

إلاّ أنّ الخطوة الهامة التي تُشكّل منحًى إيجابيّاً كانت بعد قيام الحركة التصحيحيّة في سوريّة، حيث تمّ توقيعُ بروتوكول ١٩٧٠ الذي أُحدثتْ بموجبه «الهيئةُ الدائمةُ اللبنانيّة ـ السوريّة» لمعالجة القضايا التي تهمّ البلديْن وفقًا للأنظمة المعمول بها في كلّ منهما. وجرى إعدادُ مشاريع الاتفاقات، واتخاذُ الترتيبات العمليّة اللازمة لتأمين تنفيذها .

معاهدة الأُخوّة والتعاون والتنسيق (١٩٩١)

بعد التطوّر الحاصل في العلاقات السياسيّة، والدور الذي قامت به سوريّة خلال الأحداث المريرة التي كادت تُودِي بوحدة المجتمع اللبنانيّ وبأساس قيام الدولة اللبنانيّة، وَجدتْ سوريّة ولبنان ضرورةَ مأسسة العلاقات بينهما في معاهدةٍ تنظِّم هذه العلاقات على الصّعد كافةً. فتمّ توقيعُ «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» (٢٢ أيار ١٩٩١). وقد ركّزتْ هذه المعاهدة على تحقيق درجة عالية من التعاون والتنسيق بين البلديْن الشقيقيْن في جميع المجالات، بما يحقّق مصلحةَ البلديْن في إطار سيادة كلٍّ منهما واستقلالِه، وذلك بهدف توفير الازدهار والاستقرار، وضمانِ الأمن القوميّ والوطنيّ، وتوسيع المصالح المشتركة وتعزيزها. كما حَدّدت المعاهدةُ الأسسَ التي تقوم عليها السياسةُ الخارجيّةُ للبلديْن، انطلاقًا من كونهما عضوَيْن ملتزميْن بميثاقَيْ جامعة الدول العربيّة والأمم المتحدة. وبموجب المعاهدة أُحدثت الأجهزةُ التي ستقوم بعمليّة تحقيق أهدافها، كما حُدِّدتْ مهامُّها. وهذه الأجهزة هي: المجلس الأعلى برئاسة رئيسَي الجمهوريّة، وهيئةُ المتابعة والتنسيق، ولجنةُ الشؤون الخارجيّة، ولجنةُ الشؤون الاقتصاديّة، ولجنةُ شؤون الدفاع، والأمانةُ العامة.

وفي إطار المعاهدة، تمّ التوقيعُ على عدد كبير من الاتفاقيّات التي يُمْكن تلخيصُ ما جاء فيها على النحو التالي: ١) إقامة أعلى

معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق: مأسسة العلاقات بين البلدين (١٩٩١)

درجات التعاون والتنسيق بين البلدين، بما يَضْمن مصالحَهما الأساسيّة، وعلى أساس المعاملة بالمِثْل، وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصاديّ بتحقيق السوق المشتركة على نحو تدريجيّ. ٢) تنسيق الأعباء الداخليّة للسلع الوطنيّة، توصّلاً إلى إطلاق حريّة التبادل التجاريّ. ٣) تنسيق السياسات الزراعيّة بما يؤدّي الى تنمية القطاع الزراعيّ. ٤) تنسيق السياسات المشجِّعة للنشاط الصناعيّ. ٥) التبادل والتنسيق في مجالات الطاقة الكهربائيّة والمائيّة والنفطيّة والثروة المعدنيّة. ٦) تنسيق السياسة السياحيّة. ٧) إطلاق حريّة العمل والاستخدام والإقامة وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصاديّة والمهنيّة. ٨) التعاون والتنسيق في مجالات الصحة والشؤون الاجتماعيّة. ٩) تدعيم النشاط الاستثماريّ بين البلدين. ١٠) تنسيق التشريع الضريبيّ والماليّ.

والآن ماذا على صعيد التنفيذ؟ إلى أين وصلتْ مسيرةُ التكامل الاقتصاديّ بين البلدين في إطار هذا الكمّ الكبير من الاتفاقيّات؟

أولاً: في مجال التبادل التجاريّ. كانت الخطوة الأساسيّة والهامة قد اتُّخِذَتْ في مجال مسيرة التكامل الاقتصاديّ عندما تقرَّرَ إطلاقُ حريّة تبادل المنتجات الصناعيّة الوطنيّة المنشأة بين سوريّة ولبنان اعتبارًا من ١٩٩٩/١/١، ضِمْنَ أحكام منطقة التجارة الحرة العربيّة الكبرى، على أن يَقْترن ذلك بتخفيض الرسوم الجمركيّة السارية المفعول بين البلدين على هذه المنتجات بواقع ٢٥٪ سنويّاً اعتبارًا من التاريخ المذكور. وبذلك فإنّ التبادل التجاريّ أصبح خاضعًا لثلاث اتفاقيّات هي: اتفاقيّة عام ١٩٥٣، واتفاقيّة تيسير وتنمية التبادل التجاريّ بين الدول العربيّة التي تقضي بتخفيض الرسوم الجمركيّة والرسوم ذات الأثر المماثل بنسبة ٢٠٪ اعتبارًا من ١٩٩٩/١/١، والاتفاق الثنائيّ الجديد بين البلدين القاضي بتخفيض الرسوم ذاتها بنسبة ٢٥٪ سنويّاً على السلع الصناعيّة السوريّة أو اللبنانيّةِ المنشإ المتبادلة بين البلدين.

وقد واجه عمليّةَ التبادل التجاريّ ضمن هذه الاتفاقات عددٌ من المسائل مثل: ١) الفروقات الناتجة من جداول التعرفة الجمركيّة المعتمدة والمطبّقة في كلّ من البلدين. ٢) أسعار صرف الدولار الأميركيّ: فلبنان يَعْتمد سعرًا تحويليّاً واحدًا للدولار وفقًا للنشرة التي يُصدرها مصرفُ لبنان في مطلع كلّ شهر، في حين أنّ الجمارك السوريّة تَعْتمد أسعارًا تحويليّة مختلفة. ٣) شهادات المنشإ.

وقد حاولت اللجنة الاقتصاديّة المشتركة وضعَ آليّة تنفيذ تتجاوز إشكاليّة الرسوم الجمركيّة. كما تمّ وضعُ آليّة للتأكد من صحة شهادة المنشإ. وسعت الحكومتان إلى تحقيق أعلى درجات التعاون في مجال تحرير تبادل بعض المنتجات الصناعيّة، ودراسة إقامة مصنع مشترك لتصنيع التبغ والتنباك، واعتماد لوائح جمركيّة بالمطابقة بين البنود التعريفيّة للسلع الصناعيّة المشمولة بالاتفاقات. ولكنّ الجهات المعنيّة في البلدين تجد صعوبةً بالغةً في التنفيذ. ويعود ذلك إلى الإجراءات الإداريّة، وإلى مجموعة من العوائق التي تَحُول دون الارتقاء بعمليّة التبادل التجاريّ الذي اعتُبِرَ بمثابة الخطوة الأولى لعمليّة التكامل بين سوريّة ولبنان.

ثانيًا: في مجال المشروعات الاقتصاديّة المشتركة. يُعتبر مجالُ إقامة المشروعات الاقتصاديّة المشتركة مدخلاً مهمّاً من مداخل إتمام مسيرة التكامل الاقتصاديّ. إلاّ أنّ ما يقف حائلاً دون إقامة مشروعات استثماريّة مشتركة معتبرة هو الأمور التالية: ١) الشكوك المتبادلة، والشعور بعدم الأمان والثقة، وعدم وجود المناخ الاستثماريّ الملائم. ٢) عدم توفر الأنظمة والقوانين والإجراءات الإداريّة المساعدة، على نحو متكامل ومتناسق. ٣) عدم نضوج أفكار متميّزة لإقامة مشروعات ذات جدوى اقتصاديّة عالية.

إشكاليّات العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة

ورغم ذلك، فقد بدأ رأسُ المال اللبنانيّ بالاستثمار في سوريّة في ظل قانون تشجيع الاستثمار، بالمشاركة مع رأس المال السوريّ. وحتى نهاية عام ١٩٩٩ بلغ تدفقُ رأس المال اللبنانيّ ما نسبتُه حوالى ١٨٪ من إجماليّ الاستثمارات العربيّة في سوريّة. ويأتي لبنان في المرتبة الثانية بعد السعوديّة بين الدول العربيّة التي لها استثماراتٌ في سوريّة. وقد توزعتْ هذه الاستثمارات بين مشروعات النقل والنشاط الصناعيّ. كما أنّ هناك عددًا من المشروعات الجديدة التي بدأ خطواتٍ جديّةً لإقامتها. واستكمالاً للإطار المؤسسيّ للاستثمار، ومن أجل تغطية الجانب التمويليّ، فكّر مجلسُ الأعمال السوريّ ـ اللبنانيّ في إقامة شركة سوريّة ـ لبنانيّة قابضة برأسمالٍ قدرُه ١٠ ملايين دولار أميركيّ، يُنتظر أن تقوم بإحداث شركات فرعيّة مملوكة بكاملها للشركة أو تُسهم في إقامتها مع مستثمرين آخرين.

إشكاليّة العلاقات الاقتصاديّة بين سوريّة ولبنان

من استعراضنا التاريخيّ للعلاقات الاقتصاديّة بين البلدين نجد أنّ تطور هذه العلاقات كان دائمًا يرتبط بأمريْن اثنيْن: الأول هو التجاذب والتنافر في السياسات الاقتصاديّة والتجاريّة والماليّة، في ضوء العلاقات السياسيّة والسياسةِ الخارجيّةِ لكلا البلديْن. والثاني هو الخلفيّة الفكريّة التي تَحْكم السياسةَ الاقتصاديّة، والنهجُ الاقتصاديُّ المتَّبعُ في البلديْن؛ ففي حين تنطلق السياسةُ الاقتصاديّةُ في لبنان من نظريّة حريّة السوق والانفتاح التجاريّ، تنطلق السياسةُ الاقتصاديّةُ في سوريّة من الاقتصاد الموجَّه وحماية الصناعة والمنتجات الوطنيّة.

ومن هنا، إذ استعرضْنا تطوُّرَ التبادل التجاريّ الإجماليّ بين البلديْن بموجب الإحصاءات الرسميّة، نجد أنّ الارقام تتفاوت بين سنة وأخرى. إلاّ أنّ هذه الأرقام لا تعبِّر عن الواقع، لأنّ التبادل في السلع والمنتجات بين البلدين عن الطريق غير الرسميّ (التهريب) لا يُمْكن حصرُه أو إحصاؤه... هذا إلى جانب ما ينقله المسافرون من/ وإلى كلٍّ من البلدين، من البضائع والسلع المختلفة، يوميّاً في تنقلاتهم المستمرة بين الحدود.

إنّ شعار «شعب واحد في بلديْن» ليس شعارًا دون محتوى أو بلا أساس فعليّ. فالواقع أنّ هناك تداخلاً ديمغرافيّاً ومعيشيّاً وجغرافيّاً بين البلديْن من الصعب ـ إنْ لم يكن من المستحيل ـ أن تستطيع حدودٌ أو قوانينُ تجاهلَه: كالوقوف في وجه انسياب المواد والسلع عبر الحدود، أو انتقالِ العمالة السوريّة إلى لبنان. ففي مراحل عديدة، نجد انسيابًا كثيفًا للمواد والسلع من لبنان إلى سوريّة عبر نقاط الحدود الرسميّة، بواسطة الأشخاص أو تهريبًا عبر طرق التهريب المتعدِّدة، وذلك لتلبية احتياجات السوق السوريّة التي كانت تَفْتقر إلى بعض المواد والسلع لأسباب مختلفة. وكان هذا الأمر في الكثير من الأحيان يتمّ بتغاضي السلطات الجمركيّة السوريّة. لهذا نجد أنّ أسواقًا خاصةً أُقيمت في الجانب اللبنانيّ لتلبية احتياجات السوق السوريّة.

أما انتقال العمالة السوريّة إلى لبنان فهذا أمر ليس بالجديد. فقد كانت سوقُ العمالة اللبنانيّة تحتاج إلى العمالة السوريّة باستمرار، خاصةً في ميدان أعمال البناء وبعضِ الأعمال الأخرى التي يُحْجم اللبنانيّون عن القيام بها. وقد استُخْدِمَ موضوعُ «العمالة السوريّة في لبنان» سياسيّاً من قِبل بعض الفئات اللبنانيّة، فصَوَّرتْه على أنّه يشكّل أحدَ أسباب الأزمة الاقتصاديّة الأخيرة في لبنان، وأنّ العمّال السوريّين ينافسون العمالَ اللبنانيّين ويسبِّبون البطالة. إلاّ أنّ ذلك لا ينفي ضرورةَ قوننة انسياب العمالة السوريّة إلى لبنان وتنظيمها، ما دام ممكنًا استغلالُ هذه المسألة للإضرار بالعلاقات بين البلديْن، خاصة أنّ النشاط الاقتصاديّ في لبنان عمومًا لا يستطيع الاستغناءَ عن العمالة السوريّة.

في إطار معاهدة ١٩٩١ تمّ التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيّات (توقيع ٣ اتفاقيّات عام ١٩٩٤)

أما عن التبادل التجاريّ، فلا بدّ من العودة إلى طرح مسألة الجدار الجمركيّ الموحّد. وهذا الأمر ليس بدعة، بل عودة إلى ما كان موجودًا منذ أكثر من نصف قرن بين سوريّة ولبنان. وهو أمر يقتضيه لا مستقبلُ العلاقات الاقتصاديّة ومسيرةُ التكامل فحسب وإنما أيضًا التطوراتُ على الساحتين العربيّة والعالميّة. ذلك أنّ هناك استحقاقاتٍ هامةً تَفْرضها اتفاقيّةُ منطقة التجارة العربيّة الحرّة، وكذلك تحرير التجارة الدوليّة في إطار منظمة التجارة العالميّة. ولذا فإنّ مسألة إقامة جدار جمركيّ واحد للبلدين يجب ألاّ يُنْظر إليه من زاويةِ ما سيحقّقه من ربح أو خسارة (آنيّاً) لهذا الطرف أو ذاك، بل من زاوية مصلحة الاقتصاديْن على المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الإطار لا بدّ من تحليلٍ نظريٍّ للآثار السكونيّة للاتحاد الجمركيّ المنتظَر، من خلال مقارنة الإنتاج الصناعيّ وباقي الأنشطة والخدمات، بما يَخْدم عمليّةَ تيسير التبادل التجاريّ وتنميته. وهذا جهد كبير على الجهات المعنيّة في البلديْن القيامُ به، انطلاقًا من أنّ المنافسة في إطار اتحاد جمركيّ تَسْتبعد المنتَجَ الأقلّ كفاءةً وتَطْرح للمستهلك سلعًا ذاتَ جودة أفضل وأسعارٍ منافِسة. وسوف يؤدّي هذا إلى إعادة توزيع للموارد باتجاه أكثر كفاءةً، كما سيقلّ وينخفض عبءُ المؤسسات القائمة ذاتِ الأداء والكفاءة المتدنّية. وبالتالي فإنّ لدرجة السلع المتنافسة أو لكميّتها أهميّةً في تحديد الآثار الإيجابيّة وربحيّة الاتحاد الجمركيّ، على الرغم من انعكاسها السلبيّ المباشر على المؤسسات ذات الأداء والكفاءة المنخفضيْن.

إلى جانب هذا فإنّه توجد في البلدين سلعٌ متكاملة، ومن شأن قيام الاتحاد الجمركيّ خلقُ سوق موسّعة لتلك المنتَجات. كما أنّه سيَخْلق مناخًا للاستثمار لسلع تكامليّة غير منتَجة محليّاً، يُمْكن إقامتُها في ضوء الحماية الجمركيّة التي يَفْرضها قيامُ الاتحاد الجمركيّ. ومن هنا فإنّه لا بدّ من إجراء مراجعة للتبادل التجاريّ بين سوريّة ولبنان على مدى عشر سنوات ماضية على الأقل، وإدراج المنتجات التي تمّ تداولُها لأكثر من سنتين مثلاً، ومن ثم تصنيفها حسب الاستعمال إلى مواد أوليّة ووسيطة ونهائيّة. ومن هنا يُمْكن التفريقُ بين المنتجات المتكاملة والمتنافسة، بما يَسْمح للمخطِّطين في كلا البلديْن بالكشف عن مدى التخصص وأوجهِ المنافسة بالنسبة إلى المنتِجين الصناعيّين السوريّين واللبنانيّين على السواء.

أما بالنسبة إلى المنتَجات الزراعيّة، فلعلّ التوصُّل إلى «روزنامة زراعيّة» موحّدة بين البلديْن يَسْمح بتنسيق الجهود في ميدان الإنتاج الزراعيّ بالتركيز على التصدير للخارج، وهو ما يستدعي إقامةَ مؤسسات خاصة مشتركة للتصدير مزوّدةٍ بالتجهيزات المناسبة للفرز والتوضيب والتعبئة، وكذلك بإقامة المؤسسات الصناعيّة لإنتاج الصناعات الغذائيّة المختلفة. وهذا ما يَسْمح بالغاء حالة التذمر والتنافس غير المجدي بين المزارعين والمنتجين الزراعيّين في كلا البلديْن.

إنّ التطلع إلى إقامة هياكل إنتاجيّة مشتركة على الصعيديْن الصناعيّ والزراعيّ من شأنه خلقُ فرص جديدة لتفعيل العلاقات الاقتصاديّة بين البلديْن، إضافةً إلى مساهمة ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصاديّ فيهما.

وثمة مجالٌ آخر لتعميق العلاقات الاقتصاديّة وجعلِها أكثرَ فعاليّةً، وهو المجال الماليّ والمصرفيّ، إضافةً إلى خدمات التأمين. ولعلّ المنطلق العمليّ في ذلك هو إيجاد تقارب وتنسيق في الأنظمة الماليّة والمصرفيّة، وإقامةُ المؤسسات المشتركة في الميدان الماليّ والاستثماريّ والمصرفيّ.

إنّنا نعتقد أنّ جهودًا حقيقيّة لم تُبذلْ حتى الآن للاستفادة من المناخ السياسيّ السائد بين البلديْن، واستثمار ذلك في دفع عجلة العلاقات الاقتصاديّة بينهما. ولعلّ هذا الأمر تُدْركه تمامًا القيادةُ السياسيّةُ في البلدين، الأمرُ الذي جعل الرئيس بشّار الأسد يؤكّد

إشكاليّات العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة

في لقاء القمة مع الرئيس اميل لحود في بيروت بتاريخ٣/ /٢٠٠٢ الأمورَ التالية: ١) إزالة جميع الصعوبات والقيود التي سَبَقَ للجانب اللبنانيّ أنْ طرحها لتسهيل عمليّة تبادل المنتجات الوطنيّة المنشإ بين البلديْن وتطويرها. ٢) الموافقة على اقتراح الجانب اللبنانيّ القاضي بإقامة سدّ على نهر العاصي في الموقع المناسب، وعلى المشروع المتفق عليه لإقامة سدّ مشترك على النهر الكبير الشماليّ. ٣) إعادة دراسة موضوع جدولة الديون المترتّبة على كهرباء لبنان ابتداءً من ٢٠٠٣/١/١، وإعفاء لبنان من نسبة ٥٠٪ من قيمتها الاجماليّة. ٤) إعادة النظر بسعر بيع الغاز السوريّ إلى لبنان على ضوء المقترحات المقدَّمة من الجانب اللبنانيّ. ٥) التعاون مع الحكومة اللبنانيّة في مجال تشجيع الزراعة بصفة عامة، وزراعة القطن في البقاع وعكّار، واتّخاذ جميع الإجراءات المطلوبة من أجل ذلك. ٦) دراسة إمكانيّة إقامة مصنع مشترك للغَزْل والنسيج في عكّار، ومصنع مشترك للتبغ والتنباك في البقاع، ومصفاتيْن مشتركتيْن لتكرير النفط في طرابلس والجنوب.

لقد جاءت هذه التوجُّهات لتُكْسب العلاقاتِ الاقتصاديّةَ بين سوريّة ولبنان دفعًا جديدًا، باتجاه العمليّة الإنتاجيّة، وإشاعةِ جوّ من الثقة، وإيجاد مناخ إيجابيّ يَسْمح للاقتصاد اللبنانيّ ـ إلى جانب إجراءات أخرى ـ بالخروج من أزمته الراهنة، إضافةً إلى ما يَنْتج عن ذلك من توثيق للعلاقات الاقتصاديّة وإخراجها من دائرة التبادل التجاريّ إلى دائرة المَدْخل الإنتاجيّ والتنسيق الاقتصاديّ. وهو أمر لا غنى عنه في مسيرة التكامل الاقتصاديّ المنشود بين البلديْن.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة ضمّ قُطْر عربيّ أو أكثر في السعي إلى إقامة ما يُدعى بـ «مثلّثات النموّ»، حيث تجري إعادةُ هيكلة للاقتصادات الوطنيّة تَسْتهدف عن طريق إقامة مؤسسات إنتاجيّة جديدة للأداء الاقتصاديّ (على غرارِ ما تمّ في دول جنوب شرق آسيا) ما يمهِّد الطريقَ أمام انطلاقة اقتصاديّة جديدة تبدأ بين سوريّة ولبنان، ثم تتوسّع باتجاه المنطقة العربيّة برمتها. فالبعد الاقتصاديّ القوميّ يمكن أن يَحلّ الكثيرَ من الإشكالات القائمة حاليّاً في وجه إدخال تطويرٍ عمليّ على العلاقات الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة: فهو إذ يَسْمح بتوسيع رقعة السوق، فإنّه يَسْمح أيضًا بتسهيل عمليّة إعادة هيكلة الصناعة ورفْدِ السوق الواسعة بالمنتجات الزراعيّة، إضافةً إلى أنّه سيَسْمح بتحسين أداء المؤسسات التمويليّة والخدميّة، ويُحسِّن المناخَ الاستثماريّ، ويُدْخل مرونةً أكبرَ إلى حركة رأس المال. فهل من خطوة جديّة في هذا المجال؟!

منير الحمش

باحث اقتصاديّ سوريّ. مدير عام المركز العربيّ للدراسات الإستراتيجيّة.

لبنان وسورية:
بين هاجس الأمن وهاجس السيادة

جاد الكريم الجباعي

الطائفيّة اللبنانيّة والسياسة السوريّة

يتنازع اللبنانيّين اليومَ هاجسان: هاجسُ الأمن وهاجسُ السيادة. وتختلف وجهاتُ نظرهم في مفهومَي الأمن والسيادة اختلافًا حادّاً، حتى إنّك لتجد مَنْ هو مستعدّ للتضحية بالسيادة في سبيل الأمن، ومَنْ هو مستعدّ للتضحية بالأمن في سبيل السيادة. نظريّاً، ليس ثمة تعارضٌ بين الأمن والسيادة، بل إنّ كلاً منهما يَشْرط الآخرَ ويحدِّده. أما في الواقع اللبنانيّ فالأمرُ على خلاف ذلك، إذ الأمنُ والسيادةُ ضدّان. وهذا التضادّ في الواقع المباشر يثير مسألةً نظريّةً هامةً: فإمّا أن تكون مقولاتُ الفكر النظريّ وتجاربُ الشعوب المتقدّمة التي أَنتجتْ هذه المقولات غيرَ عقلانيّة، وإمّا أن يكون في الواقع اللبنانيّ ما هو غيرُ عقلانيّ إلى حدٍّ تبدو معه السيادةُ والأمنُ ضدّيْن متنافريْن ومتنافييْن. وإذ نَفْترض أنّ الطائفية هي هذا الشيءُ غيرُ العقلانيّ الذي يَقْلب جميعَ المعايير والموازين المنطقيّة، فإنّ وجودَ القوات السوريّة في لبنان والسلطةَ التي تمارسها السلطةُ السوريّة على اللبنانيّين يرتبطان أوثقَ ارتباط بهذا الشيء غير العقلانيّ، ويُنْتجان ـ من ثمّ ـ هذا التعارضَ غيرَ العقلانيّ أيضًا؛[1] إذ تبدو «سوريّة» (بحسب تعبير اللبنانيّين) الضمانةَ الوحيدةَ للأمن من جهة، والقوةَ التي تَنْتقص من سيادة الدولة اللبنانيّة من جهة أخرى. وإنّ علاقةً هذا مبدؤها لا يمكن أن تُسْفر عن غيرِ ما أَسْفرتْ عنه في الظروف المحليّة والإقليميّة والدوليّة التي نشأتْ فيها: فالحرب الطائفيّة استدعت «التدخُّل السوريّ» وانتهت باتفاق الطائف الذي أُريد له أن يحلّ محلّ ميثاق ١٩٤٣، فاحتفظ الاتفاقُ المذكورُ بإشكاليّة الميثاق نفسها، ولكنْ مقلوبةً هذه المرة، بحسب الوقائع التي تراكمتْ على الأرض. إذ بعد أن كان المسلمون يَشْعرون بالغبن والهامشيّة ويطالبون بـ «المشاركة الصحيحة» في الحكم بموجب ميثاق ١٩٤٣، صار المسيحيُّون هم الذين يَشْعرون بالغبن والهامشيّة والإحباط ويطالبون بهذه المشاركة بموجب اتفاق الطائف الذي فرضتْه نسبةُ القوى ومنطقُ القوة في ظروف معلومة.

لنقلْ إذنْ إنّ القوة والسيادة صنوان، وإنّ القوة والغلبة والقهر لاتزال تحدِّد العلاقات الاجتماعيّةَ والسياسيّةَ، لا في بلادنا فحسب، بل في كثير من دول العالم أيضًا، ولا تزال تحدِّد العلاقاتِ بين الدول على صعيد العالم. (والمعنى الوحيد المعترف به عندنا للقوة هو «قوة الشوكة والغلبة» أو قوة العصبيّة بتعبير ابن خلدون، أي القوة العسكريّة وما في حُكْمها بلغة عصرنا). ومن البديهيّ إذنْ أنّ مَنْ يَمْلك القوةَ يَمْلك السيادةَ بالمعنى المرادف لوصف اسبينوزا للسياساتِ ما قبل المدنيّة بأنّ «لكلٍّ مِنَ الحقّ بقَدْرِ ما له مِنَ القوة.» ولا أظنّ أنّ هناك قاعدةً أخرى تضارع هذه القاعدة في قوة نفوذها عندنا، وهي القاعدة التي كانت ولا تزال تجعل السياسةَ تمارَسُ على أنّها حرب. ويبدو لي أنّ الأقوى في لبنان اليوم هو السلطة السوريّةُ وأتباعُها ومحازبوها ومشايعوها الذين يستقوون بها في اللعبة «السياسيّة،» لعبةِ الديمقراطيّة الطوائفيّة التي تَرْقص على ألحان الديمقراطيّة الشعبيّة الطيِّبة الذِّكْر، في ظلّ أوضاع إقليميّة ودوليّة لا تزال مواتيةً لذلك. وقد نشأ عن منطق القوة والاستتباع، ويقابله منطقُ الاستقواء والتبعيّة والولاء، شعورُ معظم اللبنانيِّين بوطأة التدخُّل السوريّ في جميع

١ ـ لا شكّ أنّ المذاهب والطوائف واقعٌ تاريخيٌّ يستحقّ العنايةَ والاهتمامَ؛ وأنّ جميعَ المذاهب والطوائف قامت ولا تزال مستمرةً بحُكْم التاريخ ـ فهي من هذه الزاوية واقعيّةٌ وعقلانيّةٌ. ولكنْ حين تكون الطائفيّةُ والمذهبيّةُ **محورًا** للعلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة تغدو غيرَ عقلانيّة، وتعوّق نموَّ المجتمع، وتَكْبح سيرورةَ اندماجه القوميّ والاجتماعيّ. وهو ما يحيل على علاقة الدين بالسياسة، ويضع العلمانيّةَ شرطًا ضروريّاً لقيام مجتمع مدنيّ حديث يجسِّد مفهومَ الأمة الحديثة في الواقع.

لبنان وسورية:
بين هاجس الأمن وهاجس السيادة

مجالات حياتهم. وبحُكْم هذا المنطق أكل اللبنانيُّون كلُّ اللبنانيِّين يومَ أكل السوريُّون؛ فليس بوسع أحدهم أن يَنْصرَ الآخرَ أو ينتصر له أو يُخفِّفَ من معاناته.

يقول بعضُ اللبنانيِّين: «السيادة الوطنية هي ألاّ يُنتخَبَ (بضم الياء لتجهيل الفاعل) النوّابُ وتُفبرَكَ لوائحُهم (بضم الحاء لتجهيل فاعلٍ آخر) في غير عاصمة السيادة، ولا حتى في قاعة الرئاستيْن لقمّة البلديْن المرتبطيْن بمعاهدة أُخوّة وتعاون وتنسيق لا تنصّ على تعيين السلطة السيّدة في كل بلدٍ مِن فوقٍ مجهولٍ، بل تكون كلُّ سلطةٍ متآخيةً مع الأخرى انطلاقًا من القاعدة الشعبيّة الدستوريّة لكلٍّ من الدولتيْن، وفق نظام هذه وتلك.»[1] لكنْ لا يسعنا سوى أن نتساءل عن «القاعدة الشعبيّة الدستوريّة لكلّ من الدولتين،» وعن الدولتين: اللبنانيّةِ التي نهضتْ «كطائر الفينيق» من رماد الحرب الطائفيّة القذرة وخرائبها؛ والسوريّةِ التي ضَوَتْ حتى فَقَدتْ مقوِّمات الدولة الحديثة التي كانت أفقَ تطوّرها ذاتَ يوم، ولم يتبقَّ منها سوى سلطة القوة. وما الفسادُ، وفرضُ الخوّات الذي يتباهى به بعضُ مَنْ يمارسونه في البلديْن بلا خجل، إلاّ خير دليل على ماهيّة هذه القوة، وعلى «واقعيّة» و«عقلانيّة» المبدإ القائل: «لكلٍّ من الحق بقدْرِ ما له من القوة.»[2]

السيادة والأمن ومفهوم الدولة الحديثة

إنّ الدلالة الحديثة لمفهوم السيادة المقترنةِ بالأمن دلالةٌ غيرُ عربيّة، بل وافدةٌ من الثقافة الغربيّة، ومرتبطةٌ بمفهوم الدولة الحديثة (الجماعة السياسيّة أو الجمهوريّة، أي الشيء العامّ المعبِّر عمّا هو مشترك بين جميع المواطنين). وهي من ثم مرتبطة بمفهوم المواطنة، وبمفهوم الشعب، مصدرِ جميع السلطات، لا بمفهوم الملّة أو المذهب أو تعايُشِ الطوائف والعشائر التي صارت أحزابًا أو الأحزابِ التي صارت طوائفَ وعشائرَ. السيادة والجمهوريّة، بالمعنى الذي ذكرناه للتوّ، صِنْوان، ولذلك وَصَفَها بودان من تولوز بفرنسة (١٥٢٩-١٥٩٦) بأنها «دائمة ومُطْلقة وغير قابلة للتجزئة» ومقترنةٌ بالقانون بمعناه العامّ والمجرّد ـ وكلُّها صفاتٌ تدلّ على عموميّتها، ومَيْزِها من الحُكْم أو ممّا نسمِّيه اليومَ «الحكومةَ.» وما دامت كذلك فليس من الممكن أن تكون فرديّةً، أيْ شخصيّةً، استبداديّةً وطغيانيّةً، أو فئويّةً تقتصر على جزء من المجتمع، وإنْ تجسَّدتْ في ملك أو أمير أو في نخبة أرستقراطيّة. فهي دائمةٌ بدوامِ حياةِ مَنْ يَمْلكها (الشعب)، ومُطْلقة لأنه ليس لها من شرطٍ آخرَ غيرُ «ما يَحْكم به قانونُ الله والطبيعة وما تعارفتْ عليه البشريّةُ من مبادئ عامة» بحسب بودان.[3]

ولا يزال الكثيرون عندنا لا يدقّقون في مغزى الدعوة إلى الحُكْم المُطْلق في أوروبا أواخرَ القرن السادس عشر ومعظم القرن السابع عشر، ولا يتوقّفون عند تمييز الحكم المُطْلق من الحكم الاستبداديّ أو الطغيانيّ، ولا يتوقفون ـ من ثم ـ عند فكرة سموّ القانون في فكر النهضة والتنوير. بل إنّ فكرة «الدولة الحديثة» لم تحظَ بالاهتمام الذي تستحقّ من المفكّرين والسياسيِّين العرب حتى يومنا، ولطالما اختزلها بعضُنا إلى «أداةِ قهرٍ طبقيّة.» ففي حين كنّا ولا نزال في أمسّ الحاجة إلى بناء الدولة الحديثة، الليبراليّة، ثم الديمقراطيّة، ذهب بعضُنا إلى وجوب تدمير الدولة إمّا لأنّها بورجوازيّة وإمّا لأنّها علمانيّة مُلْحدة. وعليه لم تحظَ الدولةُ باحترامنا الذي تستحقّ، ولم يحظَ القانونُ بالسموّ الذي يستحقّ،

١ ـ راجع غسّان تويني، جريدة **النهار**، ٢٦ آب (أغسطس) ٢٠٠٢.

٢ ـ المدافعون عن الأوضاع القائمة يتذرّعون بهذا النوع من «الواقعيّة» و«العقلانيّة» الأداتيّة، الكلبيّة.

٣ ـ راجعْ جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسيّ**، ترجمة محمد عرب صاحيلا، ص ٢٨٦.

بعد أكثر من ربع قرن من الوجود السوريّ في لبنان لم تتحسّن العلاقات المتبادلة بين الشعبَيْن

ولم نقتنعْ بعدُ أنّ القانون هو مبدأ الدولة وأنّه هو الذي يَعْصم من الجهل والهوى.[1]

سيادة لبنان وسوريّة... والبلدان العربيّة

يعتقد الكاتب أنّ سيادة لبنان منقوصةٌ بالطائفيّة،[2] وأنّ سيادة سوريّة منقوصةٌ بالتسلّط ـ أيْ بتماهي الدولة والسلطة أو الحكومة التي تَحْتكر السياسةَ والثروةَ والقوةَ والحقيقةَ والوطنيّةَ. ويعتقد الكاتب أيضًا أنّ المشكلة اللبنانيّة تَكْمن في تضامن الطائفيّة والتسلّط وزواجِهما الشرعيّ على المذهب الكاثوليكيّ. ومن ثم فإنّ ساسة الطوائف، وساسة الأحزاب/الطوائف، كانوا ولا يزالون تبَعًا للمستبدّ على النحو الذي كان عليه أمراءُ الإقطاعيّة الشرقيّة. هذا الزواج الشرعيّ الذي نَجَمَ عن اضطراب الأمن أدّى إلى اضمحلال السيادة. وليس هناكَ مثال أشدُّ سطوعًا على اقتران الأمن بالسيادة ممّا جرى ويجري في لبنان ـ على أن تُفْهم السيادةُ على أنّها سيادةُ الشعب. وهذا لا يعني أنّ سيادة العاهل التي مبدؤها العدلُ، أو سيادةُ النخبة الأرستقراطيّة التي مبدؤها الفضيلة، غيرُ مقترنة إطلاقًا بالأمن، أيْ بالاستقرار السياسيّ والرخاء الاجتماعيّ المستندَيْن إلى «عقد اجتماعيّ» يَحْفظ الحقوقَ والحريّاتِ العامةَ، وإلى توافق على المصلحة الوطنيّة التي ليس بوسع أيّ جزءٍ من المجتمع أن يقرِّرها وحدَه من دون عسْف وإكراه.

الطائفيّة تَقْتل الدولةَ، كما أكدت تجربةُ الحرب الأهليّة اللبنانيّة، وجميع الحروبِ الأهليّة الأخرى. والتسلّط يَقْتل الشعبَ، كما أكّدت تجربةُ «الديمقراطيّة الشعبيّة» في عدد من البلدان العربيّة، وسائرُ تجارب «الاشتراكيّة المحقَّقة» في الاتحاد السوفييتيّ السابق ودول أوروبا الشرقيّة وغيرِها. وقتلُ الدولة وقتلُ الشعب يبدِّدان السيادةَ والأمنَ، ويضعان الشعوبَ المبتلاةَ بهما على حافة الانفجار، ويُنتجان ما أميل إلى تسميته «أزمةَ البديل» ما لم يَنْهض مثقفون وطنيّون هنا وهناك بمسؤوليّاتهم الاجتماعيّة والسياسيّة والأخلاقيّة، وما لم تَنْهض قوى اجتماعيّةٌ ومجتمعيّةٌ لها مصلحةٌ فعليّةٌ في إعادة الاعتبار للسيادة والأمن، أيْ لعموميّة الدولة ـ دولةِ الحقّ والقانون التي تَبْسط الأمنَ في جميع أرجاء البلاد (من دون أن تَنْشر قوى الأمن وتُقيم المعتقلاتِ والسجونَ) وتمثِّل السيادةَ. وفي هذا السياق تندرج محاولاتُ المثقفين السوريِّين الذين بادروا إلى التقاط بارقة الأمل التي لاحت في الليل الطويل، أعني «خطابَ القَسَم» الذي ألقاه السيّد رئيسُ الجمهوريّة العربيّة السوريّة أمام «مجلس الشعب»، فأذاعوا بيان الـ ٩٩، ووثيقةَ الألف، ووثيقةَ التوافقات الوطنيّة. وواكبتها الوثيقةُ البرنامجيّةُ التي أعلنها التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ المعارض، ومشروعُ ميثاق الشرف للعمل السياسيّ في سوريّة الذي أعلنه الإخوانُ المسلمون في الخارج والذي صار «ميثاقَ العمل الوطنيّ» بعد أن أقرّه مؤتمرٌ لندن منذ وقت قريب. وأَطْلقوا حالةً من الحوار في المنتديات والندوات والملتقيات لم تَشْهد لها سوريّةُ مثيلاً منذ أكثر من ربع قرن. وقد كانوا، ولا يزالون، يراهنون على ألاّ تكون تلك البارقةُ وهمًا وسرابًا خادعًا.

---

١ ـ مبدأ السيادة المقترن بالأمن، بحُكم اقترانه بالقانون الذي يسري على الجميع، هو الأساس الذي بُنِيَ عليه مفهوما «سيادة الأمّة» و«سيادة الشعب» ومفهومُ «المشاركة السياسيّة.»

٢ ـ الحقّ أنّ سيادة الدول العربيّة منقوصةٌ بالتأخر التاريخيّ وبالهيمنة الأميركيّة، وأنّ سيادة لبنان خاصةً منقوصةٌ بالهيمنة الأميركيّة والهيمنة السوريّة وغير ذلك. ولكنّنا لو حَذَفْنا سائرَ الهيمنات الخارجيّة لبقيتْ سيادةُ جميع الدول العربيّة منقوصةً بالتأخُّر التاريخيّ، الذي يتجلّى في مظاهرَ شتّى أبرزُها الطائفيّةُ في لبنان والتسلّطُ في دول تجربة «الديموقراطيّة الشعبيّة.»

لبنان وسورية:
بين هاجس الأمن وهاجس السيادة

هل تجاهلَ المثقفون السوريّون الوجود السوريّ في لبنان؟

صحيح أنّ قضيّةَ الوجود السوريّ في لبنان، وسياسةَ الاحتواء والإقصاء التي تمارسها السلطات السوريّة فيه، لم تندرجا نصّاً في منظورات المثقفين الديمقراطيين السوريّين. كما لم تندرجْ نصّاً قضيةُ الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ على أهميتها الاستثنائية، وهو ما وجَدَ فيه رموزُ القمع والفساد مدخلاً لنقد المثقفين ثم التشهيرِ بهم وتكفيرِهم وتخوينِهم. إلا أنّ موقف المثقفين الديمقراطيّين لم يكن ناجمًا عن تجاهُلِ هذه القضيّة أو تلك، بل عن اقتناع المثقفين الديمقراطيّين بأنّ العلاقات الداخليّة في أيّ دولة هي التي تحدِّد علاقاتِها الخارجيّةَ ومواقفَها من سائر القضايا الإقليميّة والدوليّة. ولدى المثقفين السوريّين ما يقولونه في الآثار السلبيّة لسياسات السلطة السوريّة في لبنان، لا كرمى لعيون اللبنانيّين عامةً والمثقفين منهم خاصةً، بل كرمى لعينَيْ ما يعتقدونه المصلحة الوطنيّة / القوميّة فحسب. فليس بين المثقفين الديمقراطيّين السوريّين مَنْ يعتقد بأنّ من حقّ سوريّة أن تقرِّر ما هو مناسب أو غيرُ مناسب للبنانيّين أو لشعب فلسطين أو لشعب العراق، وإلاّ كَفَّ عن كونه ديمقراطيّاً. وليس فيهم مَنْ يقبل أن يزيد عليه أحدٌ في الوحدة الوطنيّة والوحدة القوميّة وتحرير فلسطين. بل أذهب إلى القول إنّ محور عمل المثقفين الديمقراطيّين هو القَطْعُ المعرفيّ والثقافيّ والسياسيّ والأخلاقيّ مع التسلّط والاستبداد وغيرِهما من مظاهر التأخر التاريخيّ وعوامله، وتهيئةُ الحاضنة الثقافيّة والأخلاقيّة لمشروع إصلاحٍ وطنيّ يذهب في اتجاه إعادة السياسة إلى المجتمع وإعادة إنتاجِ عموميّة الدولة ومؤسساتها وآليّات عملها. ومن ثم فإنّ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة أو غيرها إنّما تتحدّد بصورة نهائيّة وقطعيّة ببنية النظامَيْن السياسيّيْن في البلديْن، أو ببنية النُّظُم السياسيّة في البلدان المعنيّة.

الأطروحة المركزيّة في هذا المحور هي أطروحةُ المجتمع المدنيّ الذي يُنْتِج الدولةَ الحديثةَ (الدولة الوطنيّة / القوميّة) شكلاً لوجوده السياسيّ، وتحديدًا ذاتيّاً للشعب. وقوام هذه الأطروحة نَسَقٌ من المقولات التي يستدعي بعضُها بعضًا: كحريّةِ الفرد، وحقوقِ الإنسان، ومفهومِ المواطن بوصفه حاكمًا ومحكومًا في الوقت ذاته، ومفهوم المواطَنَة بما هي جملة من الحقوق المدنيّة والحريّات الأساسيّةَ والالتزامات القانونيّة، ومفهومِ سيادة القانون وسموِّه ومساواةِ جميع المواطنين أمامه، ومفهومِ المشاركة السياسيّة التي تحقِّق عضويّةَ الفرد/المواطن الفعليّةَ في الدولة أو في الجسم السياسيّ وتُفْضي من ثم إلى التداول السلميّ للسلطة، وغيرِها من المفاهيم التي تنأى بأطروحة «المجتمع المدنيّ» عن الاندراج الواعي أو غيرِ الواعي في ما يسمّى «العولمة الاجتماعيّة،» وتنأى بها عن أيّ تأويل يضعها في تضادّ مع الدولة الوطنيّة أو يجعل منها آليّةً من آليّات انتقاص سيادتها. بهذه التحديدات، وغيرِها بالطبع، تختلف أطروحةُ «المجتمع المدنيّ» عن مفهوم «الجمعيّات غير الحكوميّة» في كلٍّ من لبنان والأردنّ ومصر والمغرب العربيّ وغيرها، لا بحكم اختلاف الأوضاع فحسب، بل بحكم اختلاف المبادئ والأهداف أساسًا. وهو ما يفسِّر عدمَ وجود صلات وعلاقات متبادلة بين حركة المجتمع المدنيّ في سوريّة و«مؤسسات المجتمع المدنيّ» في لبنان أو في غيره من البلدان العربيّة أو غير العربيّة. وحين تتحرّر النقابات من سيطرة السلطة التنفيذيّة ومن هيمنة الأجهزة الأمنيّة خاصةً، ويَصْدر قانونٌ ديمقراطيٌّ للأحزاب والجمعيّات ينظِّم الحياةَ السياسيّة والمناشطَ الاجتماعيّة، يغدو من البديهيّ أن تقوم علاقاتٌ متبادلةٌ بين هذه المؤسسات المجتمعيّة ونظيراتِها في لبنان أو في غيره من الأقطار العربيّة وغير العربية. وفي اعتقادنا أنّ بناء علاقات حرة ومتكافئة وندّيّة بين مؤسسات المجتمع المدنيّ، ولا سيّما الأحزاب السياسيّة والنقابات والجمعيّات الوظيفيّة في سوريّة ولبنان، من شأنه أن يصحِّح مسار العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة بين الدولتيْن والحكومتيْن، ويَرْأَب الصدوعَ التي نشأتْ بين الشعبيْن.

كانت السلطات المتعاقبة في سوريّة تتوجّس شرّاً من مناخ الحريّة في لبنان (تظاهرة في لبنان عام ١٩٧٢)

ولا يضير هنا أن نقول: «بين الشعبيْن» لكي لا نعيد إنتاجَ مقولة «شعب واحد في دولتيْن،» التي تحيل على بلاغة لفظيّة سقيمة. فليس هناك في العالم شعب واحد في دولتيْن أو في عدة دول، لأنّ مفهوم «الشعب» مطابق لمفهوم الدولة. والحقوقيُّون وعلماءُ السياسة يعرِّفون الدولة بعناصرها الثلاثة: الأرض والشعب والسلطة السياسيّة. فحين نقول: «شعب واحد في دولتين» فكأنّنا نقول إنّ إحدى هاتين الدولتين يجب أن تزول حتى تستقيم الأمور.[1] فإنّ مِمّا لم نلتفتْ إليه مفهوميّاً هو اختلاف مفهوم «المجتمع» عن مفهوم «الشعب،» واختلافُ هذا الأخير عن مفهوم «الأمة.» ذلك أنّ مفهوم «المجتمع» مفهوم سوسيولوجيّ، ومفهوم «الشعب» مفهوم سياسيّ منذ عَرَّفَ اليونانيّون الديمقراطيّة بأنّها حُكْم الشعب أيْ حُكم المواطنين الأحرار؛ ومفهوم «الأمة» مفهوم ثقافيّ، ما لم تتعيّن الأمةُ في دولة قوميّة. (تتعيّن الأمة اجتماعيّاً في المجتمع المدنيّ، وتتعيّن سياسيّاً في الدولة القوميّة أو الدولة / الأمة). وقد يكون هناك أمةٌ في دولتيْن أو أكثر، كالأمة العربيّة وغيرُها كثيرٌ، ولكنْ لا يُمْكن أن يكون هناك شعبٌ واحدٌ في دولتيْن أو أكثر.

العروبيّة التقليديّة والديموقراطيّة الطوائفيّة

بعد أكثر من ربع قرن من الوجود السوريّ في لبنان لم تتحسّن العلاقات المتبادلة بين الشعبيْن، اللذيْن صيغت حياتهما السياسيّة بدلالة مبدإ التجزئة الإمبرياليّة الذي لا يزال حاكمًا على جميع السياسات العربيّة. فقد كانت هذه العلاقات مشوبةً دومًا بتوجّس متبادل، ولا سيّما منذ تسلّم حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ السلطةَ في سوريّة، من دون أن ننسى ما أثارته تجربةُ الوحدة الاندماجيّة بين سوريّة ومصر (١٩٥٨-١٩٦١) من خوف وتوجّس لدى الجماعات غير العربيّة والجماعات غير الإسلاميّة. فقد كانت السلطاتُ المتعاقبةُ في سوريّة تتوجّس شرّاً من مناخ الحريّة في لبنان، الذي كان ولا يزال رئةَ المشرق العربيّ، على ما أصاب هذه الرئةَ من أدواء، وعلى الرغم من تحوّل الحريّة إلى نوع من حريّةٍ مشرَّعةٍ ذاتيّاً، أيْ طائفيّاً وحزبيّاً وميليشياويّاً، في حين كانت السلطاتُ اللبنانيّة وقوى الأمر الواقع تتوجّس شرّاً من الميل العروبيّ ومن النزوع الوحدويّ لدى السوريّين. وهذه مفارقة لافتة للنظر، أعني تنافُرَ الميل العروبيّ التقليديّ والميلِ الديمقراطيّ العلمانيّ؛ أو تنافُرَ عروبة تقليديّة أو تقليديّة جديدة محافظة ومتسلّطة وديمقراطيّة طوائفيّة (بكلّ ما تنطوي عليه الطائفيّةُ من نفي العموميّة وعدم اعترافٍ بالآخر ومضادّةٍ الدولة الحديثة). تلكم هي المسألة.

يبدو من الصعب أن تَنْشأ علاقاتٌ صحيحةٌ بين الدول العربيّة ما لم تتّسق العروبةُ والديمقراطيّةُ، أو ما لم تَغْدُ الديمقراطيّةُ مضمونَ المشروع القوميّ النهضويّ وإطارَه السياسيّ. ومن الصعب أن تنشأ علاقاتٌ صحيحةٌ بين سوريّة ولبنان خاصةً سوى على أنقاض الطائفيّة والتسلّط. ومن ثمّ، فإنّ هيمنة السلطة السوريّة على لبنان تُضِرّ بسوريّة كما تُضِرّ بلبنان، وتُديم هذا التعارضَ غيرَ المنطقيّ بين الأمن والسيادة في البلدين.

جاد الكريم الجباعي

كاتب سوريّ. من مؤسّسي لجان إحياء المجتمع المدنيّ.

١ ـ نحن، بخلاف ذلك، نتطلّع إلى شعب واحد في دولة ديمقراطيّة واحدة.

العلاقات اللبنانيَّة ـ السوريّة: هل قصَّر المثقفون السوريّون واللبنانيّون؟ وكيف؟

موفّق نيربيّة

هل هنالك تقصير بالفعل؟

ليس جديدًا ما نَسْمعه من عتاب، يصل إلى حدّ الاتّهام أحيانًا، من أهل الثقافة اللبنانيّين لنظرائهم السوريّين. يقولون، أولاً، إنّ المثقفين السوريّين قَصَّروا في الاهتمام بالمسألة اللبنانيّة ـ ويقصدون بالاهتمام: المشاركةَ في البحث، وتفكيكَ مناحي استعصاء المشكلة اللبنانيّة، وخصوصًا منها تلك التي تتعلّق بسوريّة. ويقولون، ثانيًا، إنّ المثقفين السوريّين قَصَّروا في دعم قضيّتهم والوقوفِ إلى جانبهم في المفاصل الهامّة التي تتعرّض فيها طموحاتُهم للتهديد وقضاياهم للتعقيد. ويقولون، ثالثًا، إنّ المثقفين السوريّين مقصّرون في استنكار ظلم سلطتهم الواقع عليهم هم، وفي سيادة الدولة اللبنانيّة واستقلالها ومحاولات النهوض بها. ذلك العتاب والاتهام كانا ينعكسان في مقالات وأحاديث وندوات ولقاءات، جماعيّة وفرديّة، بجَرْس واضح وخفيض، حزين ورفيق أحيانًا، وحادٍّ فرح بذاته وبمفارقةِ المخاطَبِ أحيانًا أخرى.

هل هنالك تقصير بالفعل؟

جوابُ ذلك متفاوتٌ على الضفّة السوريّة. وهنا لا أَطْرح إلاّ رأيًا شخصيًّا مهتمًّا بتحريك مروحة مزدوجة «الثقافة/السياسة» على محور العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة.

ينتفض البعضُ هنا في سوريّة ويقول «لا» سريعةً ونزقةً ردًّا على هذا التساؤل، ويذكّر بمواقف بعض المثقفين اللبنانيّين التي تَسْتبطن أو تُعْلِن الرفضَ والإقصاءَ والغطرسةَ، والتي تقادمتْ ظواهرُها حتى أصبحتْ عادةً وإيديولوجيا وثقافة. ويَعْترف البعض الآخر بـ «نعم» صريحةٍ لا يعني بها نفسَه، بل مجموعَ الكتلة الكبيرة من أولئك «الخبثاء والانتهازيّين والخائفين من السلطة أو الطامحين إلى رضاها.» البعض الثالث يُفاجَأ بالسؤال، ويستفيض بما يَعْرفه من الأُخوّة والقرابة، تعويضًا عن إهماله الطويل للمسألة.

هنالك تقصير. ذلك لأنّ المعارضة والمثقفين في بلد عربيّ إذا أَغْفلوا «الإشارةَ كليّاً إلى وجود عشرات الألوف من جنودهم في بلد عربيّ آخر، يكونون في مأزق.»[1]

نعم، هنالك تقصير. ولكنْ... نحن كنّا فعلاً في مأزق، ولا نزال إلى هذا الحدّ أو ذاك. وقد لا يَذْكر أصدقاؤنا اللبنانيُّون، ولكنّنا نحن نَذْكر، لأسبابٍ عميقة، بعضُها علاماتٌ على الجلد، وغيابٌ «وراء الشمس.» نحن نَذْكر جيّدًا!

كان يومُ السابع عشر من حزيران عامَ ١٩٧٦ يومًا خاصّاً في الحياة السوريّة. في ذلك اليوم، انتقلت الحركةُ الديموقراطيّةُ إلى المعارضة، إنْ جاز التعبير. صَدَرَ يومَها بيانُ اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ السوريّ، المعروفِ لدى الناس باسم «المكتب السياسيّ،» وأَعْلن موقفَه الرافضَ للدخول العسكريّ السوريّ إلى لبنان، والتضامنَ مع الشعب اللبنانيّ والحركة الوطنيّة اللبنانيّة والمقاومة الفلسطينيّة. وفي الفترة نفسها صَدَرَ بيانٌ عن عدد من المثقفين السوريّين مطالبًا برفع اليد عن المقاومة الفلسطينيّة.

في فترةٍ قريبة من تلك، كانت النصيحةُ الشفويّةُ من المرحوم الدكتور جمال الأتاسي ورياض الترك للقائد الشهيد كمال جنبلاط أن يتّجه أكثرَ للّقاء والتباحث مع اللبنانيّين الآخرين، درءًا للمخاطر الخارجيّة، وتركيزًا على الإنقاذ بالعوامل العضويّة. وبعيْد صدور ذلك البيان، نُقل عن الشهيد جنبلاط قولُه بمرارة: «ألم يوجد مَنْ يتضامن معنا في دنيا العرب إلاّ حزبٌ ونصف؟!»

كان هنالك يومئذٍ بضعةُ سجناء سياسيّين تمّ اعتقالُهم منذ يوم الأرض الفلسطينيّ، والمظاهرةِ الطلابيّةِ التي سارت يومها. انتقل اثنان منهم ـ وهما من الحزب نفسه ـ إلى سجن المزّة الطويل الأجل، وانتقلت المعارضةُ بالتدريج بعدها باتّجاه بلورة برنامجها

١ ـ حازم صاغيّة، **وداع العروبة** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٩)، ص ١٤.

بعيْد صدور بيانَيْن سوريَّيْن معارضَيْن، نُقل عن كمال جنبلاط قوله: «ألم يوجد مَنْ يتضامن معنا إلاّ حزب ونصف؟»

المُطالب بالحريّة والديموقراطيّة. ومنذ عام ١٩٨٠، أصبح الحلُّ «الأمنيُّ» للتناقض سائدًا.

نعم، هنالك تقصير، ولكنْ...

كانت ردودُ أفعال السلطة في سوريّة على الأفعال المعارضة حادّةً، وساد النصحُ بصمتٍ عميقٍ وتحذيرٍ ويقظةٍ من إلقاء النفس في التهلكة. استعاد السوريّون أيامَ اختراع التقيّة منذ قرون بعيدة. فعلى الرغم من أنّ تعبير «الخطوط الحمراء» لم يكن سائدًا في اللغة السياسيّة، فإنّها كانت محفورةً عميقًا تحت الجلد. وكانت محفورةً أعمقَ أمام أيّة مسألة تمسّ الداخلَ مع الخارج؛ والنفورُ الأعظمُ كان عند الخارج الأقرب، لبنان، الذي يشكّل عقدةً للسلطات السوريّة منذ أكثر من نصف قرن، أيامَ الانقلابات والهاربين. فمنذ القديم، كان لبنانُ بلدَ الحريّة للخائفين والهاربين السوريّين، ومصدرَ توتّرٍ وعصبيّةٍ لحكوماتهم. هذه الحال كانت من أسباب «التقصير.»

من الأسباب أيضًا، أنّ المسار السوريّ ابتعد عن اللبنانيّ في الأعوام الستة والعشرين الماضية، وازداد الفالقُ ما بين الشعبيْن اتّساعًا منذ تلك الفترة. فقد دخلت السلطةُ لبنانَ، وخرج الناسُ العاديّون ـ والمثقفون السوريُّون جزء من هؤلاء الناس، لا تستطيع طليعيّتُهم مقاومةَ ذلك الأثر السلبيّ طويلاً.

وسبب آخر قادم من خلف الجدار، على الجهة الأخرى. فقد مرّت العواصفُ والحرائقُ في سوريّة، خصوصًا في مطلع الثمانينيّات، وكان لبنان عندئذٍ فريسةً للخدر، بتأثيرٍ من الاعتداءات الإسرائيليّة، وبروز القوى اللبنانيّة الأقرب إلى سوريّة، انطلاقًا من الروح الوطنيّة والإيديولوجيا والاعتمادِ على تنمية المصالح الأدنى. عندئذٍ، والديموقراطيُّون السوريُّون يتعرّضون لحالاتٍ من القمع المتعدِّد الأشكال، لم يقل المثقفون والسياسيّون اللبنانيون شيئًا عن ذلك. قد يستغرب اللبنانيُّ أنّ في قلب المثقف السوريّ غصّةً ومرارةً (مع التفهّم أيضًا) من الصمت اللبنانيّ، وربما لذلك أثرُه في تعزيز التقصير الذي يجري الحديثُ عنه. من ذلك مثلاً أن يقرأ السوريُّ في عام ١٩٨١ ـ وهو عامٌ فائق الأهميّة على اعتبار العام الذي سبقه، والآخرِ الذي لحق به ـ كتابًا من الحجم المتوسط وبأربعمائة وأربعين صفحة بعنوان **ندوة الفكر الوطنيّ في مواجهة الطائفيّة**،[1] وبمساهمة عددٍ ونوعٍ متميّزٍ من المثقفين اللبنانيّين، ولا يجد سيرةَ السوريّين، بالمعنييْن: المتدخِّلين في لبنان، والمُعانين في سوريّة![2]

ليس الحديثُ هنا من نوع «ألاّ لا يَجْهَلَن أحدٌ علينا،» بل هو محاولة لفهم مسار التقصير وأسبابه. لمثل هذا، لا بدّ من معالجة سريعة لبعض مفاصل المشكلة اللبنانيّة الهامة... أو هي بالأصحّ مفاصلُ سوريّة ـ لبنانيّة، والمفصلُ الفلسطينيّ ضلع ثالث وإنْ أصبح في دنيا مختلفة مع التقادم.

مفاصل المشكلة اللبنانيّة

تتألف النقطة الأولى من أربعة عوامل مختلفة، هي: تراجُعُ الشهابيّة من حيث كونها مشروعًا لدولة قويّة؛ وهزيمةُ حزيران مع بروز المقاومة الفلسطينيّة المندفعة تحت تأثير العجز العربيّ وضرورةِ الاعتماد على الذات؛ واستردادُ اليمين اللبنانيّ لقوته مع أنفاسٍ ليبراليّة معادية للشهابيّة وانعزاليّةٍ أقْلقَها الطغيانُ الفلسطينيّ؛ وتزايدُ قوة وفعّاليّة اليسار اللبنانيّ بتأثير الغليان القوميّ وثورةِ طلاب العالم سنة ١٩٦٨ واندفاعةِ الفلسطينيّين المثيرة للإعجاب و تفاقُمِ الحالة الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة.

١ ـ **ندوة الفكر الوطنيّ في مواجهة الطائفيّة** (بيروت: منشورات مجلة فكر، ١٩٨١).

٢ ـ وأظن المثلَ العاميَّ «أكَل قَتْل [ضربًا] وفَرّق،» متداولاً في البلديْن. وهكذا فإنّ ما زاد عن حاجتنا من القمع فاض نحو الأقربين في تلك الأعوام!

العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة: هل قصّر المثقفون السوريّون واللبنانيّون؟ وكيف؟

وتتألف النقطة الثانية من أربعة مفاصل اجتمعتْ في عام واحد هو ١٩٧٠، وهي: لجوء الملك الأردنيّ إلى حسم الصراع مع السلاح الفلسطينيّ قبل سيطرته نهائيًا، ومن ثمّ انتقالُ «السلطة» الفلسطينيّة إلى لبنان؛ ووفاةُ عبد الناصر، الضامنِ الشخصيِّ للحدّ الأدنى من التماسك والهيبة في الأوضاع الإقليميّة والقوميّة والفلسطينيّة؛ وانتخابُ سليمان فرنجيّة رئيسًا للجمهوريّة اللبنانيّة وما حمله معه من توجّه إلى إنهاء الشهابيّة وقوةِ الدولة من خلالها ومن دون مشروع يستطيع سدَّ الفراغ؛ وقيامُ حركة تشرين الثاني في سوريّة بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد.

أما النقطة الثالثة فتبدأ على شيء وتنتهي على غيره. فقد كان العرب يَقْبلون فكرةَ اعتبار لبنان دولةً «مسانِدةً» في الصراع مع إسرائيل، ويتصرّفون على أنّه دولةُ المواجهة الأساسيّة، وبالنيابة عنهم، بل لامتصاص احتمال تحمّلهم لهذا العبء وذيوله. آنذاك، أصبح لبنانُ المقرَّ الرسميَّ لمنظمة التحرير، ومعسكرًا لتجميع قوى المقاومة وانطلاق عمليّاتها، ثمّ هدفًا للعمليّات الإسرائيليّة المتكرّرة. وفي أيّار (مايو) ١٩٧٣ جرت المعركة الرسميّة الأخيرة بين الجيش اللبنانيّ من جهة والمقاومة وحلفائها الطبيعيّين من جهة ثانية، فقال سليمان فرنجيّة للفلسطينيّين: «من الطبيعيّ أن تردّ إسرائيلُ عليكم، ونحن لا نَملك القدرة، فعلى مَنْ يرغب في التحرُّك والقتال أن يكون قادرًا على الدفاع عن نفسه.» ورأى البعض في ذلك يأسًا وتشريعًا غيرَ رسميّ لحمل السلاح الفلسطينيّ واستخدامه ـ وهذا بحسب كلام شفيق الحوت.[1] وقال فرنجيّة لبيار الجميّل وكميل شمعون: «أنا مضطرّ إلى أن أُوقِفَ الجيشَ اللبنانيّ تحت وطأة الضغوط العربيّة، وأنا أعرف نتيجة هذا القرار. بعد اليوم، ليس هناك من جيش لبنانيّ تعتمدون عليه. اعتمدوا على أنفسكم» ـ وهذا بحسب كريم بقرادوني.[2] ثم كان عام ١٩٧٤ عامًا للحشد والتسلّح والتحضير للحرب، وعامًا لفكّ الاشتباك مع الإسرائيليّين على جبهتيْ سيناء والجولان، وذلك حتى اغتيال الملك فيصل (عبدِ الناصر السعوديّة) قبيْل اندلاع الشرارة الرهيبة في ١٣ نيسان ١٩٧٥.[3]

النقطة الرابعة تنطوي على ما أصبح اسمُه فيما بعد حربَ السنتين: ما بين القصف عبر خطوط التماس، حتى حصار تلّ الزعتر واجتياحِه من قِبل «نمور» حزب الأحرار مع مجموعات من الكتائب و«التنظيم» وحضورِ مراقبين ومتفرِّجين ومتدخّلين، والتدخّل السوريّ على نطاق واسع، إلى اغتيال كمال جنبلاط ورحيل ريمون إدّة عن البلد. هنا مسائلُ كثيرًا ما يجري تجنُّبُها على الرغم من أهميّتها الكبيرة في معرفة الحقيقة وتصفية ذيول الماضي.

النقطة الخامسة تتضمّن زيارةَ السادات إلى الكنيست الإسرائيليّ، واتفاقيّةَ كامب ديڤيد، وعودةَ التنسيق ما بين الفلسطينيّين والحركة الوطنيّة وسوريّة.

السادسة في عام ١٩٨٢، مع الاجتياح الإسرائيليّ وحصار بيروت، ومجازرِ صبرا وشاتيلا، وخروج قيادة منظّمة التحرير إلى تونس، وانتخابِ بشير الجميّل لرئاسةِ الجمهوريّة ثم اغتياله، والقتالِ الفلسطينيّ ـ الفلسطينيّ، وتدخُّلِ الأمريكيّين وغيرِهم بالضغوط المباشرة على الحكومة السوريّة بدلاً من التفويض السابق الذي تمّ سحبُه لفترة من الزمن.

السابعة ركودٌ وكرٌّ وفرٌّ ومعاناةٌ أيامَ أمين الجميّل حتّى حكومة ميشال عون وحروب التحرير والإلغاء، إلى اتفاق الطائف برعاية سوريّة وسعوديّة وخارجيّة.

وما نزال في الثامنة.

١ ـ برنامج «الحرب اللبنانيّة» على موقع قناة الجزيرة في الانترنت.

٢ ـ المرجع السابق.

٣ ـ راجع جريدة **السفير**، ١٩٧٥/٤/١٤.

جاء خطاب قسم الرئيس اللبنانيّ حاملاً لبشائر مختلفة، ثم غرق الكثيرون في الإحباط

الإخفاق في السياسة

هكذا نرى أنّ العلاقة مع سوريّة ليست إلاّ جزءًا من الاستعصاء الذي لم يستطع اللبنانيّون أنفسُهم أن يحلّوه. ويبدو العتابُ على تقصير الثقافة السوريّة تجاهه جزءًا صحيّاً منه، إذا ساهم في تحريك الحوار وتحسينِ الحراك الإيجابيّ.

بين اللبنانيّين مَنْ يريد العلاقةَ مع فرنسا والغربِ عمومًا، بل والانتماءَ إليهما، ويصل بهذه العلاقة إلى مستوى الأسطورة،[1] وهناك مَنْ يَرْفض ذلك بشدة ويَخْلق أسطورةً غيرها. ثمّة مَنْ يريد الاحتماءَ بسوريّة، وثمّة مَنْ يَنْفر من ذلك بشدّة أيضًا. هنالك مَنْ يرى في الكيان اللبنانيّ بمكوّناته الجديدة منذ ١٩٢٠ بنيةً أسطوريّةً تصل عنانَ السماء، وهنالك مَنْ ينفيها ويذيبها في المحيط السوريّ أو العربيّ. وليس هنالك في الأرض «لا غول ولا عنقاء ولا خلٌّ وفيّ،» بل وطنيّة ومواطنيّة ومجتمع ودولة وعلاقات خارجيّة ودودة... تُبْنى على المصلحة أولاً.[2]

كانت الحرب اللبنانيّة إخفاقًا في «الاضطلاع بوظيفة السياسة،» بل كانت «نزعًا متماديًا للسياسة.»[3] وما حدث في سوريّة خلال فترةٍ أطولَ من الحرب اللبنانيّة هو هذا تمامًا، ونظنّ أنّه حَدَثَ بشكلٍ أعمقَ وأشدّ وأنكى.

لم تستطع الليبراليّةُ اللبنانيّةُ أن تتطوّر باتجاه الديموقراطيّة والحداثة في الدولة والمجتمع، كما يُفهم كثيرًا من كلام الدكتور سليم الحص حين يردّد: «في لبنان حريّات، لا ديموقراطيّة.» ولم تستطع ذلك أيضًا الشموليّةُ السوريّة. الإنسان مسكين هنا وهناك، لم يستطع التحوّلَ إلى مواطن بالمفهوم الحديث، ولا الانكفاءَ إلى الوهم باستسلامٍ كاملٍ ولذيذ. ولكنْ ينبغي الاعترافُ بأنّ المسألة السوريّة صعبة، واللبنانيّة على تخوم الاستحالة، ما لم تجتمع الآراءُ على المراجعة العميقة، وتحديدِ التخوم والأسس، انطلاقًا من الثقافة والفكر.

في لبنان جاء خطابُ قَسَم الرئيس لحود حاملاً لبشائر مختلفة، ثم غرق الكثيرون في لجّة الخيبة والإحباط. وفي سوريّة جاء خطاب القَسَم حاملاً مثلَ تلك العلامات للسوريّين، وأكثرَ منه للبنانيّين؛ لكنّ الخيبة أمام البطء والتردّد وعنف المقاومة كانت كذلك.

تفاءل المثقفون اللبنانيّون بتطوّر دور نظرائهم في سوريّة؛ وهذا في محلّه، وربما أكثر مما ينبغي بقليل. وعلى قدر ارتفاع مستوى التفاؤل يكون الإحباطُ. فليس على مقدارِ ما تستطيع الثقافةُ أن تؤسِّس وحدها للتقدّم يكون الحالُ، على الرغم من لزوم ذلك بشكلٍ أوليّ ـ وهذا لم يحدث ويتبلور تمامًا ـ بل أيضًا وقبل ذلك بمقدارِ ما تتقدّم السياسةُ بمعناها الحديث، وتتحولُ إلى فعل ينتظم وينظِّم حركةَ المجتمعات ويَصْنع تقدُّمَها. ذلك لأنّ الضمان الوحيد للتغيير هو قوة وتطور القوى صاحبةِ المصلحة فيه، وهذه القوى لا تزال جموعًا يكبّلها التفتُّتُ والعجزُ والقمعُ والتعلُّقُ بالخارج (بأنواعه) في لبنان، ويكبّلها الخوفُ والشموليّةُ في سوريّة. وفي الحالتين يُسهم الفقرُ والغنى الحاصلان على غيرِ ما ينبغي في المجتمعات التي سبقتْ أن تحررتْ من خيوط التأخر والبنى العتيقة.

كيف يقرأ السوريّون ما يقوله اللبنانيّون؟

قد لا يدرك بعضُ اللبنانيّين درجةَ اهتمام السوريّين عمومًا (قبل نُخَبهم) بما يجري في لبنان. فالسوريّون يرونْ في كلّ تراجُعٍ في لبنان تراجعًا لآمالهم المباشرة، وفي كلّ تقدّم فيه تقدّمًا مقابلاً.

١ ـ هشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب** (بيروت: دار النهار، الطبعة الرابعة)، ص ٦٩.

٢ ـ جريدة **الحياة**، ٢٠٠٠/٨/٢٨.

٣ ـ أحمد بيضون، **الجمهوريّة المتقطعة** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٩)، ص ٤١٨.

العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة:
هل قصّر المثقفون السوريّون واللبنانيّون؟ وكيف؟

إنّهم يهتمون بالانتخابات اللبنانيّة ويَعْرفون تفاصيلَها كأنّهم يخوضونها بأنفسهم، ويَأْملون بتراجع التدخل الأمنيّ في حياتهم في سوريّة حين يرَوْن شيئًا من ذلك في لبنان. ويَرْبطون ما بين إعادة انتشار القوات السوريّة في الأراضي اللبنانيّة وفُرَصِ الانتقال إلى الديموقراطيّة والمواطنة.

ولكنّهم أيضًا لا يَفْهمون انجرارَ البعض في لبنان إلى مشاعر وأفعال كأنها العنصريّة. قد يتفهّمون احتمالَ تهوّر أناسٍ مستَلَبين بالتعصّب والهوى إلى مثل هذا، ولكنّهم لا يَفْهمون امتناعَ الكثيرين من المثقفين اللبنانيّين عن تحصين مطالبتهم بتنظيم العمالة السوريّة في لبنان باستنكار رداءة أحوالها. يتفهّمون المطالبَ اللبنانيّةَ بإنهاء الوجود العسكريّ السوريّ في لبنان، ولا يَفْهمون تغييبَ العامل الإسرائيليّ الذي يهدِّد بالخطر الدائم على المنطقة بأسرها. يتفهّمون المطالبةَ بالاستقلال والسيادة ووقفِ التدخُّل الأمنيّ السياسيّ من قِبل السلطة السوريّة في شؤونهم، ولا يَفْهمون المطالبَ المعاكسةَ تمامًا بل تثير حنقَهم وذلك انطلاقًا من مصالحهم وآمالهم هم. يتفهّمون المخاوفَ من توطين الفلسطينيّين، ولا يفهمون الإهمالَ المزريَ بحالهم.

في سوريّة، نحن ندعو إلى تصفية آثار الماضي، وإنهاءِ حالة الخوف وعقليّة الحل الأمنيّ. كما ندعو إلى المصالحة الوطنيّة والحوار والاعتراف المتبادل والمراجعة والعمل على البرنامج الوطنيّ الديموقراطيّ. ولا يبدو أنّ مثل هذا ضروريٌّ للبنان فحسب، بل إنّه ضروريّ ما بين السوريّين واللبنانيّين أيضًا. ولِمَ لا يبدأُ ذلك بأهل الفكر والثقافة، في تفاعل وحوار وتبسّط ونشاط مشترك؟!

فليس صحيحًا أن تُحلّ المشكلةُ برفع الجدار، أو الخلاصُ من الهواجس بمشروع للعيش ستةَ أشهر وطنيّة في البلد ومثلَها في الغرب الذي يُشْبِع العيشُ فيه الرغبةَ في الحريّة والحضارة الجاهزة.[1] وليس صحيحًا تأسيسُ «كفاح ثوريّ» من أجل الاستقلال والسيادة والانفتاح على الغرب والأمان والحريّة والحداثة، من دون وطنيّةِ انتماءٍ ومواطنٍ فردٍ يحظى بحقوقه، ومن دون تنميةٍ مستديمةٍ ومتوازنةٍ ومحيطٍ طبيعيٍّ تكون العلاقةُ معه ودودةً بمقدار توازنها وتبادل المصالح من خلالها. فالوطنيّة لا تُبنى على نضالِ طائفةٍ ضد القوة الإسرائيليّة الغاشمة، ولا على نضالِ أخرى من أجل الاستقلال عن سوريا، ولا على نضالِ ثالثةٍ من أجل استعادة مركزها التجاريّ وتعويضِ ضعفها في الحرب، بل على الانتماء إلى وطن نهائيّ يستوعب مواطنين أحرارًا: وطنٍ يسود فيه القانونُ واستقلاليّةُ القضاء وفصلُ السلطات، والديموقراطيّةُ التي تَصْهر مصالحَ المجتمع وتساعد على تحديث الدولة وتعزيز قوتها و«بناءِ اجتماع سياسي مستقر.»[2] والحقّ أنّ مثل هذا الوطن هدفٌ لكثير من السوريّين أيضًا.

ما يتعدّى «وحدة المسارين»

عندما برقتْ بشائرُ التسوية في المنطقة، دَرَجَ تعبيرُ «وحدة المسارين،» ثم لم نَعُدْ نسمع أخبارَه إلاّ لمامًا. الأهمّ هو بناء علاقة قائمة على التوازن وتبادل المصالح، تَفْتح الطريقَ الأوسعَ إلى الودّ والأُخوّة والشراكة. والخيار الوطنيّ الديموقراطيّ متوازٍ ومتفاعلٌ في البلدين، «إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائرُ الجسد بالسهر والحمى.»

موفّق نيربيّة

كاتب سوريّ.

---

١ ـ خليل رامز سركيس، **الهواجس الأقليّة** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣)، ص ٤٦.

٢ ـ برهان غليون، **نظام الطائفيّة** (بيروت: المركز الثقافيّ العربيّ، ١٩٩٠)، ص ١٦٣.